

عادل عبد العاطي

عهد جديد

طريق السودان إلى السلم والتعافي الوطني والنهضة



الفترة الانتقالية والولاية المنتخبة الأولى — 2027-2034

المسودة العاشرة — سبتمبر 2026م

بطاقة الوثيقة

العنوان	عهد جديد — طريق السودان إلى السلم والتعافي الوطني والنهضة
المؤلف	عادل عبد العاطي
الإصدار	المسودة العاشرة للتداول، سبتمبر 2026
الأفق الزمني	1 يناير 2027 - 31 ديسمبر 2034: فترة انتقالية (3 سنوات) وولاية منتخبة أولى (5 سنوات)
الغرض	أساس برامجي للفترة الانتقالية وقيادتها، وإطار برامجي للمرشحين المتبنيين للرؤية في أول فترة منتخبة
المستويات	الميثاق (للتوقيع)، والرؤية (هذا الكتاب)، والأوراق التفصيلية المرافقة
المرجعية	أوراق المؤلف 2017-2026 (الملحق السادس)

المحتويات

11..... الفصل الأول: عن المؤلف

- 11..... 1.1 لماذا أبدأ بنفسي
- 11..... 1.2 من أنا
- 12..... 1.3 لماذا أكتب هذه الرؤية الآن، ولماذا
- 12..... 1.4 التزاماتي الأربعة أمامكم
- 13..... 1.5 سيرتي بإيجاز

15..... الجزء الأول: النداء

16..... الفصل الثاني: لماذا نحتاج إلى عهد جديد؟

- 16..... 2.1 نهاية مرحلة
- 16..... 2.2 خمسة أسئلة ينبغي الإجابة عنها
- 17..... 2.3 إلى من أتوجه؟
- 17..... 2.4 من برنامج 2017 إلى رؤية 2026
- 18..... 2.5 ما الذي تغير فعلياً
- 18..... 2.6 ما الذي لم يتغير
- 19..... 2.7 على ماذا تستند هذه الرؤية؟
- 19..... 2.8 كيف تُقرأ هذه الرؤية؟

21..... الجزء الثاني: التشخيص

22..... الفصل الثالث: الواقع الراهن — كيف وصلنا إلى هنا

- 22..... 3.1 الإرث الطويل: سبعون عاماً من الدائرة المغلقة
- 23..... 3.2 الطريق إلى الحرب: الفرصة الضائعة 2019-2023
- 23..... 3.3 طبيعة الحرب
- 23..... 3.4 حصيلة الحرب: السودان في 2026
- 24..... 3.5 تحليل SWOT: أين نقف؟
- 26..... 3.6 من التشخيص إلى الرؤية

28..... الجزء الثالث: الرؤية

29..... الفصل الرابع: السودان الذي نريد

- 4.1 سبع صفات لسودان العهد الجديد.....29
- 4.2 المواطن في عام 2034.....29
- 4.3 الطريق إلى ذلك في محطات.....30

31..... الفصل الخامس: المبادئ الاثنا عشر للعهد الجديد

1. إنهاء الحرب.....31
2. السودان واحد وسيد قراره.....31
3. جيش وطني واحد.....31
4. دولة مدنية.....32
5. المواطنة المتساوية.....32
6. سيادة الدستور وحكم القانون.....32
7. الحقوق والحريات الأساسية.....32
8. العدالة والمصالحة.....33
9. حكم لا مركزي.....33
10. اقتصاد منتج وعادل.....33
11. انتخابات حرة وتداول سلمي للسلطة.....33
12. فترة انتقالية محددة.....34

35..... الفصل السادس: الثوابت ومساحات الحوار

- 6.1 الثوابت: ما لا نتفاوض عليه.....35
- 6.2 مساحات الحوار: ما نختلف فيه بحرية.....35

37..... الجزء الرابع: الطريق — من الحرب إلى السلم والتعافي الوطني

38..... الفصل السابع: الحرب والسلام

- 7.1 ثلاث حروب في حرب واحدة.....38
- 7.2 موقفي من إنهاء الحرب.....38
- 7.3 إنهاء الحرب: حرباً أو تفاوضاً.....39
- 7.4 علاج أسباب الحرب: عقد اجتماعي جديد.....40
- 7.5 العدالة الانتقالية والمحاسبة.....41
- 7.6 إعادة الإعمار وعودة النازحين.....42
- 7.7 النازحون واللاجئون وحقهم في التصويت.....44
- 7.8 التباعد الخارجي للحرب.....44
- 7.9 كيف نقيس السلام؟.....44

46.....الفصل الثامن: الحوار الوطني السوداني-السوداني

- 46.....8.1 لماذا فشلت حواراتنا السابقة؟
- 46.....8.2 سبعة مبادئ للحوار
- 47.....8.3 كيف ينظّم الحوار؟
- 49.....8.4 من يجلس إلى الطاولة، ومن يذهب إلى القضاء؟
- 49.....8.5 نتيجة الحوار: الميثاق الوطني
- 50.....8.6 الرشد السياسي وتجديد القيادات
- 50.....8.7 الحوار لا يعطل الحكم
- 51.....8.8 كيف نقيس نجاح الحوار؟

52.....الفصل التاسع: النظام الدستوري وإصلاح الدولة

- 52.....9.1 أزمة الحكم اليوم
- 52.....9.2 الفترة الانتقالية: دروس الماضي ومهام اليوم
- 53.....9.3 دستور انتقالي جديد
- 54.....9.4 شكل الدولة والحكم الإقليمي
- 57.....9.5 مؤسسات الفترة الانتقالية
- 60.....9.6 بناء قدرة الدولة في الأشهر الأولى
- 61.....9.7 حكومة التعافي الوطني: رشيقة وقوية
- 62.....9.8 وزارة الإصلاح المؤسسي
- 62.....9.9 خدمة مدنية محترفة
- 63.....9.10 إصلاح القوانين والقضاء
- 63.....9.11 الحكومة الرقمية والسيادة الرقمية
- 64.....9.12 مكافحة الفساد
- 66.....9.13 الدستور الدائم: ما بعد الانتقال
- 66.....9.14 نظام الحكم بعد الانتقال: جمهورية رئاسية فيدرالية
- 68.....9.15 كيف نقيس الإصلاح؟

70.....الفصل العاشر: الأمن والدفاع الوطني

- 70.....10.1 من أين نبدأ؟
- 70.....10.2 العقيدة: جيش يدافع ولا يحكم
- 71.....10.3 من تعدد السلاح إلى جيش واحد
- 72.....10.4 إعادة بناء الجيش: أصغر وأحدث وأكثر احترافاً
- 75.....10.5 الانتشار: الدفاع بالعمق وجيش خارج المدن

76	10.6 فصل الجيش عن الاقتصاد
76	10.7 إصلاح منظومة الأمن الأوسع
77	10.8 الرقابة المدنية الديمقراطية
78	10.9 التنفيذ والكلفة وشروط النجاح

80.....الفصل الحادي عشر: خارطة طريق التحول المدني الديمقراطي (2034-2027)

80	11.1 لماذا هذا الفصل
80	11.2 نقطة البداية والمراحل السبع
82	11.3 الجدول الزمني الموحد
83	11.4 المسار الدستوري
84	11.5 المسار الانتخابي
86	11.6 أهلية الترشح وقيوده
86	11.7 الانتخابات الأولى وتسليم السلطة (الأشهر 30-37)
86	11.8 الولاية المنتخبة الأولى ومرحلة التحول (الأشهر 37-96)
87	11.9 ضمانات عدم التمديد
87	11.10 إدارة التأخير: ما يجوز أن يتأخر وما لا يجوز
88	11.11 افتراضات الرؤية وبدائلها
89	11.12 ما تقترحه الرؤية للانتقال، وما يلتزم به مرشحوها
89	11.13 مؤشرات الفصل

91.....الجزء الخامس: البناء — من الانهيار إلى النهضة

92.....الفصل الثاني عشر: الاقتصاد

92	12.1 من يربح ومن يخسر؟
92	12.2 أين نقف اليوم؟
93	12.3 فلسفتي الاقتصادية
94	12.4 ثلاث مراحل وهدف كبير
94	12.5 الإنعاش العاجل: عشرة إجراءات
95	12.6 تنظيم إدارة الاقتصاد
95	12.7 المال العام والعملية
96	12.8 الزراعة والثروة الحيوانية
97	12.9 ممرات النمو والتجمعات الإنتاجية
98	12.10 الصناعة والتقنيات الحديثة
98	12.11 التعدين والموارد

99.....	12.12 الطاقة.....
100.....	12.13 البنية التحتية والنقل.....
100.....	12.14 الاستثمار والسياحة والعمل.....

102..... الفصل الثالث عشر: التعليم والعلوم والتكنولوجيا.....

102.....	13.1 التشخيص.....
103.....	13.2 برنامج الطوارئ التعليمية (24 شهراً).....
104.....	13.3 الرؤية طويلة المدى: المكونات الأربعة.....
105.....	13.4 قضية اللغات القومية ولغة التعليم.....
107.....	13.5 التعليم الفني والمهني.....
107.....	13.6 التعليم العالي والبحث العلمي.....
108.....	13.7 صندوق وطني للتعليم ومحاربة البطالة.....
109.....	13.8 العلوم والتكنولوجيا.....
109.....	13.9 المؤتمر القومي للتعليم والتقنية.....

110..... الفصل الرابع عشر: الصحة وصحة البيئة.....

110.....	14.1 التشخيص.....
111.....	14.2 البرنامج الصحي العاجل (24 شهراً).....
112.....	14.3 الأهداف الصحية طويلة المدى.....
113.....	14.4 البنية التحتية الصحية.....
113.....	14.5 التمويل ونموذج التغطية.....
114.....	14.6 الكوادر الصحية.....
115.....	14.7 الدواء.....
115.....	14.8 الصحة العامة والوقاية.....
116.....	14.9 صحة البيئة.....
117.....	14.10 الحوكمة الصحية.....

119..... الفصل الخامس عشر: القضايا الاجتماعية.....

119.....	15.1 فلسفة السياسة الاجتماعية.....
119.....	15.2 الأمن الاجتماعي: الحقوق الأربعة.....
120.....	15.3 الحماية الاجتماعية.....
121.....	15.4 استراتيجية إزالة الفقر.....
121.....	15.5 النازحون واللاجئون.....
122.....	15.6 قضايا المرأة.....

123.....	15.7 الأسرة والطفولة.....
123.....	15.8 الشباب: برنامج متكامل لجيل الحرب.....
124.....	15.9 ذوو الإعاقة.....
125.....	15.10 الثقافة والهوية والإعلام.....
126.....	15.11 الدين والدولة.....
126.....	15.12 الرحل والإدارات الأهلية.....

128.....الجزء السادس: السودان والعالم.....

129.....الفصل السادس عشر: السودان في أفريقيا.....

129.....	16.1 تصحيح تاريخي.....
130.....	16.2 الاتحاد الأفريقي.....
130.....	16.3 التكامل الاقتصادي القاري.....
131.....	16.4 القرن الأفريقي والساحل.....
132.....	16.5 البحر الأحمر.....
133.....	16.6 القوة الناعمة السودانية في أفريقيا.....
134.....	16.7 الرؤية الأفريقية بعيدة المدى.....
134.....	16.8 «تحالف دول العهد الديمقراطي».....

135.....الفصل السابع عشر: العلاقات الخارجية.....

135.....	17.1 التشخيص: من الارتجال إلى السيادة الموجهة.....
135.....	17.2 الأهداف الجوهرية الثلاثة.....
136.....	17.3 المبادئ الحاكمة.....
136.....	17.4 خارطة البيئة الخارجية.....
138.....	17.5 ملف مصر.....
139.....	17.6 أدوات السياسة الخارجية.....
139.....	17.7 سياسة التفاوض.....
140.....	17.8 إصلاح وزارة الخارجية والسلك الدبلوماسي.....
141.....	17.9 السودانيون في المهجر.....
141.....	17.10 السودان والمنظومة الدولية.....

142.....الجزء السابع: الأسئلة الصعبة.....

143.....الفصل الثامن عشر: أسئلة صعبة وإجابات صريحة.....

143.....	18.1 ماذا عن الإسلاميين؟.....
----------	-------------------------------

143.....	18.2 ماذا عن الجيش؟
143.....	18.3 ماذا عن قوات الدعم السريع؟
144.....	18.4 ماذا عن الحركات المسلحة الموقعة على اتفاقيات السلام؟
144.....	18.5 ماذا عن الأقاليم؟ وهل يمكن أن تدير شؤونها فعلاً؟
144.....	18.6 ماذا عن حق تقرير المصير؟
144.....	18.7 ماذا عن العدالة؟ ألا تعطل السلام؟
144.....	18.8 ماذا عن النازحين واللاجئين؟
145.....	18.9 من يدفع تكلفة إعادة الإعمار؟
145.....	18.10 هل تستطيع الدولة تحمّل تكلفة الفيدرالية؟
145.....	18.11 هل يمكن إجراء انتخابات بعد حرب كهذه؟
145.....	18.12 ولماذا أثق بك أنت؟

146..... الجزء الثامن: الميثاق والدعوة

147..... الفصل التاسع عشر: كتلة العهد الجديد — دعوة مفتوحة

147.....	19.1 من برنامج حملة إلى كتلة وطنية
147.....	19.2 ماذا تفعل الكتلة؟
147.....	19.3 كيف تشارك؟

149..... الخاتمة: الرهان الكبير

149.....	الممكن والصعب والمستحيل
149.....	العائق الحقيقي
149.....	أربع رسائل
150.....	الخاتمة

151..... الملاحق

151.....	الملحق الأول: الجدول الموحد للأهداف الكمية
153.....	الملحق الثاني: جدول المسؤوليات والجهات المنفّذة
154.....	الملحق الثالث: المؤتمرات القومية المقترحة
155.....	الملحق الرابع: السيناريوهات الثلاثة وأثرها
156.....	الملحق الخامس: المصطلحات والمفاهيم
157.....	الملحق السادس: المصادر والمراجع
160.....	الملحق السابع: خريطة الأقاليم الستة
161.....	الملحق الثامن: ميثاق العهد الجديد — نص التوقيع

164.....	الملحق التاسع: تقدير الكلفة ومصادر التمويل.....
174.....	الملحق العاشر: دارفور وكردفان — إطار خاص.....
175.....	الملحق الحادي عشر: الدخل الأساسي المضمون — التفاصيل.....
176.....	الملحق الثاني عشر: الوثائق والمشاريع التشريعية المرافقة.....
177.....	الملحق الثالث عشر: مؤشرات القياس القطاعية.....

الفصل الأول: عن المؤلف

1.1 لماذا أبدأ بنفسي

جرت العادة أن تبدأ البرامج السياسية بالتشخيص وتنتهي بالوعود، وأن يختفي كاتبها خلف صيغة «نحن». اخترت هنا طريقاً آخر: أن أكتب بضمير المتكلم، وأن أبدأ بتعريف نفسي، لسببين.

الأول: المساءلة. الرؤية التي لا صاحب لها لا يُسأل عنها أحد. وحين أقول «أقترح» و«أرفض» و«ألتزم»، فإنني أضع اسمي وتاريخي ضامناً لكل سطر في هذه الرؤية، وأقبل أن أحاسب عليه.

الثاني: الثقة. السودانيون شعبوا من البرامج المكتوبة بلغة جماعية لا يُعرف من كتبها ولا من سينفذها. ومن حق القارئ أن يعرف من يخاطبه، وما الذي فعله قبل أن يطلب ثقته.

1.2 من أنا

أنا عادل محمد عبد العاطي إدريس، وُلدت في مدينة عطبرة في الرابع من فبراير 1966. درست القانون في جامعة القاهرة — فرع الخرطوم، ثم الصحافة والعلوم السياسية في جامعة وارسو، وعشت أغلب حياتي المهنية بين السودان وبولندا وأفريقيا.

مررت بتجارب سياسية متعاقبة، وتعلمت من كل واحدة منها، وغادرت ما غادرته منها بموقف معلن لا بصمت:

- كنتُ عضواً في الحزب الشيوعي السوداني (1983-1996)، واستقلتُ منه احتجاجاً على الجمود والستالينية فيه، مع احترامي للإيجابي من فكره ونضاله، وقدمتُ نقداً مكتوباً للتجربة.
- انضممتُ إلى قوات التحالف السودانية (1997-2003)، واستقلتُ منها بسبب انتهاك المؤسساتية والديمقراطية فيها، وانقلاب قادتها على عهودهم مع العضوية.
- أسستُ الحزب الليبرالي السوداني عام 2003، وتوليت رئاسته (يناير 2015 - يناير 2016)، ثم تنحيث عن قيادته مفسحاً المجال للأجيال الجديدة.
- كتبت برنامج سودان المستقبل 2017، ثم أسستُ على أساسه حملة سياسية مدنية، وكنتُ رئيسها ومرشحها للرئاسة في انتخابات 2020 التي لم تُجرَ، ثم تنحيث عن رئاسة هذه الحملة في مارس 2025 للغرض نفسه في تولي الأجيال الجديدة للقيادة.

خلاصة هذه الرحلة: انتقلتُ من الأيديولوجيا إلى الدولة، ومن الحزب إلى الوطن. وأنا اليوم ليبرالي تقدمي، أو من الحرية الفردية وبالعدالة الاجتماعية معاً، وبأن الإنسان قبل المذهب، والمواطنة قبل الجهة والقبيلة. وقد تعلمتُ من هذه التجارب أن المؤسسة أبقى من الأشخاص، وأن التنحي عن المنصب في الوقت المناسب جزء من الالتزام الديمقراطي لا نقيض له.

1.3 لماذا أكتب هذه الرؤية الآن، ولماذا

لأن السودان يقف على حافة التفكك، ولأن الحرب التي بدأت في أبريل 2023 كشفت أن أزمنا ليست أزمة حكومات بل أزمة دولة. ولأنني أرى المشهد السياسي يزخر بالمواقف ويفتقر إلى رؤية مكتملة تقول بوضوح كيف نوقف الحرب، وكيف نبني الدولة، وكيف نمول ذلك، وفي أي زمن، ومن يُسأل عن كل خطوة.

وللرؤية غرضان:

- أولاً: أن تكون أساساً برامجياً للفترة الانتقالية ولقيادتها — ما يجب أن تنجزه الحكومة المدنية الانتقالية، وبأي ترتيب، وفي أي زمن.
 - ثانياً: أن تكون إطاراً برامجياً للمرشح أو المرشحين الذين يتبنونها لقيادة أول فترة منتخبة (خمس سنوات).
- وهذه الرؤية ليست برنامجاً لترشيحي الشخصي للرئاسة في البلاد. فالموقع الذي أرى أنني أستطيع أن أخدم فيه بلادي الآن أكثر من غيره هو في إنجاح تكوين حكومة مدنية في الفترة الانتقالية، وفق التوافق الوطني والضغط الشعبي، لضمان إنجاز مهام الانتقال في مواعيدها. وإذا قُدر لي أن أشارك في مثل هذه الحكومة، فإنني ألتزم بالقيود الذي أقترحه على الجميع: ألا يترشح أعضاء السلطة الانتقالية في الانتخابات الأولى التي تليها. فمن يقود الانتقال يجب أن يعمل لإنجاحه، لا للفوز به.

هذه الرؤية خلاصة ما كتبته وطرحته خلال عقد كامل، من برنامجي الانتخابي لعام 2017 إلى أوراق الأمن والدفاع والاقتصاد والدستور التي نشرتها خلال سنوات الحرب، مُعاد صياغتها لواقع سبتمبر 2026.

1.4 التزاماتي الأربعة أمامكم

هذه الرؤية ليست وعداً انتخابياً، وليست بياناً حزبياً، وليست قائمة أمنيات. بل هي عقد مكتوب بين من يطرحه ومن يُطرح عليه ويقتنع به ويسعى لتنفيذه. كل رقم فيه قابل للمراجعة، وكل التزام فيه قابل للمحاسبة، وكل سياسة فيه لها جهة منفذة وأفق زمني ومؤشر قياس.

لأن البرنامج الذي لا يقول لك كم ومتى ومن ينفذ وكيف تُحاسبه — ليس برنامجاً، بل هو مجرد شعارات.

لذلك ألتزم أمام السودانيين بأربعة التزامات أساسية:

الأول: ألا أعد بما لا أملك أدوات تنفيذه. وحيث لا أملك الإجابة، أقول ذلك صراحة وأضع آلية للوصول إليها.

الثاني: أن أخضع كل قرار كبير يهم المواطن لموافقة السودانيين عبر الاستفتاء أو التمثيل المنتخب. لا شيء يخص المواطن يجب أن يتم بدون علمه وموافقته.

الثالث: أن أعلن معلوماتي وأرقامتي ومصادرها، وأن أصحح ما يثبت خطؤه علناً وفوراً.

الرابع: ألا يحتكر هذه الرؤية حزبٌ واحد أو فريقٌ واحد، بل سأجعلها مبذولة لكي يطورها وينفذها أبناء وخبراء السودان في كل مجال، وتكون مهمة أي فريق سياسي يتبناها هي تحقيق الغطاء السياسي لها، وتوفير الإرادة لتنفيذها، والاستعداد للمساءلة عنها، وليس احتكار التنفيذ.

1.5 سيرتي بإيجاز

وُلدتُ في مدينة عطبرة في الرابع من فبراير 1966، وأبلغ اليوم ستين عاماً وسبعة أشهر. أنا متزوج من الدكتورة عزة مصطفى أبو قصيصة، ولي ابنة واحدة هي آماليا عبد العاطي. أعيش في وارسو منذ عقود، لكن السودان لم يغادرني يوماً؛ فيه بدأتُ، وإليه تتجه أفكاري ومشاعري في كل ما كتبْتُ وعملتُ.

تعليمي. بدأتُ دراسة القانون في جامعة القاهرة — فرع الخرطوم بين عامي 1985 و1988، ولم أكمله، ثم انتقلتُ إلى بولندا، فدرستُ اللغة البولندية في جامعة وودج (1988-1989)، ثم الصحافة والعلوم السياسية في جامعة وارسو (1989-1994)، ثم درستُ في المدرسة العليا للصحافة في وارسو (1995-1997). وقد منحني هذا المسار الأكاديمي المتعدد أدواتٍ لازمتاني طوال حياتي: روح القانون ولغة التحليل السياسي.

عملي. عملتُ في الصحافة والإعلام والنشر في بولندا والسودان بين 1990 و2005، وفي التعليم وتطوير المناهج بين 1995 و1999، وفي التجارة والمعلوماتية والاستشارات بين 1999 و2005. ثم عملتُ في الترجمة والبحوث ومع السفارات العربية في بولندا بين 2005 و2024، وشاركتُ في إعداد ونشر كتب وأوراق بحثية. وترأستُ المؤسسة الأوروبية-الأفريقية وعملتُ في مجلس أمنائها بين 2005 و2025. وساهمتُ عام 2021 في تأسيس شركة نادوس للإنتاج الإعلامي في السودان وأنا عضو في مجلس إدارتها، وأرأس مجلس إدارة شركة سودافارم الزراعية. كما أنا مالك لـ 50% من أسهم شركة أوكساديل في بولندا و30% من أسهم شركة Delta TIC في بتسوانا. وقد قدّمتُ استشارات في الديمقراطية والتنمية لمرشحين رئاسيين وقادة سياسيين وبرلمانيين في موريتانيا والكونغو الديمقراطية وغامبيا وأوغندا وإسواتيني وهولندا وبولندا. وأشغل اليوم موقع نائب الأمين العام للتحالف الديمقراطي الأفريقي من أجل الحرية والتقدم (ADAFP) الذي تأسس في الدار البيضاء في فبراير 2026، وأرأس مؤسسة الدبلوماسية وريادة الأعمال في وارسو.

مساري السياسي. انتميتُ إلى الحزب الشيوعي السوداني بين 1983 و1996، وكنتُ عند استقالتي السكرتير السياسي لفرعه في بولندا؛ واستقلتُ منه احتجاجاً على الجمود والستالينية والسياسات اليمينية، وقدّمتُ نقداً مكتوباً للتجربة من خلال دراستي للنظرية الماركسية وتجارب دول شرق أوروبا. ثم انضمتُ إلى قوات التحالف السودانية بين 1997 و2003، وكنتُ رئيس مكتبها في بولندا وعضو مكتبها الإعلامي المركزي، واستقلتُ منها بسبب انتهاك المؤسسة والديمقراطية فيها وتراجع قيادتها عن عهدها مع العضوية. وفي عام 2003 أسستُ الحزب الليبرالي السوداني، وتوليتُ فيه رئاسة المجلس السياسي، ثم نيابة الرئيس، ثم الرئاسة من يناير 2015 إلى يناير 2016، وتنحيته بعدها مفسحاً المجال للأجيال الجديدة. وفي عام 2017 أسستُ حملة سودان المستقبل وترأسْتُها، وكنتُ مرشحها لرئاسة الجمهورية في انتخابات 2020 التي لم تُجرَ، ثم تنحيته عن رئاستها في مارس 2025 للسبب نفسه.

نشاطي المدني والدولي. نشطتُ في الجمعية السودانية لحقوق الإنسان، ومنبر نشطاء حقوق الإنسان، وشبكة HAND، ومركز الفكر الحر، ومركز علي عبد اللطيف، وأشرفتُ على مشاريع تعليمية وتنموية في جنوب السودان وغانا. وأنا عضو في منظمة الشفافية الدولية وفي مؤسسة FIWARE للحلول الذكية مفتوحة المصدر، ومتعاون مع منظمة STRO الهولندية العاملة في التنمية والحلول المالية الاجتماعية. ومثلتُ السودان في تحالف

الديمقراطيين العالمي بين 2008 و2012، وأنا عضو دائم في مجلس وسام الابتسامة الدولي منذ 2012. وانخرطت في الشبكة الليبرالية الأفريقية منذ 2008، وشغلْتُ منصب نائب رئيسها مسؤولاً عن شرق أفريقيا بين 2012 و2014، ثم عضوية لجنة التجارة فيها بين ديسمبر 2023 ومارس 2025. وأنا عضو الجمعية العمومية لتحالف RENEW PAC، وحضرتُ ثلاثاً من جمعياته العمومية الأربع في أبيدجان وداكار ومراكش.

كتاباتي. نشرتُ مئات المقالات السياسية والثقافية والتاريخية والفكرية بالعربية والإنجليزية والبولندية، وكتبْتُ أكثر من 25 كتاباً وكتيباً مخطوطاً ومطبوعاً بالعربية، من بينها: علي عبد اللطيف وجذور الليبرالية السودانية، والليبرالية والدين، والليبرالية والمرأة، ودستور الماندنغ، واستقلال دارفور بين الحقيقة والخيال، وفي نقد الشيوعية السودانية والدولية، والحصاد المر: قراءات ليبرالية في أزمة الدولة السودانية، وخريف الماركسية، و * المسيرة الكوشية: التاريخ المختصر للسودان من العصور الحجرية وحتى ثورة ديسمبر * * 2018. وشاركتُ في تأليف كتاب بالبولندية عن المهاجر الأفريقي والهوية وحقوق الإنسان في القرن الأفريقي، ولي مخطوط بالبولندية بعنوان بولندا سوداء * يرصد العلاقات البولندية الأفريقية عبر التاريخ.

تكريمات. نلْتُ عام 2017 وسام الابتسامة الدولي الممنوح للشخصيات ذات الإسهام البارز في خدمة الأطفال، وفي يونيو من العام نفسه حصلت على وسام Defensori Dignitatis Infantis الذي قدّمه لي وزير شؤون الطفل في بولندا حينها ممثلاً لرئيس الجمهورية، تقديراً لعملي في حماية حقوق الأطفال في السودان وأفريقيا وبولندا وأوكرانيا. ومُنحتُ لقب الراعي من منبر شباب جنوب السودان الليبرالي، ومن قيادة الحزب الأفريقي الديمقراطي الموحد في مملكة إسواتيني.

الجزء الأول: النداء

لماذا وصل السودان إلى نقطة لا عودة منها إلى قواعد اللعبة القديمة، ولماذا نحتاج إلى عهد جديد، ولماذا نتوجه.

الفصل الثاني: لماذا نحتاج إلى عهد جديد؟

لم تعد المسألة في السودان مسألة حكومة تسقط وأخرى تأتي. لقد وصلت البلاد إلى نقطة لا يمكن عندها العودة إلى قواعد اللعبة القديمة: فالدولة القديمة فشلت، والحرب كشفت فشلها، وإعادة إنتاجها ستعيد إنتاج الحرب. المطلوب ليس وقف الحرب فقط، بل تأسيس عهد سياسي جديد.

2.1 نهاية مرحلة

عاش السودان سبعين عاماً في دائرة مغلقة: حكم مدني ضعيف، ثم انقلاب، ثم انتفاضة، ثم فترة انتقالية قصيرة، ثم انقلاب جديد. وفي كل دورة كانت الأزمة تعود أكبر مما كانت. وجاءت حرب أبريل 2023 لتقول ما لم يعد ممكناً إنكاره: هذه الدولة، بالطريقة التي بُنيت بها، لا تستطيع أن تحمي مواطنيها، ولا أن توحدهم، ولا أن تمنع انهيارها.

لكن كل نهاية هي أيضاً فرصة بداية جديدة. فالانهيار الذي نعيشه أسقط الأوهام القديمة كلها: وهم أن مليشياً يمكن أن تكون شريكاً في بناء الدولة، وهم أن الخرطوم يمكن أن تحكم السودان وحدها، وهم أن تقاسم السلطة بين النخب يصنع سلاماً. وهذه الأوهام، حين سقطت، تفتح الباب أمام اتفاق جديد.

2.2 خمسة أسئلة ينبغي الإجابة عنها

لماذا لم تنجح محاولات السلام السابقة؟ لأنها عالجت جانباً من الأزمة وتركت الباقي. فاتفاقيات أديس أبابا 1972، ونيفاشا 2005، والدوحة 2011، وجوبا 2020، كانت كلها صفقات بين من يحملون السلاح، تقاسموا فيها المناصب، وتركوا بنية الدولة التي أنتجت الحرب كما هي. فعادت الحرب في كل مرة.

لماذا لا يكفي الانتصار العسكري؟ لأن السلاح يستطيع أن يوقف تمرداً، لكنه لا يستطيع أن يبني دولة عادلة. فإذا انتصرت الدولة عسكرياً وبقي التهميش والفساد والمركزية كما هي، فستولد كالعنقاء من الرماد حروب جديدة بعد سنوات. الحسم العسكري قد يكون ضرورياً، لكنه ليس كافياً.

لماذا لا تكفي حكومة انتقالية تقليدية؟ لأننا جربناها. فالحكومات الانتقالية بعد 1964 و1985 و2019 أعادت إنتاج القديم، أو تقاسمت السلطة مع من أفسدوا البلاد، أو طالت حتى صنعت مصالح تدافع عن بقائها. والمطلوب حكومة تعافٍ وطني محددة المهام محدودة الزمن، تعمل وفق رؤية متفق عليها، وتسلم السلطة لمن ينتخبهم الشعب.

لماذا لا يكفي تغيير الأشخاص؟ لأن الخلل في التصميم لا في الوجوه. فقد تغيّر الحكام في السودان مرات كثيرة، وبقيت الدولة مركزية، وبقي السلاح متعددًا، وبقي الاقتصاد في يد قلة، وبقي سكان الأطراف مهمشين. ومن يعدنا بالإصلاح عبر تغيير الأشخاص وحده يعدنا بتكرار التجربة.

لماذا نحتاج إلى اتفاق وطني جديد حول الدولة؟ لأن السودانيين لم يتفقوا يوماً، بصورة جامعة، على الأسئلة الكبرى التي تواجههم: أي دولة نريد؟ كيف نتقاسم السلطة والثروة؟ ما علاقة الدين بالدولة؟ ما دور الجيش؟ كيف نحكم أنفسنا في أقاليمنا؟ وكان كل خلاف مؤجل حول هذه الأسئلة يتحول إلى صراع مسلح لاحقاً. **العهد الجديد** الذي أطرحه هو اتفاق على هذه الأسس، قبل الاتفاق على من يحكم.

2.3 إلى من أتوجه؟

أتوجه بهذه الرؤية إلى كل السودانيين، لكنني أخطب تحديداً أربع دوائر:

1. **القوى السياسية والمدنية والعسكرية** القادرة على أن تتوافق على حكومة تعافٍ وطني وعلى قواعد الانتقال: الأحزاب، والحركات التي قبلت بالدولة المدنية، والنقابات، والمنظمات الفئوية، والمجتمع المدني، وقيادة الجيش والأجهزة النظامية.
2. **المجتمع السوداني** الذي يريد الخروج من الحرب: النازحون واللاجئون، والنساء، والشباب، والمزارعون والرعاة، والعمال، وأهل المدن المدمرة والقرى المنسية.
3. **القوى الاقتصادية والمهنية** التي تستطيع إعادة تشغيل البلاد: رجال الأعمال والمنتجون، والأطباء والمهندسون والمعلمون، والكفاءات في الداخل.
4. **السودانيون في المهجر، والشركاء الأفارقة والدوليون**، الذين يستطيعون دعم التحول بالخبرة والمال والموقف السياسي.

2.4 من برنامج 2017 إلى رؤية 2026

لقد صغْتُ النسخة الأولى من برنامجي السياسي بإسم **سودان المستقبل** في عام 2017، لسودان كانت فيه الدولة قائمة وإن كانت فاسدة ومأزومة. أما اليوم، فالبلاد في حالة حرب، والدولة شبه منهارة، وملايين الناس خارج بيوتهم. لذلك لم يكن ممكناً تعديل البرنامج القديم؛ بل كان لا بد من إعادة التفكير فيه من الأساس. ولكن بقي الكثير منه مما لم يتغير: الحاجة إلى دولة مدنية ديمقراطية فيدرالية، وجيش وطني واحد، واقتصاد منتج، ومواطنة متساوية. وقد جمعتُ في هذه الرؤية خلاصة ما كتبتُه وطرحته خلال عقد كامل، وما تعلمته من أخطائي وأخطاء الآخرين.

2.5 ما الذي تغيّر فعلياً

يمكن تلخيص التحول الذي تم في هذه التسع سنوات في سبع نقاط، كل واحدة منها تفرض تعديلاً في السياسات:

1. **انهيار احتكار الدولة للقوة المسلحة.** لم يعد السودان دولة بجيش واحد، بل ساحة تتنازعها تشكيلات مسلحة متعددة. هذا يجعل ملف الأمن والدفاع — الذي كان في البرنامج القديم فصلاً ضمن فصول — أولوية وشرطاً مسبقاً لكل ما عداه.

2. **تحول الصراع الداخلي إلى صراع بالوكالة.** إن التدخل الخارجي لم يعد عاملاً مؤثراً بل عاملاً مُشكلاً للصراع في السودان. إن أي برنامج لا يضع استراتيجية للتعامل مع التدخل الإقليمي وممارسة الحرب والسياسة بالوكالة هو برنامج ناقص بنيوياً.

3. **أكبر أزمة نزوح في العالم.** لقد أصبح الملايين من السودانيين خارج بيوتهم ومناطقهم، داخلياً وخارجياً. هذا يحول ملف النازحين واللاجئين من ملف إغاثي إلى ملف سياسي ودستوري وانتخابي وتنموي في آن واحد.

4. **تدمير العاصمة المثلثة.** إن تدمير العاصمة الخرطوم وانتقال ثقل الدولة إلى بورتسودان يطرح سؤالاً كان مؤجلاً منذ الاستقلال: هل تُعيد بناء المركز كما كان، أم تُعيد تصميم العلاقة بين المركز والأقاليم من أساسها؟

5. **انهيار المنظومة الصحية والتعليمية في مناطق واسعة.** لقد دفعت الحرب بجيل كامل خارج المدرسة، بينما تبقى المستشفيات معطلة، ومعظم الكوادر المهنية مهاجرة. هذا ينقل التعليم والصحة من باب «الخدمات» إلى باب الطوارئ الوطنية.

6. **انهيار العملة والإنتاج والميزانية.** لم يعد الاقتصاد يحتاج «إصلاحاً» هامشياً، بل إنعاشاً ضرورياً ثم إعادة بناء، بمنطق اقتصاد ما بعد الحرب لا بمنطق نظريات التنمية العادية.

7. **تغيّر خارطة العالم.** إن صعود التكتلات الجديدة (البريكس مثلاً)، والحروب الإقليمية (أوكرانيا وإيران مثلاً)، وتراجع النظام أحادي القطبية، وتوسع الاتحاد الأفريقي ومنطقة التجارة الحرة القارية، والثورة الصناعية الرابعة، يخلق تحديات وفرصاً لم تكن بهذا الوضوح في عام 2017.

2.6 ما الذي لم يتغيّر

رغم كل ذلك، هناك في برنامجي القديم ما أرفض تغييره لأنه ثابت قيمي لا يخضع للظروف:

- **المواطنة المتساوية** أساساً وحيداً لبناء الدولة، بلا تمييز بسبب النوع أو الجهة أو الدين أو الأصل الاجتماعي.
- **الديمقراطية الليبرالية** نظاماً للحكم، والانتخابات آلية وحيدة لتداول السلطة.
- **الفيدرالية الواسعة** والحكم المحلي وتنزيل السلطة قاعدياً.
- **اقتصاد السوق الاجتماعي** وبناء «مجتمع من المالكين والمنتجين».
- **مدنية الدولة** وحيادها تجاه الأديان واحترام حرية الاعتقاد والممارسة للجميع.
- **الانتماء الأفريقي** للسودان بوصفه هوية وموقعاً ومصصلحة، وليس شعاراً.

- السلم الأهلي وتعاون المكونات الاجتماعية بدلاً من صراعها.
- إن هذه الصياغة الجديدة تُغيّر السياسات والأولويات والتسلسل، ولا تُغيّر القيم والمبادئ الحاكمة.

2.7 على ماذا تستند هذه الرؤية؟

اعتمدت في إعادة الصياغة وإنتاج هذه الرؤية على التالي:

1. برنامج سودان المستقبل 2017
2. الأوراق القطاعية لحملة سودان المستقبل المنتجة بين 2017 و2026: أوراق الطاقة، المياه، التعليم، النازحين واللاجئين، اللغات القومية، الثورة الصناعية الرابعة، ممرات النمو الزراعي الصناعي، وزارة الإصلاح المؤسسي، الحكومة الرقمية.
3. الوثائق الاستراتيجية الكبرى التي أعدتها: مثل استراتيجية الأمن والدفاع الوطني 2026-2036، واستراتيجية السياسة الخارجية، وورقة إعادة هيكلة القوات المسلحة (2021)، وسلسلة «نحو نظرية سودانية في الأمن الوطني الشامل».
4. الأوراق السياسية النقدية التي طورتها خلال الفترة 2019-2026: قضايا الفترة الانتقالية، تقييم الأحزاب والتحالفات السياسية، المقترحات حول تكوين الحكومة المدنية، أزمة الحكم، تمرد المليشيا، الحرب وتداعياتها، التدخلات الخارجية ودورها، أمن البحر الأحمر ومنطقة الساحل، قضايا إصلاح ودعم الدولة، وقضايا معاش الناس.
5. المسودات الدستورية التي أعدتها: الدستور الانتقالي 2021، ومسودة الإعلان الدستوري الانتقالي 2025.
6. دراسة التجارب المقارنة في التحول المدني والديمقراطي بعد الحروب الأهلية والديكتاتوريات: رواندا، جنوب أفريقيا، ليبيريا، سيراليون، كولومبيا، بولندا (في التحول السياسي والاقتصادي) وإستونيا (في التحول الرقمي)، وتجارب الحكومات الانتقالية المصنّفة عند شاين ولينز.

2.8 كيف تُقرأ هذه الرؤية؟

تتكون رؤية «عهد جديد» من ثلاثة مستويات:

- الميثاق: نص قصير بصيغة جماعية «نحن الموقعين»، يضم المبادئ والالتزامات التي يمكن أن يوقع عليها أي حزب أو منظمة أو فرد يشارك القناعة بما ورد في الرؤية. وهو شرط الانضمام إلى كتلة وتيار العهد الجديد.
 - الرؤية: هذا الكتاب، الذي أكتبه مساهمةً شخصية مؤسّسة مطروحة للحوار. وهو يشرح لماذا وصلنا إلى هنا، وأي سودان نريد، وكيف نصل إليه. والموافقة على كل تفاصيله ليست شرطاً للانضمام للعهد الجديد.
 - الأوراق التفصيلية المرافقة: وتشمل الدراسات القطاعية ومشاريع القوانين الخ، التي تُطرح للنقاش المتخصص.
- لأن المطلوب هو الاتفاق على الاتجاه، وليس على كل خطوة في الطريق.

وتمتد الرؤية ثماني سنوات، من الأول من يناير 2027 إلى نهاية 2034: أي طوال فترة انتقالية لا تتجاوز ثلاث سنوات (والهدف 30 شهراً) تقودها حكومة تعافٍ وطني، ثم فترة ولاية منتخبة أولى مدتها خمس سنوات. وتتكون الرؤية من ثمانية أجزاء: النداء، ثم التشخيص، ثم الرؤية، ثم الطريق، ثم البناء، ثم السودان والعالم، ثم الأسئلة الصعبة، وأخيراً الميثاق والدعوة.

كيف تُقرأ الأرقام في هذه الرؤية؟ تتضمن الرؤية أرقاماً كثيرة، وهي ليست من نوع واحد. ولذلك أميّز بين ثلاثة أنواع منها:

- **الأرقام الموثقة:** وهي المأخوذة من مصادر معلنة، كالبنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة، وأذكر مصدرها وسنتها بجانبها كلما أمكن، مثل «البنك الدولي، أبريل 2026».
 - **التقديرات:** وهي أرقام لا تتوفر لها بيانات رسمية موثوقة في ظروف الحرب، فأعتمد فيها على دراسات سابقة أو على حسابي الخاص، وأسبقها بكلمات مثل «نحو» أو «يُقدَّر»، وأشير إلى أنها تحتاج إلى تحقق.
 - **الأهداف:** وهي ما تسعى الرؤية إلى بلوغه، وتظهر أساساً في جداول المؤشرات. وأميّز فيها بين **التزامات تنفيذية** تملك الحكومة أن تنفذها بقرارها، مثل إصدار قانون أو إنشاء مؤسسة، و**نتائج مستهدفة** تعتمد على سلسلة طويلة من الشروط، مثل معدلات النمو أو الالتحاق بالمدارس.
- إن هذا التمييز ليس تفصيلاً فنياً، وإنما هو جزء من الصدق مع القارئ: فمن حقه أن يعرف ما هو ثابت، وما هو تقدير قابل للمراجعة، وما هو طموح نعمل لتحقيقه.

الجزء الثاني: التشخيص

كيف وصلنا إلى هنا، وأين نقف اليوم: نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر.

الفصل الثالث: الواقع الراهن — كيف وصلنا إلى هنا

لا يمكن علاج مرض لم يُشخص جيداً. في هذا الفصل أحاول أن أقرأ واقع السودان كما هو، بلا تهويل ولا تهوين، وأشرح كيف وصلنا إلى هذه الحرب، وما الذي خلّفته، وما الذي بقي لنا من نقاط قوة وفرص نبني عليها.

3.1 الإرث الطويل: سبعون عاماً من الدائرة المغلقة

منذ الاستقلال في عام 1956 عاش السودان ثماني دورات بين الحكم المدني والعسكري، وقضت الحكومات العسكرية فيه نحو 57 عاماً من أصل 70 عاماً من الحكم الوطني (حساب تقريبي للمؤلف، يشمل فترات الحكم العسكري المباشر وفترات هيمنة العسكريين على السلطة الانتقالية). وحين تتكرر الأزمة بهذا الانتظام، فالمشكلة ليست في الأشخاص وحدهم، بل في بنية الدولة نفسها. وأرى أن هذه البنية أنتجت أربعة أمراض مزمنة:

الأول: جيش مسيئس. سيّست الأحزاب الجيش. لكن الجيش الذي تُعدّل عقيدته لخدمة نظام سياسي بعينه يفقد احترافيته. لقد كان انقلاب 1989 الأكثر كلفة في هذا الاتجاه، إذ لم يكتف بتسييس الجيش، بل أعاد بناء عقيدته وتركيبته على أساس أيديولوجي.

الثاني: اقتصاد موازٍ في يد الأجهزة النظامية. امتلكت المؤسسة العسكرية خلال الـ 35 عاماً الأخيرة نحو 250 شركة بدخل يُقدّر بنحو ملياري دولار سنوياً، خارج رقابة وزارة المالية وخارج المنظومة الضريبية (تقديرات متداولة منذ عام 2020، تحتاج إلى تحقق رسمي). هذا حوّل جزءاً من قيادتها إلى شريحة ذات مصالح اقتصادية تقاوم الإصلاح.

الثالث: المليشيات بديلاً عن الدولة. بدأ ذلك بتسليح مليشيات قبلية في حرب دارفور عام 2003، ثم إضفاء الشرعية عليها تحت اسم «قوات الدعم السريع» بقانون عام 2013. وحين سقط النظام عام 2019 ورث السودان جيشاً موازياً يُقدّر بمئة إلى مئة وخمسين ألف مقاتل، ممولاً من الذهب ومحمياً بشبكة علاقات إقليمية (تقديرات بحثية وصحفية متعددة).

الرابع: مركز متضخم وأطراف مهملة. لقد تركزت السلطة والثروة والخدمات في الخرطوم والوسط، بينما أهملت الأطراف والحدود. فنشأت التمردات في الهامش، وانتزعت أراضٍ سودانية في الفشقة، وتجمّدت نزاعات حدودية أخرى لصالح الطرف الأقوى (حلايب).

3.2 الطريق إلى الحرب: الفرصة الضائعة 2019-2023

فتحت ثورة ديسمبر 2018 باباً حقيقياً للتغيير. لكن الفترة الانتقالية أُديرَت بتسويات ومحاصصات أُجّلت المشكلات بدل حلها. وأخطر ما حدث فيها أن جيش مليشيا الدعم السريع الموازي قُتّن في نصوص رسمية ثلاث مرات متتالية: في الوثيقة الدستورية 2019، ثم في اتفاق جوبا 2020، ثم في الاتفاق الإطاري 2022. وفي الوقت نفسه لم تُدمج قوات الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا في الجيش الواحد، وبقيت الأجهزة الموازية مسيطرة على مرافق الاقتصاد، حتى أعلن رئيس الوزراء آنذاك أن نحو 80% من موارد البلاد خارج سيطرة وزارة المالية (تصريحات رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، 2020).

ثم جاء انقلاب 25 أكتوبر 2021 فأجهض الانتقال، وأدخل البلاد في صراع سياسي ودستوري انتهى بانفجار الحرب في 15 أبريل 2023.

الدرس المر الذي لا يجب نسيانه: أي نص دستوري أو اتفاق سياسي يعترف بتشكيل مسلح خارج الجيش الوطني — ولو مؤقتاً وبحسن نية — هو بذرة الحرب التالية.

3.3 طبيعة الحرب

لا أرى في حرب أبريل 2023 مجرد نزاع بين جيشين أو رجلين على السلطة، بل أراها:

- حرب على المجتمع والدولة معاً، حيث استهدفت المدنيين وبيوتهم وأرزاقهم ومؤسسات الدولة وذاكرتها.
- حرب حملت في مناطق واسعة طابعاً إبدياً وعرقياً، بما رافقها من تطهير عرقي وقتل جماعي وتهجير وتغيير ديمغرافي موثّق.
- حرب ذات بُعد خارجي، حيث غدّأها السلاح والمال والغطاء السياسي القادم من خارج الحدود. وقد وجد فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالسودان إن ادعاءات تقديم دعم عسكري من دولة الإمارات لقوات الدعم السريع ادعاءات ذات مصداقية.

ولهذا التوصيف نتائج عملية: فالجرائم الجسيمة تُعامل قضائياً بوصفها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وليس مخالفات تمرد، والتفاوض لا يكون على تقاسم الدولة مع من حاربها، والخطاب الموجّه للعالم يجب أن يكون قانونياً موثقاً وليس مجرد شكاوى سياسية.

3.4 حصيلة الحرب: السودان في 2026

الإنسان:

- بلغ عدد المحتاجين إلى مساعدات إنسانية 33.7 مليون شخص وفق خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2026 التي أعدها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

- سجّلت المنظمة الدولية للهجرة حتى نهاية مارس 2026 نحو 8.9 مليون نازح داخلياً، نزح منهم نحو 6.9 مليون بعد أبريل 2023، مقابل نحو 4 ملايين عائد إلى مناطقهم.
 - لجأ أكثر من 4 ملايين سوداني إلى دول الجوار.
 - ارتفع الفقر المدقع من نحو 48% في عام 2023 إلى نحو 59% في عام 2025 وفق البنك الدولي.
- الاقتصاد (وفق تقديرات البنك الدولي، أبريل 2026):

المؤشر	القيمة
الناتج المحلي الإجمالي 2025	60.2 مليار دولار
النمو الحقيقي	–29.4% (2023)، –14% (2024)، +3.1% (2025)
الإيرادات العامة	4.2% من الناتج — نحو 2.5 مليار دولار فقط
التضخم	111.5% في المتوسط خلال 2025
الدين العام	128.5% من الناتج

الدولة:

- العاصمة المثلثة مدمرة في أجزاء واسعة منها، وانتقل ثقل الدولة إلى بورتسودان.
- المنظومتان الصحية والتعليمية منهارتان في مناطق واسعة: جيل كامل خارج المدرسة، ومستشفيات معطلة، وكوادر مهاجرة.
- لا يوجد برلمان منذ سنوات، والوثيقة الدستورية فقدت شرعيتها عملياً، والحكم يدار بالمراسيم والتوافقات المؤقتة.
- القوة المسلحة الموالية للدولة تُقدّر بنحو 385 ألفاً موزعين على تشكيلات متعددة، منهم نحو 150 ألفاً في الجيش النظامي، والإنفاق الدفاعي نحو 8% من الناتج رسمياً.

السياسة:

قوى مدنية متشظية ومنقسمة حول الموقف من الحرب، وأحزاب ضعيفة التنظيم والبرامج، وفجوة ثقة واسعة بين النخب والشارع، وخطاب كراهية يتغذى على الاستقطاب.

3.5 تحليل SWOT: أين نقف؟

أستخدم هنا أداة التحليل الرباعي المعروفة (نقاط القوة، ونقاط الضعف، والفرص، والمخاطر) لأنها تجبرنا على رؤية الصورة كاملة: فلا نغرق في اليأس، ولا نبني على أوهام.

نقاط القوة

1. شعب صامد ومنظم ذاتياً: أثبتت لجان الأحياء وغرف الطوارئ والتكايا قدرة استثنائية على إدارة الحياة وسط الحرب. وهذه طاقة اجتماعية يمكن أن تدعم مشروع إعادة البناء.

2. **موارد طبيعية ضخمة:** السودان يتمتع بأراضٍ زراعية شاسعة، ومياه النيل والأمطار والمياه الجوفية، وثروة حيوانية كبيرة، والذهب والمعادن، والصبغ العربي والحبوب الزيتية.
3. **موقع استراتيجي:** يعتبر السودان ثالث دول أفريقيا مساحة، بساحل طويل على البحر الأحمر، ويعتبر جسراً بين أفريقيا جنوب الصحراء وشمالها وبين القارة الأفريقية والعالم العربي، وبوابة بحرية للدول الحبيسة المجاورة.
4. **رأس مال بشري في الداخل والمهجر:** يعمل ملايين السودانيين في الخارج بخبرات مهنية وعلمية عالية وقدرات مالية، كما لا تزال هناك بالسودان مؤسسات وكوادر قادرة على العطاء.
5. **رفض شعبي واسع لتقسيم البلاد** وتمسك بمؤسسات الدولة، وهو ما يمنح مشروع الدولة الواحدة قاعدة اجتماعية.
6. **تراث من التعايش وآليات تقليدية** لفض النزاعات، وتاريخ حضاري ممتد لآلاف السنين يمكن أن يغذي هوية جامعة.

نقاط الضعف

1. **تعدد السلاح وانهيار احتكار الدولة له.**
2. **مؤسسات دولة منهكة:** خدمة مدنية متضخمة وضعيفة، وقضاء ميسس، وغياب البرلمان والإطار الدستوري المستقر.
3. **اقتصاد مدمر:** إيرادات عامة لا تتجاوز 4.2% من الناتج، وتضخم مرتفع، ودين ثقيل، وبنية تحتية مدمرة، وذهب يُهرَّب أغلبه.
4. **مركزية مفرطة** حرمت الأقاليم من التنمية والقرار.
5. **انقسام سياسي حاد** وضعف في الأحزاب وتجديدها.
6. **فساد متجذر** وضعف في الشفافية والمساءلة.
7. **فقر في البيانات:** لا يوجد تعداد سكاني حديث، ولا إحصاءات موثوقة لمناطق واسعة، خصوصاً في دارفور وكردفان.

الفرص

1. **الاهتمام الدولي بإعادة الإعمار:** متى توقفت الحرب وقامت سلطة مدنية ذات مصداقية، ستتوفر موارد من المؤسسات الدولية والشركاء الثنائيين.
2. **مسار إعفاء الديون** ضمن مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون، الذي يفتح باب التمويل الميسر.
3. **منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية:** سوق يتجاوز مليار نسمة للحوم والحبوب والصبغ والمعادن.

4. القيمة الاستراتيجية المتزايدة للبحر الأحمر التي تمنح السودان وزناً تفاوُضياً.
5. الطاقة المتجددة والتقنيات الرقمية: فرصة لتجاوز مراحل تنمية كاملة، من الكهرباء الشمسية الموزعة إلى الحكومة الرقمية والدفع الإلكتروني.
6. الطلب العالمي المتزايد على الغذاء والمعادن، وحاجة الأسواق المجاورة إلى الإنتاج السوداني.
7. جيل شاب متعلم ومتصل بالعالم يمكن أن يكون محركاً للنهضة و التحديث إذا وجد الفرصة.

المخاطر

1. تقسيم البلاد إلى سلطتين أو أكثر، وهو أخطر ما يواجهها.
2. التدخلات الخارجية وتحويل السودان إلى ساحة للتنافس الإقليمي والدولي.
3. المجاعة والأوبئة إذا استمر عجز الاستجابة الإنسانية.
4. عدم الاستقرار في الجوار: في ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى وإثيوبيا وجنوب السودان، وما يحمله من تهريب للسلاح والمقاتلين.
5. التطرف وخطاب الكراهية الذي تغذيه ثقافة الحرب وواقع التهميش.
6. تغير المناخ والتصحر وما يسببه من نزاعات على الأرض والمياه.
7. استمرار نزيف العقول وتراجع اهتمام المانحين مع طول الأزمة.

ماذا يعني هذا التحليل؟

خلاصة هذا التحليل أن نقاط قوة السودان وفرصه حقيقية وكبيرة، لكنها معطلة بنقاط ضعف من صنع أيدينا. فالموارد موجودة لكن الدولة عاجزة عن إدارتها، والتمويل الدولي ممكن لكنه مشروط بسلطة مدنية ذات مصداقية، والشعب مستعد لكن الثقة في النخب منهارة. لذلك تقوم هذه الرؤية على استراتيجية واضحة: أن نعالج نقاط الضعف الداخلية أولاً — تعدد حاملي السلاح وضعف المؤسسات والفساد — لأن ذلك هو ما يفتح الطريق لاستثمار الفرص، ويقلص المخاطر الخارجية.

3.6 من التشخيص إلى الرؤية

يطرح هذا الواقع ثلاثة أسئلة كبرى تجيب عنها الأبواب التالية:

1. كيف ننتقل من الحرب إلى دولة مدنية مستقرة؟ وهذا موضوع الجزء الرابع من هذه الرؤية: إنهاء الحرب، والحوار، والنظام الدستوري، والأمن، وخارطة التحول.
2. كيف نعيد بناء الاقتصاد والإنسان؟ وهذا موضوع الجزء الخامس.

3. كيف نحمي هذا المشروع من الانتكاس؟ والجواب يتكرر في كل فصل: مؤسسات قوية، ومساءلة حقيقية، ومواعيد لا تُمدد، وسلاح واحد في يد دولة واحدة.

الجزء الثالث: الرؤية

أي سودان نريد، والقيم التي تحكمه، والثوابت التي لا نتفاوض عليها ومساحات الحوار المفتوحة.

الفصل الرابع: السودان الذي نريد

إذا سألتني أحد أن أصف السودان الذي نريده في جملة واحدة، لقلت: دولة موحدة، مدنية، ديمقراطية، يحكمها القانون، يحتكر جيشها الوطني السلاح، تتوزع فيها السلطة والثروة بعدل، يتساوى فيها المواطنون، يختار الناس حكامهم بالانتخاب، ويقوم اقتصادها على الإنتاج والاستثمار والمعرفة والتكامل مع أفريقيا والعالم.

4.1 سبع صفات لسودان العهد الجديد

1. **سودان واحد:** لا تقسيم، ولا حكومتان، ولا مناطق نفوذ مسلحة. وحدة تقوم على الرضا لا على القهر، لأن كل إقليم يجد فيها نصيبه العادل.
2. **سودان آمن:** جيش وطني واحد محترف يحمي الحدود ولا يتدخل في السياسة، وشرطة تخدم الناس، وليس هناك قطعة سلاح واحدة خارج سيطرة الدولة.
3. **سودان عادل:** لا يفلت فيه مجرم من العقاب، ويُجبر فيه ضرر الضحايا، ولا يُظلم فيه أحد بسبب جهته أو إثنيته أو دينه أو نوعه.
4. **سودان حر وديمقراطي:** يختار فيه الناس حكامهم ويحاسبونهم ويغيرونهم بالانتخاب ووفقاً للبرامج، وتُحترم فيه حرية الرأي والتعبير والتنظيم والاعتقاد.
5. **سلطة قريبة من الناس:** تدير فيه الأقاليم شؤونها، وتُقدّم الخدمات من أقرب مستوى إلى المواطن، ولا يحتاج فيه المواطن إلى السفر إلى العاصمة لإنجاز معاملة.
6. **سودان منتج ومزدهر:** يستثمر أرضه ومياهه وثرواته ومواهب أبنائه، ويصنع ويصدّر بدل أن يصدّر الخام ويستورد كل شيء.
7. **سودان منفتح:** أفريقي الهوية والانتماء، جسر بين أفريقيا والعالم العربي، يتعاون مع الجميع ولا يكون ساحة نفوذ لأحد.

4.2 المواطن في عام 2034

الرؤى الكبيرة تُقاس في النهاية بحياة الناس اليومية. وهذا ما أريده لأي مواطن سوداني عادي — في نيالا أو كسلا أو دنقلا أو كادقلي أو الخرطوم — في نهاية عام 2034:

- يعيش في أمان: لم يسمع صوت رصاص منذ سنوات، ويتنقل بين المدن دون نقاط جباية ولا خوف.
- يحمل هوية رقمية يستخرج بها أوراقه ويدفع بها رسومه ويتابع عبرها معاملاته من هاتفه.

- لأطفاله مدرسة قريبة فيها معلم يتقاضى راتباً كريماً، ومنهج يعلمهم تاريخ وجغرافيا كل السودان.
- يجد مركزاً صحياً في حيه أو قريته، وتأميناً صحياً يغطي علاجه.
- في بيته ماء نظيف وكهرباء مستديمة رخيصة، كثير منها من الطاقة الشمسية.
- يصل إلى السوق والمدينة بطريق معبد أو اسفلتي.
- يجد عملاً أو يستطيع أن يبدأ مشروعه بتمويل صغير، دون رشوة ولا واسطة.
- يعرف أرضه مسجلة باسمه ولا يستطيع أحد أن ينتزعها منه.
- صوّت مرتين في انتخابات حرة، واختار رئيس بلاده ونائبه للبرلمان وحاكم إقليمه ومجلسه المحلي.
- يلجأ إلى قضاء مستقل إذا ظلم، ولو كان خصمه مسؤولاً كبيراً.
- يرى جيشاً محترماً في ثكناته على الحدود، لا في شوارع المدن ولا في قصور الحكم.

4.3 الطريق إلى ذلك في محطات

الزمن	المحطة
أكتوبر 2026 - يناير 2027	تكوين الجمعية التأسيسية الانتقالية، ثم إجازة الدستور الانتقالي وتكوين حكومة التعافي الوطني، وانطلاق الحوار الوطني، والعمل على إنهاء الحرب
يناير 2028	انتهاء الحرب، واستعادة الدولة وظائفها الأساسية، وبدء الترتيبات الأمنية والإعمار والعودة
شتاء عام 2029	إجازة الدستور الدائم، والانتخابات العامة الأولى
2030-2034	حكومة منتخبة تستكمل إعادة البناء وتقود التحول الاقتصادي، ثم الانتخابات العامة الثانية

الفصل الخامس: المبادئ الاثنا عشر للعهد الجديد

هذه المبادئ هي نفسها المبادئ التي يتضمنها ميثاق العهد الجديد، وهي المعيار الذي تُقاس به كل سياسة في هذه الرؤية: فإذا تعارض إجراء مع أحدها، فالإجراء هو الذي يُراجع لا المبدأ. وأشرح في كل منها ما يعنيه، وما يترتب عليه عملياً.

1. إنهاء الحرب

الحرب هي الكارثة الأم التي تتفرع عنها كل الكوارث الأخرى: القتل، والتجهير، والجوع، وانهيار الاقتصاد والدولة. وإنهاؤها أولوية وطنية عليا تتقدم على أي حسابات سياسية. ما يترتب على ذلك: إنهاء الحرب حرباً أو تفاوضاً، بشروط تحفظ وحدة الدولة وسيادتها، دون مكافأة على الجرائم؛ ورفض توظيف استمرار الحرب لأغراض سياسية؛ وفتح الطرق ومنع المجاعة قبل أي ترتيب آخر.

2. السودان واحد وسيد قراره

السودان وطن واحد، ووحدته ليست موضوعاً للمساومة. وقد علمتنا تجربة انفصال الجنوب أن الوحدة لا تُحفظ بالقوة ولا بالشعارات، بل بالعدل. والسيادة تعني أن يكون القرار الوطني سودانياً، وأن تكون الأرض والموارد تحت ولاية الدولة لا تحت نفوذ الخارج أو المليشيات. والسودان أفريقي الانتماء، وجسر بين أفريقيا والعالم العربي، يبني علاقاته على المصلحة الوطنية والاحترام المتبادل، لا على المحاور. ما يترتب على ذلك: لا اعتراف بأي سلطة موازية، ولا قبول بأي ترتيب يُفضي إلى التقسيم، ولا قبول بأي قواعد عسكرية أجنبية، وحياد إيجابي في صراعات الإقليم.

3. جيش وطني واحد

الأمن أساس الحياة والاستقرار، وأول شروطه أن تحتكر الدولة وحدها حمل السلاح. ومفهوم الأمن أوسع من الأمن العسكري أو الشرطي: فهو يشمل الأمن الغذائي والاقتصادي والبيئي والسيبراني والسلم الأهلي. ما يترتب على ذلك: جيش مهني واحد، خارج السياسة والاقتصاد، يعكس تنوع السودانين، خاضع للسلطة المدنية؛ ورفض أي تشكيلات مسلحة موازية تحت أي مسمى؛ وتجريم الانقلابات.

4. دولة مدنية

الدولة المدنية يحكمها دستور وقانون مدني، وتقف على مسافة واحدة من الأديان والمذاهب، تحترمها جميعاً ولا تتبنى أحدها ضد غيره.

ما يترتب على ذلك: مساواة الأديان والمعتقدات أمام الدولة؛ وحرية الاعتقاد والعبادة؛ ومنع استخدام الدين أو المذهب أداةً للتمييز بين المواطنين أو للتحريض.

5. المواطنة المتساوية

المواطنة — وليس القبيلة أو الجهة أو الطائفة أو الحزب — هي الرابطة الوحيدة التي يجب أن تكون بين الفرد والدولة، ويحصل على حقوقها كل من وُلد في السودان أو لأب سوداني أو أم سودانية. والسودانيون متنوعون في لغاتهم وأديانهم وجهاتهم، يجمعهم تاريخ مشترك ممتد منذ كوش ومروي. **والنساء والشباب** شركاء في القرار لا فئات مستهدفة.

ما يترتب على ذلك: تجريم التمييز بكل أشكاله؛ والاعتراف باللغات القومية وتعليمها؛ ومناهج تروي تاريخ كل السودان؛ وثلاث مواقع القرار على الأقل للنساء؛ ومساحات حقيقية للشباب في المجالس والحكومات.

6. سيادة الدستور وحكم القانون

الدستور يعلو ولا يُعلى عليه، ويُجاز باستفتاء عام. وحكم القانون يعني أن يخضع له الحاكم قبل المحكوم، والقوي قبل الضعيف. **والنزاهة والشفافية** جزء من حكم القانون، فالفساد ليس مشكلة أخلاقية فحسب، بل آلية حكم أنتجت الفقر والحرب معاً.

ما يترتب على ذلك: محكمة دستورية مستقلة؛ وقضاء ونياية مستقلان؛ وإنهاء الحصانات التي تحمي المسؤولين من المحاسبة؛ وإعلان الذمة المالية؛ ونشر الموازنات والعقود؛ ومكتب مركزي مستقل لمكافحة الفساد.

7. الحقوق والحريات الأساسية

الإنسان غاية الدولة لا وسيلتها. ولا حياة ولا تقدم بلا حرية: نعني هنا حرية التعبير والتنظيم والاعتقاد والتنقل، وحق الإنسان في الأمان على جسده وماله وبيته.

ما يترتب على ذلك: تُحرّم السخرة والاسترقاق والتعذيب والمعاملة المهينة؛ ولا اعتقال إلا بأمر قضائي، ولا احتجاج إلا في أماكن معلنة؛ ووثيقة حقوق يحميها القضاء، ويلجأ فيها المواطن مباشرة إلى المحكمة الدستورية.

8. العدالة والمصالحة

لا سلام بلا عدالة، ولا عدالة بلا إنصاف. فالعدالة الانتقالية تعني ألا يفلت مرتكبو الجرائم الجسيمة من العقاب، وأن تُكشف الحقيقة، وأن يُجبر ضرر الضحايا. والسلم الأهلي يعني أن نصلح ما أفسدته الحروب بين مكونات المجتمع، فالمجتمع السوداني لم يكن يوماً مجتمع كراهية.

ما يترتب على ذلك: لا عفو عن جرائم الحرب والإبادة والجرائم ضد الإنسانية؛ وضرورة وجود محاكمات فردية عادلة لا عقاب جماعي؛ ومفوضية للحقيقة وصندوق لتعويض الضحايا؛ وتجريم خطاب الكراهية؛ ومصالحات مجتمعية؛ ومعالجة عادلة لقضايا الأرض.

9. حكم لا مركزي

فشلت المركزية منذ الاستقلال، وكانت من أعمق أسباب الحروب. والبديل أقاليم تدير شؤونها بحكومات ومجالس منتخبة، وحكم محلي قريب من الناس، وديمقراطية لا تقتصر على الانتخابات بل تشمل التشاور والاستفتاء في القضايا الكبرى.

ما يترتب على ذلك: للأقاليم كل ما لم يُنص عليه للمركز؛ وتوزيع الموارد بمعادلة دستورية عادلة ومعلنة؛ وتقديم الخدمات من أقرب مستوى إلى المواطن.

10. اقتصاد منتج وعادل

أؤمن بالسوق محركاً للإنتاج والابتكار، وبالدولة ضامنة للعدالة والفرص المتكافئة. والعدالة الاجتماعية ليست شعاراً بل ضرورة: التعليم والصحة مجانيان ومتاحان للجميع، والسكن والعمل حقان. والمعرفة أساس النهضة: تعليم جيد، وبحث علمي، وتقنيات حديثة. والبيئة أمانة للأجيال القادمة.

ما يترتب على ذلك: حماية الملكية وتشجيع الاستثمار؛ وخروج الأجهزة النظامية من التجارة؛ ومجتمع من المالكين والمنتجين؛ وشبكة حماية للأضعف؛ وأولوية للتعليم في الموازنة؛ وصندوق سيادي يحفظ نصيب الأجيال القادمة من الثروات الناضبة؛ وتقييم بيئي ملزم للمشاريع الكبرى.

11. انتخابات حرة وتداول سلمي للسلطة

الديمقراطية ليست صندوقاً فقط، لكنها لا تقوم بدونه. هي أن يختار الناس حكامهم ويحاسبوهم ويغيّروهم سلمياً، في ظل فصل بين السلطات، وصحافة حرة، وأحزاب ديمقراطية.

ما يترتب على ذلك: مفوضية مستقلة للانتخابات؛ ومواعيد انتخابية محصنة من التأجيل؛ وولايتان على الأكثر لأي منصب تنفيذي أعلى؛ وقبول النتائج؛ ورفض الاستقواء بالسلاح أو بالخارج.

12. فترة انتقالية محددة

الفترة الانتقالية التي لا تعرف موعد نهايتها تصنع مصالح تدافع عن بقائها. لذلك يجب أن تكون قصيرة بما يكفي لئلا تتحول إلى سلطة دائمة، وطويلة بما يكفي لإنجاز مهامها المحددة.

ما يترتب على ذلك: لا تتجاوز الفترة الانتقالية 36 شهراً، والهدف 30 شهراً؛ وتقودها حكومة تعافٍ وطني بمهام محددة؛ ويُجرّم تمديدها؛ ولا يترشح أعضاء السلطة الانتقالية في الانتخابات الأولى؛ وتنتهي بتسليم السلطة للمنتخبين.

الفصل السادس: الثوابت ومساحات الحوار

إن العهد الجديد لا يطلب من السودانيين أن يتفقوا على كل شيء، فالديمقراطية نفسها تقوم على الاختلاف. لكنه يطلب منهم الاتفاق على حد أدنى لا تقوم الدولة بدونه، ثم يترك كل ما عدا ذلك مفتوحاً للحوار والتنافس السلمي.

6.1 الثوابت: ما لا نتفاوض عليه

الثوابت هي المبادئ الاثنا عشر التي شرحتها في الفصل السابق، ويلتزم بها كل من ينضم إلى العهد الجديد: إنهاء الحرب؛ ووحدة السودان وسيادته؛ وجيش وطني واحد؛ والدولة المدنية؛ والمواطنة المتساوية؛ وسيادة الدستور وحكم القانون؛ والحقوق والحريات الأساسية؛ والعدالة والمصالحة؛ والحكم اللامركزي؛ والاقتصاد المنتج العادل؛ والانتخابات الحرة والتداول السلمي للسلطة؛ والفترة الانتقالية المحددة.

ويترتب عليها ثلاثة التزامات عملية لا استثناء فيها: رفض الانقلابات وتجريمها؛ ورفض استخدام السلاح في السياسة؛ ورفض الاستقواء بالخارج في الخلافات الداخلية.

6.2 مساحات الحوار: ما نختلف فيه بحرية

أما القضايا التالية فأطرح فيها رأيي بوضوح في هذه الرؤية، لكنها ليست شروطاً للانضمام، وسيحسمها الحوار الوطني ثم الشعب:

القضية	ما أقترحه	من يحسم؟
نظام الحكم	جمهورية رئاسية فيدرالية بضمانات	الحوار الوطني ثم الاستفتاء
عدد الأقاليم	ستة أقاليم	الحوار الوطني ثم الدستور
توزيع الصلاحيات بين المركز والأقاليم	كل ما لم يُعط للمركز للأقاليم	الدستور الدائم
البرلمان	مجلسان: نواب وشيوخ	الدستور الدائم
النظام الانتخابي	نظام مختلط يضمن تمثيل النساء	قانون الانتخابات
تفاصيل العدالة الانتقالية	مفوضية حقيقة ومحاكم مختلطة	الحوار الوطني والتشريع
السياسات الاقتصادية التفصيلية	اقتصاد السوق الاجتماعي	الحكومات المنتخبة

القضية	ما أقترحه	من يحسم؟
حجم الحكومة وشكلها	حكومة رشيقة من 14-16 وزارة	الدستور والحكومات
السياسات القطاعية	ما في أجزاء البناء من هذه الرؤية	النقاش المتخصص والحكومات المنتخبة

القاعدة: يمكن لحزب ذي مرجعية إسلامية، ولحزب يساري، ولحزب ليبرالي، ولحزب قومي، ولحركة إقليمية، أن تنضم جميعاً إلى العهد الجديد، ثم تتنافس بعد ذلك في الانتخابات ببرامج مختلفة. ما يجمعها هو الثوابت، وما يميزها هو مساحات الحوار.

الجزء الرابع: الطريق — من الحرب إلى السلم والتعافي الوطني

كيف ننهي الحرب، ونتجاوز، ونعيد بناء الدولة ومؤسساتها وأمنها، وننتقل عبر حكومة التعافي الوطني إلى الانتخابات والحكم المنتخب.

الفصل السابع: الحرب والسلام

إن وقف الحرب لا يعني العودة إلى ما كان قبلها، لأن ما كان قبل أبريل 2023 هو الذي أنتج حرب أبريل 2023. لذلك لا أبحث عن اتفاق جديد بين النخب لتقاسم ما تبقى من البلاد، وإنما عن عقد اجتماعي جديد يعالج أسباب الحرب: التهميش، وغياب العدالة، وضعف التنمية، والصراع على السلطة بالسلاح.

7.1 ثلاث حروب في حرب واحدة

لقد فشلت محاولات السلام السابقة لأنها رأت في الحرب وجهاً واحداً فقط. والحقيقة أن الحرب السودانية هي ثلاث حروب متداخلة:

الأولى: صراع على السلاح داخل الدولة. لقد أنشأت الدولة نفسها، بقرار سياسي، جيشاً موازياً لجيشها. وحين سقط النظام الذي كان يوازن بينهما، تحول التوازن إلى صدام. وهذه الحرب لا يمكن حلها بتقاسم السلطة، وإنما بعودة السلاح كله إلى يد الدولة.

الثانية: أزمة في طريقة بناء الدولة. فهناك مركز يحتكر السلطة والثروة، وأطراف تحكم بالإهمال أو بالقوة، ومن هنا خرجت أغلب الحركات المسلحة في دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق والشرق. وهذه الحرب لا يمكن حلها بالسلاح أو بالتفاوض وحدهما، وإنما بإعادة بناء الدولة على أسس عادلة.

الثالثة: حرب بالوكالة. لقد تحول النزاع الداخلي إلى ساحة لتدخلات إقليمية ودولية، بعد أن حصل أحد طرفيه على السلاح والمال والغطاء السياسي من الخارج. وهذه الحرب لا يمكن حلها في الداخل وحده، وإنما يتطلب حلها توازناً إقليمياً ودولياً جديداً.

إن من يعالج حرباً واحدة ويهمل الآخرين يصنع هدنة مؤقتة وليس سلاماً دائماً. وقد جرّب السودان ذلك مراراً في أديس أبابا 1972، ونيفاشا 2005، والدوحة 2011، وجوبا 2020، إذ عالج كل اتفاق منها جانباً واحداً وترك جانبيين.

7.2 موقف من إنهاء الحرب

ستة مبادئ

1. إنهاء الحرب مسؤولية وطنية، لا صفقة بين طرفين مسلحين. فالشعب السوداني ليس متفرجاً على حربه، بل هو ضحيته الأولى وصاحب المصلحة الأول في إنهائها.

2. لا طريق إلى السلطة عبر السلاح. إن كل تسوية تمنح حاملي السلاح مناصب بسبب سلاحهم إنما تزرع بذور الحرب التالية، وهذا أوضح دروس نيفاشا وجوبا.
3. لا عودة إلى ما قبل الحرب. يجب أن يفتح وقف القتال الباب لإصلاح عميق في الدولة والجيش والأمن والسياسة.
4. جيش واحد تحت قيادة دستورية، ونزع سلاح المليشيات، ودمج المقاتلين أو تسريحهم.
5. المحاسبة على الجرائم شرط للسلام لا عقبة أمامه. فالإفلات من العقاب هو الذي يصنع جولة الحرب التالية.
6. السلام يصنعه من يدفع ثمنه: أي المجتمعات المحلية والنساء والشباب والنازحون، وليس المتفاوضون في الفنادق وحدهم.

موقف من التفاوض

أنا مع التفاوض حين يخدم أهداف الدولة، لكنني أرفض أن يكون:

- بلا موقف مكتوب ومعلن. فالدولة التي تدخل المفاوضات بلا رؤية تخرج منها بما يُملى عليها.
- سرياً. أي اتفاق يُعقد في الخفاء على حساب السودانيين يفقد شرعيته السياسية.
- تحت وصاية خارجية تحدد جدول الأعمال والنتائج.
- مكافأة على الجرائم. فالتفاوض على وقف القتال أمر، ومنح مرتكبي الانتهاكات مواقع في الدولة أمر آخر تماماً.

7.3 إنهاء الحرب: حرباً أو تفاوضاً

إنهاء الحرب هو المرحلة الثالثة في خارطة التحول، لكن العمل عليه يبدأ من اليوم الأول لتكوين حكومة التعافي الوطني. والطريقان مفتوحان: **الحسم العسكري** حيث يكون ممكناً وضرورياً لحماية المدنيين وسيادة الدولة، والتسوية التفاوضية حيث تحقق أهداف الدولة بكلفة أقل. والمعيار واحد في الحالتين: **دولة واحدة، وجيش واحد، ولا مكافأة على الجرائم.**

ما يجب أن يتضمنه أي وقف لإطلاق النار

العنصر	المضمون
وقف شامل لإطلاق النار	في وقت واحد وعلى كل الجبهات
آلية مراقبة	مشتركة بين الأطراف والاتحاد الأفريقي والإيحاد والأمم المتحدة، مع أدوات تقنية كالأقمار الصناعية والطائرات المسيّرة
ممرات إنسانية	مفتوحة ومؤمنة بإشراف أممي، مع تجريم عرقلة الإغاثة

العنصر	المضمون
فك الحصار	عن المدن والمعسكرات المحاصرة فوراً
إخلاء المنشآت المدنية	خروج القوات من المستشفيات والمدارس ومحطات المياه والكهرباء
التوثيق	تسجيل منظم للانتهاكات منذ اللحظة الأولى في أرشيف وطني

والأولوية المطلقة هي فتح الطرق ومنع المجاعة، إذ لا معنى لأي اتفاق سياسي إذا مات الناس جوعاً أثناء التفاوض عليه.

بعد وقف النار

- فصل القوات، وتجميع السلاح الثقيل تحت مراقبة مشتركة، وتسجيل المقاتلين تمهيداً للترتيبات الأمنية.
- خروج القوات من المدن، وتسليم أمنها لشرطة مُعاد تنظيمها.
- تفكيك نقاط الجباية غير القانونية، وقطع طرق السلاح والتمويل القادمة من الخارج.

7.4 علاج أسباب الحرب: عقد اجتماعي جديد

إن السلام الذي لا يغيّر حياة الناس لا يصمد طويلاً. لذلك أربط كل سبب من أسباب الحرب بعلاج محدد:

سبب الحرب	العلاج
التهميش الإقليمي	فيدرالية حقيقية، وتوزيع الموارد بمعادلة دستورية، وأولوية تنمية للمناطق الأكثر تضرراً
احتكار السلطة	التداول عبر الانتخابات، واللامركزية، وتحديد عدد الولايات الرئاسية
احتكار الثروة	معادلة عادلة لتوزيع الموارد، وشفافية في التعدين والنفط
النزاعات على الأرض والمرعى	قانون وطني للأراضي، وتحديث السجل العقاري، وإحياء المسارات الرعوية
الهوية والثقافة	الاعتراف باللغات القومية، ومناهج جامعة، ومدنية القوانين
الإفلات من العقاب	العدالة الانتقالية واستقلال القضاء
الفقر والبطالة في مناطق النزاع	برامج تنمية موجّهة، وبنك للشباب، ومشاريع تشغل أعداداً كبيرة من الناس

الأرض: القنبلة المؤجلة

أضع ملف الأرض في مقدمة قضايا السلام، لأن الأرض هي السبب المباشر لأغلب النزاعات المحلية، ولأن قضاياها ستنفجر مع عودة النازحين إلى مناطقهم. والعلاج في رأبي كالتالي:

1. قانون وطني للأراضي يوحد المرجعيات المتعددة اليوم: القانون، والعرف، والحواكير، والتخصيص الحكومي.
2. حصر السجل العقاري ورقمته.
3. مفوضية مستقلة للأراضي بفروع في الأقاليم وصلاحيات قضائية.
4. استرداد الأراضي التي أخذت بالقوة أثناء الحرب وقبلها، وإلغاء التخصيصات الفاسدة.
5. الاعتراف بالحيازة العرفية وتوثيقها بدلاً من إلغائها.
6. إحياء المسارات الرعوية وتوفير المياه والخدمات عليها، فأغلب الاشتباكات بين المزارعين والرعاة سببها انسداد المسارات وليس العداوة بين المجموعات.

7.5 العدالة الانتقالية والمحاسبة

إن المصالحة والمحاسبة ليستا ضدّين، وإنما هما شرطان لا يكتمل أحدهما بدون الآخر. فقد مضت رواندا عبر المحاكم الدولية والوطنية والمجتمعية، ومضت جنوب أفريقيا عبر لجنة الحقيقة والمصالحة، وتقدم البلدان إلى الأمام دون أن ينسيا ما جرى فيهما. أما الذي فشل دائماً فهو «العفو الشامل مقابل وقف القتال»، لأنه يعلم كل من يأتي بعد ذلك أن الجريمة تُشتري بالتوقيع.

وأقترح منظومة من سبعة عناصر:

1. مفوضية للحقيقة والمصالحة تغطي الفترة من الاستقلال إلى اليوم، لأن مظالم السودان متراكمة منذ عقود. تعقد جلسات علنية وأخرى مغلقة للضحايا، وتنشر تقريراً نهائياً ملزماً.
2. محاكم مختلطة لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بقضاة سودانيين ودوليين، تحاكم الانتهاكات الجسيمة من جميع الأطراف دون استثناء. وهذه الجرائم لا تسقط بمرور الزمن، ولا تشملها أي تسوية سياسية.
3. التعاون الكامل مع الآليات الدولية، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية في ما يقع ضمن اختصاصها، واستكمال ملفات دارفور المعلقة منذ عقدين.
4. جبر الضرر: صندوق وطني لتعويض الضحايا، يُموّل من الموازنة والأموال المستردة من الفساد والأصول المصادرة والمساهمات الدولية. والتعويض فردي وجماعي معاً، كإعادة بناء قرية أو مدرسة أو مستشفى.

وأولوية مطلقة لضحايا العنف الجنسي: علاج، ودعم نفسي، وتعويض، وحماية، وإجراءات قضائية سرية ومبسطة.

5. إبعاد المدانين من المناصب العامة، ولكن بإجراءات فردية عادلة. فالإبعاد الجماعي بلا محاكمة يصنع ظلماً جديداً وأعداء جديداً، والتجربة العراقية بعد 2003 شاهدة على ذلك.

6. حفظ الذاكرة: أرشيف وطني للانتهاكات، ونصب تذكارية، ويوم وطني للضحايا، وتاريخ صادق في المناهج.

7. المصالحات المجتمعية بالتوازي مع القضاء لا بديلاً عنه، عبر الإدارات الأهلية ولجان مجتمعية في كل إقليم. فالأعراف السودانية (الجودية والدية والمؤتمرات القبلية) مفيدة في النزاعات المحلية، لكنها لا تصلح للجرائم الجسيمة. ويجب أن ينص القانون على ذلك حتى لا تُستخدم الأعراف لطمس الجرائم الكبرى.

7.6 إعادة الإعمار وعودة النازحين

حجم المأساة

إننا نعيش اليوم أكبر أزمة نزوح في العالم، إذ يبلغ عدد النازحين داخلياً نحو 8.9 مليون وفق المنظمة الدولية للهجرة (مارس 2026)، منهم نحو 6.9 مليون نزحوا بعد أبريل 2023، إضافة إلى أكثر من 4 ملايين لاجئ في دول الجوار. وفي المقابل عاد نحو 4 ملايين إلى مناطقهم رغم الدمار. وتعرضت مدن كاملة (في مقدمتها العاصمة المثلثة والجنينة ونيالا وود مدني) لتدمير واسع.

مبادئ العودة

1. العودة طوعية وأمنة وكريمة. لا عودة قسرية، ولا إغلاق للمعسكرات قبل توفر شروط العودة.
2. العودة إلى مكان صالح للحياة. فالعودة بلا ماء ولا صحة ولا مدرسة ولا أمن ولا رزق هي نزوح ثانٍ مؤجل.
3. حق البقاء: من لا يريد العودة يُدمج حيث هو بحقوق كاملة.
4. استرداد الممتلكات أو التعويض العادل عنها.
5. الأولوية للأضعف: النساء المعيلات، والأطفال غير المصحوبين، وكبار السن، وذوو الإعاقة.

ماذا تحصل الأسرة العائدة؟

المكون	المضمون
النقل	نقل آمن ومنظم إلى مكان العودة
منحة العودة	مبلغ نقدي يكفي أشهر البداية الأولى
المأوى	مواد بناء أو وحدة سكنية مؤقتة مع خطة لتحسينها
الغذاء	سلة غذائية لمدة محددة تتوقف تدريباً مع عودة الإنتاج
أدوات الإنتاج	تقاوي، وأدوات، ورؤوس ماشية، أو عدة حرفة
الخدمات	مدرسة ومركز صحي ومصدر مياه عاملة في القرية أو الحي
الوثائق	استخراج فوري ومجاني للوثائق المفقودة، لأن فقدانها يقطع الإنسان عن الدولة والمدرسة والإرث والملكية
الأمن	إزالة الألغام والمتفجرات قبل العودة، ووجود شرطي مدني

ترتيب الإعمار

لا أريد مجرد «إعادة بناء ما كان»، وإنما بناء ما هو أفضل منه. وأقترح الترتيب التالي:

1. **شرايين الحياة:** المياه، والكهرباء، والطرق الرئيسية، والاتصالات، والمستشفيات الكبرى.
2. **الإنتاج:** المشاريع المروية، والمحالج، والصوامع، والأسواق، والسكة حديد، والنقل النهري.
3. **السكن والمدن:** بتخطيط عمراني جديد، لا بترميم الفوضى القديمة.
4. **التراث والذاكرة:** المتحف القومي، ودار الوثائق، والمباني التاريخية، فما يضيع منها لا يُعوّض.

صندوق إعادة الإعمار

أقترح صندوقاً وطنياً لإعادة الإعمار والتنمية بشروط تعلمناها من فشل الصناديق السابقة: استقلال عن الحكومة بمجلس أمناء مختلط وإدارة محترفة؛ ومقر قانوني ومالي يطمئن المانحين والمستثمرين؛ ومراجعة سنوية من شركة تدقيق دولية؛ وبوابة إلكترونية يرى فيها أي مواطن كم دخل الصندوق، ومن أين، وأين صُرف، وما نسبة الإنجاز؛ وحماية للمبلغين عن المخالفات؛ وتقييم للأثر البيئي والاجتماعي لكل مشروع؛ وأفضلية للمقاولين والعمال السودانيين، فالإعمار فرصة تشغيل كبرى يجب ألا تذهب ثمارها إلى الخارج.

7.7 النازحون واللاجئون وحقوقهم في التصويت

أضع هذه المسألة هنا، في قلب قضية السلام، لأنها مسألة شرعية وليست مسألة إجرائية. فالانتخابات التي لا يشارك فيها ملايين النازحين واللاجئين لن تكون ناقصة فحسب، بل ستقضي بالضبط من دفعوا أعلى ثمن، وتمنح شرعية لسلطة قامت على إقصائهم. وهذه وصفة مضمونة لجولة جديدة من الصراع.

لذلك تلتزم خارطة التحول بتعداد يشمل مواقع النزوح واللجوء، وسجل انتخابي يمنح النازح حق اختيار التصويت في دائرته الأصلية أو في مكان إقامته، وتصويت اللاجئين والمغتربين عبر السفارات والمراكز المعتمدة، دون أن يتحول ذلك إلى ذريعة لتأجيل الانتخابات عن موعدها.

7.8 البُعد الخارجي للحرب

التدخل الخارجي في الحرب (تسليحاً وتمويلًا وغطاءً سياسياً) انتهاك صريح للسيادة السودانية ولحظر السلاح المفروض على دارفور بقرارات مجلس الأمن. ولا يمكن إنهاء الحرب دون إغلاق هذا الباب، وللدولة في ذلك خمس أدوات:

1. **التوثيق القانوني:** ملف قانوني متين، يستند إلى تقارير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالسودان وإلى التحقيقات المستقلة، يُقدّم لمجلس الأمن والمحاكم المختصة، ويُنشر في ملحق توثيقي مستقل. **فالوثيقة أقوى من البيان.**
 2. **دبلوماسية متعددة المسارات:** الاتحاد الأفريقي، والإيقاد، والأمم المتحدة، والجامعة العربية، والشركاء الدوليون، في وقت واحد.
 3. **شراكات إقليمية مع الدول التي تتقاطع مصالحها مع السودان في أمن البحر الأحمر.**
 4. **إغلاق الثغرات:** ضبط المعابر، وتبعية طرق السلاح والذهب، وفرض العقوبات على شبكات التمويل.
 5. **الدبلوماسية الاقتصادية:** ربط أي علاقة اقتصادية مستقبلية بوقف التدخل.
- وفي المقابل، لا أغلق باب المستقبل مع أي دولة. فسياستنا الخارجية يجب أن تقوم على المصلحة الوطنية وليس على العداء الدائم: من يوقف التدخل ويشارك في الإعمار بشروط تحترم السيادة يجد باباً مفتوحاً.

7.9 كيف نقيس السلام؟

المؤشر	الأساس	الشهر 36	الشهر 96
التشكيلات المسلحة خارج الدولة	كثيرة	خفض 60%	صفر
النازحون داخلياً	نحو 8.9 مليون	عودة أو إدماج 50%	90%

المؤشر	الأساس	الشهر 36	الشهر 96
اللاجئون في الخارج	أكثر من 4 ملايين	عودة طوعية 40%	80%
الوفيات المرتبطة بالنزاع	مرتفعة	انخفاض 90%	قرب الصفر
الأراضي الآمنة لتنقل المدنيين	محدودة	80%	100%
المناطق التي عادت إليها الخدمات الأساسية	محدودة	60%	95%
ملفات العدالة الانتقالية	لم تبدأ	بدء المحاكمات	اكتمال المسار
الثقة بين المكونات الاجتماعية (مسح دوري)	—	يبدأ القياس سنوياً	تحسن مطرد

تُنشر هذه المؤشرات كل عام في تقرير علني، وتُعرض على الجمعية التأسيسية الانتقالية ثم على البرلمان المنتخب، ويُسأل عنها المسؤولون بأسمائهم. فالسياسة التي لا يمكن قياس فشلها لا يمكن الوثوق بنجاحها.

الفصل الثامن: الحوار الوطني السوداني-السوداني

إن الحوار الوطني ليس بديلاً عن الدستور أو الانتخابات أو العدالة، وإنما هو الجسر الذي يعبر عليه السودانيون من الحرب إلى ميثاق وطني جديد. أما الحوار الذي تنظمه سلطة ما لتجديد شرعيتها، فليس حواراً حقيقياً، بل استفتاء مقنّع.

8.1 لماذا فشلت حواراتنا السابقة؟

لقد جرّب السودان الحوار مراراً وفشل مراراً، لأسباب ظلت تتكرر في كل مرة:

التجربة	ما حدث	سبب الفشل
مؤتمر المائدة المستديرة 1965	نقاش مشكلة الجنوب بعد ثورة أكتوبر	نوايا حسنة بلا آلية تنفيذ؛ بقيت التوصيات على الورق
اتفاقية أديس أبابا 1972	حكم ذاتي للجنوب	عالجت جانباً واحداً، ثم ألغاه قرار فردي
المؤتمر الدستوري 1986-1989	لم يعقد أصلاً	التسويق حتى جاء الانقلاب
حوار الوثبة 2014-2016	حوار نظمته النظام الحاكم	كانت السلطة الداعي والمنظم والحكم والمستفيد
ورش الإصلاح الأمني 2022	تحضير للاتفاق الإطاري	أُدير بين طرفين مسلحين ومجموعة سياسية صغيرة، وانتهت بالحرب

والدروس خمسة: الحوار الذي تديره السلطة يخدم السلطة؛ والحوار بلا آلية تنفيذ ملزمة ينتهي في الأدراج؛ والحوار المقتصر على النخب يُنتج اتفاقاً لا يدافع عنه أحد؛ والحوار غير المُعدّ جيداً يتحول إلى خطابة؛ والحوار المفتوح بلا سقف زمني يموت من الإرهاق.

8.2 سبعة مبادئ للحوار

1. **سوداني خالص بلا وصاية.** أرفض أي حل يُفرض على السودانيين من الخارج. وأرحب بدعم الأصدقاء والأصدقاء والمنظمات الإقليمية فنياً ومالياً، بشرط ألا يتدخلوا في خيارات السودانيين. والفرق بين الدعم والوصاية واضح: من يضع الأجندة، ومن يختار المشاركين، ومن يكتب النتائج.

2. شامل بلا إقصاء سياسي: الأحزاب، والنقابات، والمجتمع المدني، والإدارات الأهلية، والنساء، والشباب، والنازحون واللاجئون، والمغتربون، والأكاديميون، والقطاع الخاص، والطرق الصوفية والمؤسسات الدينية، ولجان المقاومة وغرف الطوارئ.
3. مستقل التنظيم: تديره لجنة وطنية محايدة لا تتبع حكومة ولا حزباً.
4. علني: جلسات منقولة، ووثائق ومحاضر منشورة.
5. ملزم النتائج: بآلية تنفيذ ومتابعة يُتفق عليها مسبقاً.
6. محدد المدة: لا يتجاوز 12 شهراً من أول جلسة محلية إلى المؤتمر الجامع.
7. مُعدّ جيداً: أوراق ومعلومات وخيارات مدروسة قبل كل جلسة، لا ارتجال.

8.3 كيف ينظّم الحوار؟

لجنة الإشراف الوطنية

تتكون من 15 إلى 21 شخصية وطنية معروفة بالحياد والكفاءة، لا تشغل مناصب تنفيذية ولا تترشح في الانتخابات التالية. ترشحها القوى السياسية والمدنية، وتجيّزها الجمعية التأسيسية الانتقالية بأغلبية كبيرة. وهي التي تضع الأجندة، وتحدد معايير المشاركة، وتدير الجلسات، وتجيّز النتائج، وتتابع التنفيذ، بميزانية مستقلة يراجعها مدقق مستقل.

الأمانة الفنية

فريق دائم من الباحثين والخبراء يعدّ ورقة لكل ملف تعرض الحقائق والأرقام والخيارات وتجارب الدول الأخرى وكلفة كل خيار، ويبسّطها للجلسات المحلية، ويوثق كل الجلسات، ويدير المنصة الإلكترونية.

وهذا أهم ما يميز هذا الحوار عن سابقه: فالمشارك الذي يتسلم ورقة تشرح له بالأرقام خيارات تقسيم الموارد، غير المشارك الذي يُسأل عن رأيه في «العدالة في توزيع الثروة» بلا معلومات.

ثلاثة مستويات

المدة	المهمة	الحجم	المستوى
4 أشهر	جمع القضايا والأولويات من القاعدة، واختيار ممثلين للمؤتمرات القطاعية	جلسة في كل محلية، وجلسات في مواقع النزوح وبلدان اللجوء الرئيسية	الجلسات المحلية
4 أشهر	نقاش عميق لكل ملف مع الخبراء،	10 مؤتمرات متخصصة	المؤتمرات القطاعية

المستوى	الحجم	المهمة	المدة
		وصياغة التوصيات	
المؤتمر الوطني الجامع	مؤتمر واحد	التوفيق بين التوصيات وإقرار الميثاق الوطني	شهران

عشرة ملفات

1. شكل الدولة ونظام الحكم: الفيدرالية، وعدد الأقاليم، والنظام السياسي والانتخابي.
2. الهوية والدين واللغة: مدنية الدولة، واللغات القومية، والثقافة.
3. الأمن والدفاع: الجيش الموحد، والدمج والتسريح، والعلاقة بين المدنيين والعسكريين.
4. الاقتصاد والموارد: توزيع الثروة، والذهب والنفط، والسياسات الكبرى.
5. العدالة والمصالحة: العدالة الانتقالية، وجبر الضرر، والذاكرة.
6. الأرض: النزاعات العقارية، والحواكير، والمسارات الرعوية.
7. المرأة: الحقوق، والتمثيل، وحماية ضحايا العنف.
8. الشباب: التمثيل، والتعليم، والتشغيل.
9. النازحون واللاجئون: العودة، والإدماج، والتعويض، والحقوق السياسية.
10. المهجر: الحقوق، والتصويت، والاستثمار، واستعادة الكفاءات.

ضمانات التمثيل

حدود دنيا ملزمة لا مجرد توصيات: ثلث المقاعد على الأقل للنساء في كل مستوى ولجنة، وربعها على الأقل للشباب دون 35 عاماً، وتمثيل للنازحين واللاجئين في كل اللجان لا في لجناتهم وحدها، وتوازن بين الأقاليم الستة، وتمثيل لذوي الإعاقة ومصابي الحرب.

التقنية لتوسيع المشاركة

منصة إلكترونية للمساهمات والوثائق، وجلسات عن بعد للمهجر وبلدان اللجوء، واستطلاعات رأي دورية تُنشر نتائجها لمعرفة ما يريده السودانيون فعلاً لا ما يقوله الآخرون باسمهم، وبث مباشر للجلسات الرئيسية.

8.4 من يجلس إلى الطاولة، ومن يذهب إلى القضاء؟

هذه هي النقطة التي يتعثر عندها النقاش السوداني دائماً، لذلك أعالجها بوضوح، وأميّز فيها بين ثلاثة أمور يُخلط بينها عمداً في أحيان كثيرة:

الاختلاف السياسي والفكري: من يحمل رؤية مختلفة (ولو اختلافاً جذرياً في الهوية أو الدين أو شكل الدولة) مكانه طاولة الحوار وصندوق الاقتراع، لا الإقصاء. فالحوار الذي يُقصي تيارات فكرية كبيرة يُنتج ميثاقاً ناقص الشرعية.

الجرائم: المتهمون بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات جسيمة مكانهم القضاء لا طاولة الحوار والمقايضة بين المقعد وإسقاط التهمة هي بالضبط ما أنتج تكرار الجرائم.

السلاح: إن من يحمل سلاحاً خارج الدولة لا يجلس إلى الطاولة بصفته قوة مسلحة، وإنما يجلس، إن شاء، كتيار سياسي بعد أن يسلك طريق الدمج أو التسريح. **فالمقعد لا يُشتري بالبندقية.**

8.5 نتيجة الحوار: الميثاق الوطني

مضمون الميثاق

1. **شكل الدولة ونظام الحكم:** الفيدرالية، وعدد الأقاليم وصلاحياتها، والنظام السياسي. **وأدخل الحوار بموقف معلن:** جمهورية رئاسية فيدرالية بستة أقاليم، والكلمة الأخيرة للحوار ثم للشعب في الاستفتاء على الدستور.
2. **الهوية:** الاعتراف بالتعدد داخل هوية سودانية جامعة، ومكانة اللغات والثقافات، وعلاقة الدين بالدولة.
3. **توزيع الموارد:** معادلة دستورية بين المركز والأقاليم تعالج التهميش التاريخي.
4. **العلاقة بين المدنيين والعسكريين:** أسس بناء الجيش الوطني والرقابة المدنية عليه.
5. **العدالة والمصالحة:** نطاق العدالة الانتقالية وآلياتها ومواعيدها.
6. **التزامات وطنية جامعة، أسّلتهمها من ميثاق السودان الواحد:** السودان الواحد ورفض كل دعوات الانفصال؛ ودولة المواطنة المتساوية وإنهاء التهميش والعنصرية؛ ورفض أي وجود عسكري أجنبي والحياد في صراعات الإقليم؛ وعلاقة أخوية خاصة مع جنوب السودان، تبدأ بتفعيل الحريات الأربع فوراً ولو من طرف واحد، وتفتح الطريق نحو اتحاد كونفيدرالي؛ والعمل للوحدة الأفريقية؛ ودعم المبادرات الشعبية والمدنية والإنسانية.

كيف يصبح الميثاق ملزماً؟

1. يصبح المرجع الملزم لمفوضية الدستور عند كتابة الدستور الدائم.

2. تجيذه الجمعية التأسيسية الانتقالية وثيقة وطنية.

3. يُترجم إلى قوانين بجدول زمني محدد.

4. تتابع تنفيذه لجنة تنشر كل ثلاثة أشهر تقريراً علنياً بما نُقِّد وما تعثر ولماذا.

5. يُعرض جوهره على الشعب في الاستفتاء على الدستور الدائم.

8.6 الرشد السياسي وتجديد القيادات

يحتاج الحوار الناجح إلى قادة قادرين على الحوار، وهذه هي مشكلتنا الأعمق. فالنخبة السياسية السودانية، في مجملها، تتحمل مسؤولية الوصول إلى هذه اللحظة: بالانقسام، وبالانكسار أمام السلاح، وبالقبول بتقنين المليشيا، وبالتنافس على المقاعد.

الرشد السياسي يعني الانتقال من سياسة الغنائم والانقسام إلى سياسة المصلحة العامة والتفكير بعيد المدى، ومن القوى السياسية أن تتعلم من أخطائها بتواضع.

وأقترح أربع أدوات:

1. مدرسة الحكم الرشيد: لتأهيل كوادر شابة في الحكم والإدارة والسياسات العامة والتفاوض والأخلاقيات، بدفعات سنوية متوازنة بين الأقاليم والجنسين.

2. ميثاق العمل السياسي: يوقعه الفاعلون السياسيون، ويلتزمون فيه بنبذ العنف، وقبول نتائج الانتخابات، والشفافية المالية للأحزاب، ونبذ خطاب الكراهية، وعدم الاستقواء بالسلاح أو بالخارج، وعدم تكوين خلايا حزبية داخل القوات النظامية.

3. تقييم علني لأداء القيادات: تقرير دوري مستقل عن الحضور والإنجاز والوفاء بالوعود.

4. تجديد النخبة: بالانتخاب الحر داخل الأحزاب، والتعليم السياسي، والمحاسبة، وتحديد مدد القيادة الحزبية.

وأقول ما أطلبه من غيري: كتلة «عهد جديد» تلتزم بانتخاب قياداتها دورياً، ونشر ميزانياتها، والعمل بميثاق العمل السياسي الذي تدعو إليه. فمن يطالب الآخرين بما لا يطبقه على نفسه يفقد مصداقيته.

8.7 الحوار لا يعطل الحكم

المسار	علاقته بالحوار
إنهاء الحرب	يمكن بدء الجلسات المحلية في المناطق الآمنة قبل الوقف الشامل، لكن المؤتمر الجامع يحتاج إلى وقف شامل

المسار	علاقته بالحوار
الدستور الانتقالي	يسبق الحوار وينص على إطلاقه
الدستور الدائم	نتائج الحوار هي مرجعه الملزم
العدالة الانتقالية	مسار مستقل؛ يحدد الحوار نطاقها دون أن يعطل التحقيقات
الانتخابات	يسبقها الحوار ويهيئ لها، ولا يجوز أن يُستخدم ذريعة لتأجيلها
الإعمار والخدمات	تبدأ فوراً ولا تنتظر الحوار

قاعدة حاسمة: يجب ألا يتحول الحوار إلى ذريعة للتأجيل. فالسلطة التي تقول في كل ملف «ننتظر نتائج الحوار» إنما تستخدمه لتعطيل الحكم.

8.8 كيف نقيس نجاح الحوار؟

المؤشر	الهدف
الجلسات المحلية	في 90% على الأقل من المحليات، ومواقع النزوح واللجوء الرئيسية
مشاركة النساء	الثلث على الأقل في كل مستوى
مشاركة الشباب	الربع على الأقل
الأوراق الفنية	ورقة لكل ملف رئيسي قبل مناقشته بثلاثين يوماً على الأقل
الشفافية	نقل كل جلسات المؤتمرات القطاعية والجامع
إقرار الميثاق الوطني	خلال 12 شهراً من الانطلاق
تحويل النتائج إلى قوانين	70% على الأقل خلال سنتين من الإقرار
تقارير المتابعة	كل ثلاثة أشهر، علنية، دون انقطاع
ثقة الناس في العملية (مسح مستقل)	قياس عند الانطلاق ثم كل ستة أشهر

الفصل التاسع: النظام الدستوري وإصلاح الدولة

إن الدولة السودانية لا تعاني من سوء الإدارة فقط، وإنما من خطأ في التصميم، والخطأ في التصميم لا يُصلحه تغيير الأشخاص. لذلك لا يتحدث هذا الفصل عن «حكومة أفضل»، وإنما عن دولة مبنية بطريقة مختلفة: أصغر حجماً، وأوضح صلاحيات، وأقرب إلى المواطن، وأصعب على أي فرد أن يخطئها.

9.1 أزمة الحكم اليوم

لقد عانى النقاش السوداني حول الحكم من ثلاث عادات سيئة: التبسيط، بأن نبحث لكل مشكلة عن حل واحد سحري؛ والتجزئة، بأن نعالج الأمن والاقتصاد والسياسة كلاً في جزيرة معزولة؛ والاستعجال، بأن ننشغل بسؤال «كيف نوقف هذه الحرب؟» وننسى السؤال الأهم: «كيف نبني دولة لا تُنتج الحروب؟»

وتظهر أزمة الحكم اليوم في مظاهر ملموسة: تعيينات مرتجلة في قمة السلطة التنفيذية؛ وتبدل ثلاثة وزراء خارجية منذ بدء الحرب؛ وغياب البرلمان تماماً، وتحول التشريع إلى جلسة مشتركة لمجلسي الوزراء والسيادة؛ واجتماعات غير منتظمة لمجلس الأمن والدفاع رغم أنه المعني بأخطر الملفات؛ ووثيقة دستورية عُدلت مرات كثيرة حتى فقدت معناها، وكان آخرها تعديلات فبراير 2025 التي مرت دون نقاش عام.

إن الارتجال في ظرف كالذي تمر به البلاد ليس مجرد إدارة سيئة، وإنما هو طريق مضمون إلى الفشل. ولذلك فإن الانتقال من الارتجال إلى التخطيط مسألة مصيرية.

9.2 الفترة الانتقالية: دروس الماضي ومهام اليوم

لماذا فشلت فترتنا الانتقالية؟

- بعد أكتوبر 1964 وأبريل 1985: أعادت الفترتان الانتقالتان السلطة إلى الأحزاب القديمة دون إصلاح الدولة، فانهتا بانقلابين.
- بين 2019 و2021: بقيت السلطة الفعلية في يد جنرالات النظام السابق وقادة المليشيا، وترك إصلاح الجيش لمن كانوا سبب الأزمة، وأصرّ على فترة انتقالية طويلة سمحت لهم بالاعتیاد على السلطة. فكان انقلاب 25 أكتوبر 2021، ثم حرب 15 أبريل 2023.

الدرس الأهم: الفترة الانتقالية الطويلة وغير المنضبطة تصنع مصالح تدافع عن استمرارها. لذلك أقترح أن يكون سقفها الزمني نصاً دستورياً وليس اتفاقاً سياسياً، وأن يُعتبر تمديدها جريمة دستورية.

وتعلّمنا الدراسات المقارنة للحكومات الانتقالية أن أخطرها هو النوع الذي تتقاسم فيه السلطة قوى النظام القديم والقوى الساعية إلى التغيير دون قواعد واضحة، وهو بالضبط ما عشناه بين 2019 و2021.

مهام الانتقال: قائمة مغلقة

أقترح حصر مهام السلطة الانتقالية في قائمة محددة، لأن السلطة التي تتوسع في مهامها تطيل عمرها بالضرورة:

1. إنهاء الحرب واستعادة الأمن.
 2. الإغاثة ووقف الانهيار المعيشي.
 3. إصلاح مؤسسات الدولة الأساسية والترتيبات الأمنية.
 4. معالجة قضايا النازحين واللاجئين وبدء الإعمار.
 5. إجراء التعداد السكاني وإعداد خريطة للموارد الطبيعية.
 6. إطلاق الحوار الوطني.
 7. إعداد الدستور الدائم.
 8. تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وتسليم السلطة.
- وما عدا ذلك من سياسات ومشاريع طويلة المدى يُترك للحكومة المنتخبة، فالسلطة الانتقالية لا تملك تفويضاً لرهن مستقبل البلاد.

9.3 دستور انتقالي جديد

لماذا وثيقة جديدة؟

الوثيقة الدستورية لعام 2019 ماتت عملياً وسياسياً لأربعة أسباب: لم تكن محل إجماع وطني؛ وعُدلت مرات كثيرة حتى صارت نصاً متناقضاً لا يعرف تفاصيله حتى المختصون؛ وغاب اثنان من أطرافها الثلاثة عن المشهد؛ وأهملت قضايا الأمن والدفاع التي تحدد اليوم مصير الدولة. لذلك لا يكفي تعديلها؛ نحتاج إلى دستور انتقالي جديد، أطرح نصه المقترح في «مشروع الدستور الانتقالي لعام 2026» المرافق لهذه الرؤية.

على ماذا يستند؟

على دستور الاستقلال 1956 وتعديلاته في 1964 و1986، وعلى وثيقة الحقوق في دستور 2005، وعلى مسودات الدستور الانتقالي التي أعدتها في 2021 و2025، وعلى تجارب الدول الخارجة من النزاعات.

ملامحه الخمسة

1. وثيقة حقوق مستقلة ومفصلة، ونص صريح على مبدأ العدالة حتى لا تمر جرائم الحرب والإبادة هذه المرة دون محاسبة.
2. دولة المواطنة: الدستور هو المصدر الأعلى للتشريع، بعيداً عن الصياغات العقائدية، كما هو الحال في أغلب دول محيطنا الأفريقي والعربي والإسلامي.
3. آليات واضحة لكتابة الدستور الدائم وإجازته.
4. إعادة بناء مؤسسات الدولة كما يفصلها هذا الفصل.
5. نص صريح على مدة الفترة الانتقالية، وأنها تنتهي بانتخابات حرة، ولا تقبل التمديد.

9.4 شكل الدولة والحكم الإقليمي

لماذا نغيّر التقسيم الحالي؟

يتكون السودان اليوم من 18 ولاية وإقليمين إداريين، وهو تقسيم بلا منطق سياسي أو اقتصادي أو تاريخي، وقد نتجت عنه أجهزة حكومية كثيرة وضعيفة ومكلفة، وموارد مهدرة، ومحاسبة غائبة، وحكم محلي ضعيف، وحدود لا تعكس انتماء الناس الطبيعي. وقد صار هذا التقسيم سبباً من أسباب الفشل والنزاع، لا مجرد نتيجة لهما.

الأقاليم الستة

أقترح العودة إلى ستة أقاليم لها أساس تاريخي وثقافي واقتصادي، ويشعر المواطنون بالانتماء إليها: الإقليم الشمالي، والإقليم الشرقي، والإقليم الأوسط، وإقليم كردفان، وإقليم دارفور، وإقليم الخرطوم.

- إلغاء نظام الولايات نهائياً.
 - يُقسم كل إقليم إلى عدد محدود من **المحليات** (نحو عشر)، يديرها مديرون تنفيذيون يُسألون أمام حكومة الإقليم ومجلسه المنتخب.
 - لكل إقليم **حاكم من أهله** بصلاحيات واسعة، ومجلس تشريعي منتخب بعد إجازة الدستور الدائم، وحكومة من خمس وزارات فقط (يفصلها الجدول أدناه).
 - تضع الأقاليم موازنتها، وتجمع ضرائبها، وتشترع في حدود الدستور، ويمكنها فتح مكاتب تجارية وثقافية في الخارج لجذب الاستثمار، كما تفعل الولايات في أمريكا وألمانيا ونيجيريا والهند.
- والعائد المالي كبير: فتقلص 20 وحدة إلى 6 يعني التخلص من تكاليف 14 جسماً إدارياً زائداً (حكومات ووزارات وموظفين ومخصصات ومقار ومركبات) وتوجيه هذا الوفرة إلى الأمن والتعليم والصحة.

وقد أثبتت تجارب دول كثيرة، من نيجيريا والهند وتنزانيا إلى سويسرا وألمانيا والولايات المتحدة، أن الفيدرالية القائمة على أقاليم قوية هي الأقدر على إدارة التنوع وتحقيق التوازن التنموي وحماية الوحدة. وأرى أن العدد

الأقل أنسب لمرحلة إعادة البناء لأسباب مالية وإدارية، على أن يبقى الباب مفتوحاً لتعديله بقرار السودانين في الحوار والاستفتاء.

الصيغة البديلة: تسعة أقاليم

أدرك أن الانتقال المباشر من 18 ولاية إلى ستة أقاليم صعب، وقد يكون مكلفاً سياسياً، لأنه يمس مصالح وهويات محلية تكوّنت خلال عقود. لذلك أطرح صيغة بديلة تخفض عدد الوحدات إلى النصف تقريباً، وتحافظ في الوقت نفسه على قدر أكبر من القرب بين الحكم والمواطن:

الإقليم	الولايات الحالية التي يضمها
الإقليم الشمالي	الشمالية ونهر النيل
الإقليم الشرقي	البحر الأحمر وكسلا والقضارف
إقليم الخرطوم	الخرطوم
إقليم الجزيرة الكبرى	الجزيرة والنيل الأبيض
إقليم سنار	سنار والنيل الأزرق
إقليم شمال كردفان	شمال كردفان وأجزاء من غرب كردفان
إقليم جنوب كردفان	جنوب كردفان وأجزاء من غرب كردفان
إقليم شمال دارفور	شمال دارفور وغرب دارفور ووسط دارفور
إقليم جنوب دارفور	جنوب دارفور وشرق دارفور

ويمكن أن تُعتمد هذه الصيغة بديلاً دائماً إذا رأى الحوار الوطني ذلك، أو خطوة انتقالية نحو الأقاليم الستة يُقرر مصيرها في الدستور الدائم. وفي الحالتين، فإن الحسم للحوار الوطني ثم للشعب في الاستفتاء، ويُعدّل توزيع مقاعد الجمعية التأسيسية الانتقالية بين الأقاليم وفق الصيغة المعتمدة.

حكومات الأقاليم في الفترة الانتقالية

تعيين الحكام: يعيّن مجلس الوزراء حكام الأقاليم في الفترة الانتقالية، بموافقة مجلس السيادة، ثم تُقرّ الجمعية التأسيسية الانتقالية تعيينهم وتثبتهم. ويخضع الحاكم للمساءلة أمامها، ولها أن توصي بعزله. أما بعد إجازة الدستور الدائم، فيُنتخب الحكام ومجالس الأقاليم انتخاباً مباشراً.

الرقابة الإقليمية في الانتقال: إلى حين انتخاب مجالس الأقاليم، يتولى أعضاء الجمعية التأسيسية الانتقالية المنتمون إلى كل إقليم مهمة الرقابة على حكومته، في لجنة إقليمية تجتمع دورياً في عاصمة الإقليم وتستمع إلى أهله.

الوزارات الإقليمية: أقترح أن تتكون كل حكومة إقليمية من خمس وزارات فقط، حتى لا تتكرر في الأقاليم مشكلة الترهل التي نعانيها في المركز:

الوزارة الإقليمية	أبرز المهام
الاقتصاد والمالية والموارد	موازنة الإقليم، والإيرادات والضرائب الإقليمية، والاستثمار، والتعدين والموارد الطبيعية بالتنسيق مع المركز، والتجارة الداخلية
الزراعة والثروة الحيوانية والأمن الغذائي	المشاريع الزراعية، والمراعي والمسارات الرعوية، والخدمات البيطرية، والمخزون الغذائي، والغابات والبيئة
التعليم والثقافة والشباب	إدارة التعليم العام والفني، وتشغيل المدارس، والثقافة واللغات المحلية، والرياضة وبرامج الشباب
الصحة والشؤون الاجتماعية	المستشفيات والمراكز الصحية، وصحة البيئة ومياه الشرب، والحماية الاجتماعية، وشؤون النازحين والعائدين
الحكم المحلي والبنية التحتية والأمن الداخلي	المحليات والخدمات البلدية، والطرق الإقليمية والإسكان، والإعمار، وشرطة الإقليم والتنسيق الأمني مع المركز

ويعمل مع الحاكم أمين عام للحكومة الإقليمية من الخدمة المدنية المحترفة، يضمن استمرار العمل الإداري بعيداً عن تقلبات السياسة.

العلاقة بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم

إن نجاح الحكم الإقليمي لا يتوقف على عدد الأقاليم، وإنما على وضوح العلاقة بين المركز والأقاليم. وقد فشلت تجارب الحكم الإقليمي والولائي السابقة لأن هذه العلاقة بقيت غامضة: فالمركز يمنح الصلاحيات على الورق ويحتفظ بالمال والقرار في الواقع. لذلك أقترح أن تقوم العلاقة على ستة أسس، ينص عليها قانون الحكم الإقليمي الانتقالي:

1. **تقسيم واضح للأدوار:** المركز يضع السياسات والمعايير القومية الدنيا ويتولى الاختصاصات السيادية (الدفاع، الخارجية، العملة، الجنسية، والموارد العابرة للأقاليم)؛ والأقاليم تنفذ الخدمات وتدير شؤونها الداخلية. فالمركز يحدد مثلاً الحد الأدنى لمعايير المنهج والرعاية الصحية، والإقليم هو الذي يدير المدارس والمستشفيات.
2. **مال يتبع المسؤولية:** تنتقل إلى الأقاليم موارد تكفي مهامها، عبر ثلاث قنوات: إيرادات ذاتية من الضرائب والرسوم الإقليمية؛ ونصيب ثابت من إيرادات الموارد الطبيعية المستخرجة من الإقليم؛ وتحويلات من المركز بمعادلة معلنة تراعي عدد السكان ودرجة الحاجة وحجم الدمار الذي خلفته الحرب. ولا تُترك هذه التحويلات لتقدير الوزير أو لرؤسا المركز.
3. **مجلس للحكام:** يجتمع برئاسة رئيس الوزراء مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل، لتنسيق السياسات وحل الخلافات قبل أن تتحول إلى أزمات.

4. تدرج في نقل الصلاحيات خلال الانتقال: يبدأ البرنامج الإنعاشي مركزياً بحكم الضرورة، ثم تنتقل الصلاحيات إلى الأقاليم وفق جدول معلن، بحيث تكتمل بنهاية الفترة الانتقالية. فالهدف ليس إبقاء المركز قوياً، وإنما ألا تنهار الخدمات أثناء الانتقال.
5. **حسم الخلافات بالقانون:** أي خلاف على الصلاحيات أو الموارد بين المركز وإقليم، أو بين إقليمين، يُحسم أمام المحكمة الدستورية، وليس بالضغط السياسي أو بالسلاح.
6. **شفافية متبادلة:** ينشر المركز ما حوّله إلى كل إقليم، وينشر كل إقليم موازنته وإنفاقه، ليقارن المواطنون ويحاسبوا.

9.5 مؤسسات الفترة الانتقالية

(مؤسسات مؤقتة لإدارة الانتقال فقط (36 شهراً كحد أقصى) تنتهي بقيام مؤسسات الدستور الدائم).

الجمعية التأسيسية الانتقالية

لماذا نبدأ بها؟ لقد جربنا في الماضي أن تتكوّن الحكومة أولاً، ثم يُترك تكوين البرلمان الانتقالي «لوقت لاحق» لا يأتي أبداً. هكذا حكمت الحكومات الانتقالية بلا رقيب، وصار التشريع جلسة مشتركة بين مجلسي الوزراء والسيادة، أي أن الحكومة كانت الخصم والحكم في الوقت نفسه. ولن أكرر هذا الخطأ. لذلك أقترح أن تكون الجمعية التأسيسية الانتقالية أول مؤسسة تُكوّن في الانتقال، وأن يكون تكوينها شرطاً لتكوين الحكومة لاحقاً لها.

كيف تتكوّن؟ يصدر مجلس السيادة الحالي قراراً بتكوينها، بعد تشاور معلن مع القوى السياسية والمدنية والحركات الموقعة على اتفاقيات السلام والإدارات الأهلية والنقابات. وهذه هي المرة الأخيرة التي يُستخدم فيها القرار الفوقي في تكوين مؤسسات الانتقال: فكل ما يأتي بعد ذلك يمر عبر الجمعية.

حجمها وتمثيلها: مئة عضو فقط، لأن الجمعية الكبيرة تتحول إلى ساحة محاصصة، والصغيرة يسهل أن تعمل وأن تُحاسب. وأقترح أن يتوزع أعضاؤها على النحو التالي:

- 15 عضواً من كل إقليم من الأقاليم الستة (90 عضواً)، يعكسون تنوع الإقليم السياسي والاجتماعي.
- 10 أعضاء من الكفاءات الوطنية المستقلة، ومن المتقاعدين العسكريين والأمنيين ذوي السجل النظيف.
- ثلث المقاعد على الأقل للنساء، وحصّة واضحة للشباب، وتمثيل للنازحين واللاجئين.

صلاحياتها طوال الفترة الانتقالية:

1. **إجازة الدستور الانتقالي.** فلا يصبح أي نص دستوري نافذاً قبل أن تجيزه الجمعية.
2. **إجازة حكومة التعافي الوطني:** تنتخب رئيس الوزراء أو تجيز ترشيحه، وتجيز برنامج الحكومة وتشكيلتها، ولها أن تسحب الثقة منها.
3. **الرقابة على الحكومة طوال الانتقال:** الاستجواب، والتحقيق، ومراجعة الموازنة وإجازتها، ومتابعة تنفيذ المهام المحددة للانتقال.
4. **كل تغيير دستوري** (تعديلاً في الدستور الانتقالي أو إضافة إليه) لا يتم إلا بموافقتها، وبأغلبية الثلثين.
5. **التشريع** في حدود مهام الانتقال، ومنها قوانين الانتخابات والأحزاب ومكافحة الفساد والمفوضيات.
6. **المصادقة على قيادات المفوضيات القومية والمكتب المركزي لمكافحة الفساد.**

7. إجازة مسودة الدستور الدائم قبل طرحها على الشعب في الاستفتاء.

وحدود لا تتجاوزها: لا تملك الجمعية تمديد الفترة الانتقالية، ولا تعديل المادة التي تحدد مدتها، ولا يترشح أعضاؤها (ولا أعضاء الحكومة) في الانتخابات العامة الأولى التي تليها. ويتقاضى أعضاؤها رواتبهم فقط دون امتيازات، ومقرها أم درمان، في خطوة رمزية وعملية لإعادة الحياة إلى العاصمة.

الترتيب إذن واضح: قرار من مجلس السيادة بتكوين الجمعية، ثم تجيز الجمعية الدستور الانتقالي، ثم تجيز حكومة التعافي الوطني، ثم تراقبها حتى تسليم السلطة للمنتخبين.

مجلس سيادة من ثلاثة أعضاء

لا معنى لوجود مجلس سيادة من أحد عشر عضواً إلى جانب جمعية تأسيسية وحكومة ومجلس أمن ودفاع. أقترح ثلاثة أعضاء يمثلون الشرق والغرب والوسط، بمهام شرفية ورقابية يحددها الدستور الانتقالي. ويمكن التوافق على أن يرأسه قائد الجيش خلال الانتقال، مع عضوين مدنيين. وفي ذلك وفر في المخصصات والموظفين، وسرعة في القرار.

مجلس الأمن والدفاع الوطني

لماذا نحتاجه؟ وُجد مجلس الأمن والدفاع في السودان عملياً منذ سنوات، لكنه بقي بلا أساس دستوري واضح، ويجتمع بصورة متقطعة، حتى إنه لم يجتمع بعد أحداث كبرى مسّت أمن البلاد مباشرة. والدولة التي تخوض حرباً وتواجه بيئة إقليمية مضطربة لا تستطيع أن تدير ملفات الحرب والسلام بالارتجال. لذلك أقترح تثبيت المجلس في الدستور الانتقالي هيئةً دستورية عليا للأمن والدفاع، منتظمة الاجتماع، ومسؤولة أمام الشعب.

دوره في الفترة الانتقالية. يكون المجلس:

- الجهة العليا المختصة بسياسات الأمن والدفاع: يضع السياسات العليا، ويشرف على عمل السلطة التنفيذية فيها، خصوصاً وزارتي الدفاع والداخلية، ويراجع خططهما السنوية ويقيّمها.
- الجسر بين مجلس السيادة ذي الطابع الشرفي ومجلس الوزراء المدني، ومنبر التنسيق بين المدنيين والعسكريين في قضايا الأمن القومي.
- المكان الطبيعي للحركات الموقعة على اتفاقيات السلام في ملفات الترتيبات الأمنية والدمج والتسريح وإعادة هيكلة القوات النظامية، بدل أن تُدار هذه الملفات في غرف مغلقة أو عبر وسطاء.
- مركز إدارة الأزمات القومية وقرارات الحرب والسلام.

تكوينه في الفترة الانتقالية:

العضو	الصفة
رئيس مجلس السيادة	رئيساً للمجلس
عضوا مجلس السيادة	أعضاء

العضو	الصفة
رئيس الوزراء	عضو
وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والمالية	أعضاء
رئيس هيئة أركان القوات المسلحة	عضو
مدير جهاز المخابرات العامة	عضو
ممثلو الحركات الموقعة على اتفاقيات السلام	أعضاء في ما يخص الترتيبات الأمنية
شخصيات مدنية أو عسكرية ذات خبرة	يعيّنها مجلس السيادة بالتشاور مع رئيس الوزراء، بعدد محدود

قواعد عمله: يجتمع بصورة دورية منتظمة ينص عليها القانون، مرة كل شهر على الأقل، وفوراً عند أي تطور يمس الأمن القومي؛ ويضع لائحة إجراءاته؛ ويتخذ قراراته بالأغلبية؛ ويقدم تقارير دورية إلى الجمعية التأسيسية الانتقالية عبر لجنتها المختصة، في جلسات سرية حين يقتضي الأمر.

وضعه بعد الانتقال. في ظل الدستور الدائم يتحول إلى مجلس للأمن القومي برئاسة رئيس الجمهورية المنتخب، ويضم نائب الرئيس ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية والمالية ورئيس هيئة الأركان ومدير المخابرات، على أن يكون العسكريون أعضاء استشاريين غير مصوّتين. وتخضع قراراته ذات الأثر المالي أو التشريعي لرقابة البرلمان، وتقدم لجنة الأمن القومي البرلمانية تقييماً سنوياً لعمله.

القاعدة: من توازن مدني-عسكري مؤقت في الانتقال، تفرضه ظروف الحرب، إلى قرار مدني كامل في الدولة الدائمة. ويثبت موعد هذا التحول في النص الدستوري نفسه، لأن الترتيب المؤقت الذي لا يُحدّد أجله يصبح دائماً.

القضاء الانتقالي

استكمال مجلس القضاء العالي والمحكمة العليا والمحكمة الدستورية فوراً. إذ لا يجوز أن تمر فترة انتقالية دون محكمة دستورية عاملة، لأنها الجهة الوحيدة القادرة على إبطال أي تجاوز للإعلان الدستوري.

الهيئات والمفوضيات القومية

لا أقترح أن يوضع كل شيء داخل الوزارات. فهناك وظائف يجب أن تتمتع باستقلال نسبي عن الحكومة، إما لأنها تمس نزاهة العملية السياسية نفسها، أو لأنها تحتاج إلى ثقة كل الأطراف، أو لأنها تمتد لما بعد عمر حكومة بعينها. وأهم هذه الهيئات:

المفوضية	مهمتها
مفوضية التعداد السكاني والانتخابات	إجراء التعداد، وإعداد السجل الانتخابي، وإدارة الانتخابات والاستفتاءات
مفوضية حقوق الإنسان	الرصد والحماية وتلقي الشكاوى وإصدار التقارير
مفوضية العدالة الانتقالية	كشف الحقيقة، والمحاسبة، وجبر الضرر
مفوضية إصلاح الخدمة المدنية	إعادة بناء جهاز الدولة على أساس الكفاءة والحياد
مفوضية الأراضي	حل قضايا الأرض والملكية والنزاعات العقارية
مفوضية إعادة الإعمار	التنسيق بين مشاريع إعادة البناء ومصادر تمويلها
مفوضية العون الإنساني	التنسيق الإنساني، مع ضمانات تمنع استخدامها للسيطرة السياسية على العمل الإنساني

وتوجد في الهيكل الرسمي الحالي بالفعل مفوضيات تؤدي بعض هذه الوظائف، منها مفوضيات العدالة الانتقالية، وإصلاح الخدمة المدنية، والأراضي، والعون الإنساني، وإعادة الإعمار. **والمطلوب ليس إنشاءها من الصفر، بل إعادة تكوينها** بقوانين جديدة تضمن استقلالها الفعلي، وتعيين قياداتها بإجراءات شفافه تصادق عليها الجمعية التأسيسية الانتقالية، وموازنات محمية، وتقارير علنية دورية.

وتتكامل هذه المفوضيات مع ما سبقها: فمفوضية إعادة الإعمار تنسق وتخطط، بينما يمول صندوق إعادة الإعمار ويخضع للتدقيق المستقل؛ ومفوضية إصلاح الخدمة المدنية تعمل ذراعاً فنياً لوزارة الإصلاح المؤسسي في ملف الخدمة المدنية.

9.6 بناء قدرة الدولة في الأشهر الأولى

تواجه أي حكومة انتقالية في السودان مشكلة دائرية: **إننا نحتاج إلى دولة قادرة لتنفيذ الإصلاح، ونحتاج إلى الإصلاح لبناء دولة قادرة.** فالجهاز الذي يُطلب منه أن يصلح الدولة هو نفسه منهك ومسيّس، وقد فقد جزءاً كبيراً من كوادره بسبب الحرب والهجرة. ولا يكفي أن نعتزف بهذه المشكلة، وإنما يجب أن نقول كيف نتعامل معها.

وأقترح لذلك ستة مداخل تعمل معاً في الأشهر الثمانية عشر الأولى:

1. **البدء بما صمد.** لقد صمدت خلال الحرب مؤسسات وخبرات يمكن البناء عليها: البنك المركزي والجمارك وبعض الجامعات والكوادر الصحية، ولجان الأحياء وغرف الطوارئ التي أدارت حياة الناس في أصعب الظروف. والحكومة الذكية تبدأ بتقوية ما يعمل، وليس بإنشاء مؤسسات جديدة من الصفر.
2. **وحدات تنفيذ صغيرة وقوية.** تُنشأ في رئاسة الوزراء وفي الوزارات الأكثر حيوية (المالية، والداخلية، والصحة، والزراعة، والطاقة) وحدات تنفيذ صغيرة من كفاءات مختارة بمسابقات مفتوحة، مهمتها متابعة الأولويات المحددة وإزالة العوائق أمامها. فهذه الوحدات هي «النواة الصلبة» التي تتحرك قبل أن يكتمل إصلاح الجهاز كله.

3. **استعادة الكفاءات السودانية.** برنامج وطني للخبرة يستقطب الكفاءات السودانية في المهجر بعقود محددة المدة، للعمل داخل البلاد أو عن بعد، في المالية والتخطيط والصحة والتعليم والتقنية. إن ملايين السودانيين في الخارج يمثلون أكبر احتياطي للخبرة لدينا، وقد آن الأوان لاستثماره.
 4. **مساعدة فنية بشروط.** تستعين الحكومة بخبرات الشركاء الإقليميين والدوليين، ولكن بشرطين: أن يكون لكل خبير أجنبي نظير سوداني يتعلم منه ويحل محله، وأن تنتهي المساعدة في موعد معلن. فالهدف هو بناء القدرة الوطنية، وليس استبدالها.
 5. **الرقمنة بوصفها رافعة.** إن الأنظمة الرقمية تقلل الحاجة إلى أعداد كبيرة من الموظفين، وتوثق كل معاملة، وتضيق مساحة الفساد. لذلك تبدأ الحكومة الرقمية في الأشهر الأولى، ولا تنتظر اكتمال الإصلاح الإداري.
 6. **الشراكة المؤقتة في تقديم الخدمات.** حيث تعجز الدولة عن تقديم الخدمة فوراً، تتعاقد بشفافية مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وغرف الطوارئ لتقديمها، تحت رقابتها، إلى أن تستعيد مؤسساتها قدرتها.
- وما الذي يجب أن يراه الناس خلال 12 شهراً؟** رواتب تُدفع بانتظام وفي موعدها، وموازنة منشورة، وخدمات أساسية تعمل في المدن الآمنة، وتعيينات عليا تتم بمسابقات معلنة، وتقرير علني كل ثلاثة أشهر عما أنجز وما تعثر. فهذه المؤشرات البسيطة هي التي تبني الثقة، وهي التي تسبق كل إصلاح أكبر.

9.7 حكومة التعافي الوطني: رشيقة وقوية

لقد طرحنا فكرة «الحكومة الرشيقة» منذ عام 2017، ولم يؤخذ بها. وهي اليوم، مع انهيار الدخل القومي، ضرورة وطنية وليست مجرد خيار.

هل الحكومة الصغيرة حكومة ضعيفة؟ العكس تماماً. فهي تجمع الصلاحيات بدل تفتيتها، وتتخلص من الإجراءات الزائدة والهدر، وتوجه الموارد إلى ما يمس حياة الناس، وتستجيب للأزمات بسرعة، ويسهل على البرلمان والإعلام والمواطنين مراقبتها. أما مصدر الضعف الحقيقي فهو تكاثر الوزراء والولاة والمعتمدين والمستشارين، الذي يشل القرار ويضيع المسؤولية.

وأقترح أن يحدد الدستور عدد الوزارات الاتحادية بين 10 و20 وزارة، حتى لا تتحول الحكومة إلى أداة للترضيات.

أما التشكيلة التفصيلية لحكومة التعافي الوطني (في حدود 14 إلى 16 وزارة، برئاسة وزراء ونائب له) فأطرحها في «مشروع برنامج حكومة التعافي الوطني» المرافق لهذه الرؤية.

وبدلاً من إنشاء وزارات إضافية، تعمل داخل رئاسة الوزراء وحدات فنية صغيرة: للأمن، وللتنظيم، وللبحوث، إضافة إلى مبعوثين خاصين لمهام محددة، وناطق رسمي باسم الحكومة. وأقترح مجلساً قومياً للشباب بصلاحيات تنفيذية بدل وزارة مستقلة لهم.

9.8 وزارة الإصلاح المؤسسي

أضع وزارة الإصلاح المؤسسي في قلب هذه الرؤية، لأن أغلب محاولات الإصلاح السابقة فشلت بسبب ضعف الصلاحيات والتسييس. وهي تتبع رئيس الوزراء مباشرة، وتُنشأ بقانون خاص يمنحها صلاحيات واسعة على المستويين الاتحادي والإقليمي، وتعمل بفرق من كفاءات غير حزبية تحميها حصانات تمنع التدخل في عملها.

مهامها أربع:

1. إصلاح مؤسسات الدولة: مراجعة هياكل الوزارات والهيئات، واقتراح الدمج أو الإلغاء أو إعادة التنظيم، وتفكيك الكيانات الموازية، وإعادة بناء الخدمة المدنية على أساس الكفاءة.
2. سد ثغرات الفساد الإداري: مراجعة الإجراءات التي يتسلل منها الفساد، وتدقيق دوري في الوزارات والسفارات والمؤسسات، ومتابعة الهدر والتوظيف غير المشروع، وإحالة ما تكشفه من شبهات إلى المكتب المركزي لمكافحة الفساد.
3. تقييم الأداء: نظام وطني لتقييم المؤسسات والموظفين، وترقيات على أساس الأداء لا الولاء.
4. مراقبة البعثات الخارجية: تقييم السفارات والقنصليات، وتقليص الترهل فيها.

لماذا وزارة لا هيئة رقابية تقليدية؟ لأن غياب الدولة المؤسسية وانتشار الفساد يحتاجان إلى جهة تبادر بالإصلاح، وليس إلى جهة تكتفي بكتابة التقارير.

9.9 خدمة مدنية محترفة

لقد تعرضت الخدمة المدنية لعقود من التسييس ونزيف الكفاءات. وأقترح إنشاء سلك للخدمة المدنية يكون العمود الفقري للإدارة، على غرار السلك الدبلوماسي:

- الدخول بامتحان تنظمه جهة أكاديمية مستقلة.
 - يضم الكوادر الإدارية العليا في رئاسة الوزراء والوزارات والحكومات المحلية والضرائب والجمارك وديوان المراجعة.
 - يقوم على الحياد الحزبي والمهنية والاستقلال عن السياسيين.
 - كل التعيينات في مؤسسات الدولة بمسابقات مفتوحة وشروط معلنة.
 - مؤتمر إداري وطني يضع أسس قانون الخدمة المدنية الجديد.
- الرواتب: نظام عادل يجذب الكفاءات ويحتفظ بها ويقلل فرص الفساد، مع إلغاء نظام الحوافز واستبداله برواتب أفضل وترقٍ مهني واضح.

استعادة الكفاءات: خطة وطنية لإعادة المهاجرين المؤهلين (حوافز، واعتراف بالشهادات، وسكن، وأمان مهني) والاستفادة عن بعد ممن لا يستطيع العودة. فسودان العهد الجديد يجب أن يكون بلداً يجذب أبناءه لا يطردهم.

9.10 إصلاح القوانين والقضاء

القوانين

تتولى هذا الملف وزارة العدل والإصلاح القانوني، بينما تتولى مفوضية العدالة الانتقالية ملفات الحقيقة والمحاسبة وجبر الضرر، فلا تتداخل المهمتان.

- تفكيك تركة قوانين سبتمبر 1983، والعودة إلى التراث القانوني السوداني الذي سبقها، مع الاستفادة من التجارب الديمقراطية في العالم.
- قانون جنائي مدني وقانون إجراءات جنائية جديدين، وإلغاء العقوبات القاسية والمهينة للكرامة.
- قانون أحوال شخصية مدني ديمقراطي يساوي بين الرجال والنساء ويحمي حقوق المرأة والطفل.
- تشديد العقوبات على الاغتصاب والتحرش والعنف ضد النساء والأطفال، وعلى السخرة والاسترقاق وجرائم الحرب، وعدم سقوط هذه الجرائم بمرور الزمن.
- الالتزام بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وتعديل القوانين المخالفة لها.
- مؤتمر قانوني وطني يخطط لعملية الإصلاح ويضع مشاريع القوانين.

القضاء

- قضاء مستقل بمجلس أعلى، وتعيين وترقية ومحاسبة على أساس الكفاءة.
- محكمة دستورية يستطيع كل مواطن اللجوء إليها مباشرة.
- نيابة عامة مستقلة عن السلطة التنفيذية.
- رقمنة المحاكم والدعاوى والسجلات لتقليل الوقت والكلفة وفرص الفساد.
- عدالة قريبة من الناس: معونة قضائية مجانية، ومحاكم متنقلة في الأرياف ومواقع النزوح.
- محاكم تجارية فعالة، لأن ثقة المستثمر تبدأ من ثقته في القضاء.

9.11 الحكومة الرقمية والسيادة الرقمية

إن الحكومة الرقمية ليست مشروعاً تقنياً منفصلاً، وإنما هي أداة لإصلاح الدولة نفسها. فهي تعني أن يستخرج المواطن وثيقته، ويدفع ضريته، ويتابع معاملته، ويقدم شكواه من هاتفه، دون طوابير ولا وسطاء ولا رشوة. وتعني للدولة شفافية أكبر، لأن كل معاملة موثقة، وفساداً أقل، لأن التدخل البشري أقل، وتخطيطاً أفضل، لأن البيانات متوفرة.

بوابة حكومية خلال ستة أشهر

أقترح أن تُطلق حكومة التعافي الوطني، خلال ستة أشهر من تكوينها، بوابة حكومية موحدة وهوية رقمية لكل مواطن (SudanID)، تبدأ بالخدمات الأكثر إلحاحاً: وثائق الهوية والجوازات والشهادات والضرائب والتراخيص

والسجل العقاري، ثم تتوسع تدريجياً، مستفيدة من أنظمة مفتوحة المصدر مجرّبة في دول أخرى لتقليل الكلفة. وتصبح الهوية الرقمية بعد ذلك مفتاح المواطن إلى الدعم الاجتماعي والتأمين الصحي والتصويت والمعاملات المالية.

السيادة الرقمية

لا توجد سيادة حقيقية في هذا القرن دون سيادة رقمية. فسيطرة جهات أجنبية على الاتصالات والتطبيقات وخوادم البيانات تهدد مباشرة لأمن الدولة. وأقترح خمس ركائز:

1. مراكز بيانات وطنية داخل السودان، وسيادة قانونية على بيانات المواطنين والمؤسسات.
 2. هوية رقمية وطنية لا تعتمد على منصات أجنبية.
 3. قانون لحماية البيانات الشخصية وتنظيم الأمن السيبراني، يحمي حقوق المستخدمين، لأن السيادة الرقمية يجب ألا تصبح غطاءً للتجسس على المواطنين.
 4. منصات حكومية سيادية: بريد رسمي، ومنصات تواصل داخلية، واعتماد البرمجيات مفتوحة المصدر.
 5. شركات تقنية ندية لا تابعة، مع الاستفادة من تجارب إستونيا وسنغافورة ورواندا.
- والعائد: آلاف الوظائف للشباب، وحلول محلية لمشاكل محلية، وشركات تقنية سودانية قادرة على المنافسة في الإقليم.

9.12 مكافحة الفساد

إن الفساد في السودان ليس انحرافاً فردياً عارضاً، وإنما هو منظومة حكم تكرّست عبر عقود: نهب للمال العام، ومحسوبية في التوظيف والعقود، واقتصاد موازٍ خارج رقابة الدولة، وتهريب منظم للذهب والموارد. وقد أفقر هذا الفساد الناس، وأضعف الدولة، وموّل الحرب نفسها. ولن يثق السودانيون في أي سلطة، ولن يأتي مستثمر أو مانح جاد، ما لم يروا فساداً يُكشف ويُحاسَب عليه، مهما علا صاحبه.

لقد فشلت محاولات مكافحة الفساد السابقة لأن أجهزتها كانت تابعة للسلطة التنفيذية، أو ضعيفة الصلاحيات، أو مسيّسة. لذلك أقترح بناءً جديداً يقوم على أربعة أعمدة.

أولاً: المكتب المركزي لمكافحة الفساد

- أقترح إنشاء المكتب المركزي لمكافحة الفساد، جهةً مستقلة تماماً عن الحكومة، بقيادة نزيهة ومحصنة:
- الاستقلال: لا يتبع أي وزارة، ويُنص على استقلاله في الدستور الانتقالي ثم في الدستور الدائم، وله موازنة محمية لا تستطيع الحكومة خفضها.

- **القيادة:** يُختار رئيسه ونائبه عبر منافسة علنية، بترشيح من لجنة مستقلة تضم قضاة وممثلين للمجتمع المدني والنقابات المهنية، وتصادق عليهم الجمعية التأسيسية الانتقالية بأغلبية كبيرة. ويشترط فيهم السجل النظيف والكفاءة القانونية والمالية والاستقلال الحزبي. ولمدة واحدة غير قابلة للتجديد.
- **الحصانة:** لا يُعزل رئيسه إلا بقرار من المحكمة الدستورية لأسباب محددة حصراً في القانون، ويتمتع هو وموظفوه بحصانة من الملاحقة بسبب أدائهم لعملهم، مع حماية أمنية عند الحاجة.
- **الصلاحيات:** التحري والتحقيق في جرائم الفساد في كل مؤسسات الدولة ومستوياتها، بما فيها الأجهزة العسكرية والأمنية والشركات العامة؛ والاطلاع على الحسابات والسجلات؛ وطلب تجميد الأصول من القضاء؛ وإحالة الملفات إلى نيابة متخصصة بجرائم الفساد؛ وتلقي الإقرارات بالذمة المالية وفحصها.
- **المساءلة:** يقدم تقريراً سنوياً علنياً إلى الجمعية التأسيسية الانتقالية، ثم إلى البرلمان المنتخب، وإلى الرأي العام، ويخضع هو نفسه لتدقيق مالي مستقل.

ثانياً: قانون حديث لمكافحة الفساد

قانون جديد يعرف جرائم الفساد تعريفاً واسعاً (الرشوة، والاختلاس، وتضارب المصالح، واستغلال النفوذ، والإثراء غير المشروع) ويشدد عقوباتها، ويحرم المدانين من المناصب العامة لمدة تتراوح بين 10 و20 عاماً. ويتكامل مع قانون فعال لمكافحة غسيل الأموال، ومع إقرار إلزامي بالذمة المالية لكل شاغلي المناصب العليا عند توليهم مناصبهم وعند تركها، ونشر ملخصاته.

ثالثاً: الوقاية قبل العقاب

- **المشتريات الحكومية:** إدارة موحدة تحت إشراف وزارة المالية، ومناقصات علنية تقرر فيها لجان فنية محايدة، ونشر كل العقود الكبيرة على بوابة إلكترونية مفتوحة.
- ديوان مراجعة عام مستقل يدقق كل الإنفاق العام، بما فيه الدفاعي، وينشر تقاريره.
- الحكومة الرقمية التي تقلل الاحتكاك بين المواطن والموظف، وتوثق كل معاملة.
- وزارة الإصلاح المؤسسي التي تعالج الثغرات الإدارية التي يتسلل منها الفساد، وتحيل ما تكشفه من شبهات إلى المكتب المركزي.

رابعاً: الاسترداد والرقابة الشعبية

- آلية متخصصة لاسترداد الأموال المنهوبة داخل البلاد وخارجها، بالتعاون القانوني الدولي، وتوجيه جزء منها إلى صندوق تعويض الضحايا.
- حماية المبلغين بقانون صريح يحفظ هويتهم ووظائفهم.
- دعم الإعلام الاستقصائي والمجتمع المدني في كشف الفساد، فالمؤسسات الرسمية وحدها لا تكفي، وقد تصبح هي نفسها مصدراً للفساد.

بعد أن عرضت مؤسسات الفترة الانتقالية وأدوات إصلاح الدولة، أنتقل في القسمين الأخيرين إلى الدولة الدائمة التي يؤسسها الدستور الدائم بعد انتهاء الانتقال.

9.13 الدستور الدائم: ما بعد الانتقال

كيف يُكتب؟

المرحلة	المضمون	المسؤول
التأسيس	مفوضية لإعداد الدستور مستقلة عن الحكومة، تُكوّن بتوافق وطني	ينص عليها الدستور الانتقالي
المشاورات	جلسات في كل إقليم ومحلية، ومنصة إلكترونية، وجلسات للمهجر والنازحين واللاجئين	المفوضية بالتنسيق مع الحوار الوطني
الصياغة	مسودة تُنشر للنقاش العام مدة كافية	المفوضية
الإجازة الأولى	إجازة المسودة	الجمعية التأسيسية الانتقالية
الإجازة النهائية	استفتاء شعبي حر قبل نهاية الفترة الانتقالية	الشعب

ماذا يجب أن يتضمن؟

وثيقة حقوق شاملة مع حق المواطن في اللجوء مباشرة إلى المحكمة الدستورية؛ ومدنية الدولة وحيادها تجاه الأديان مع الاحترام الكامل لها جميعاً؛ ونظام الحكم الرئاسي الفيدرالي؛ واستقلال القضاء؛ وتجريم الانقلابات؛ وسقف الإنفاق الدفاعي ووزير دفاع مدني وحظر التشكيلات المسلحة الموازية؛ والحقوق اللغوية والثقافية؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ وحماية مواد مدد الحكم والحقوق الأساسية من التعديل الانتهازي.

9.14 نظام الحكم بعد الانتقال: جمهورية رئاسية فيدرالية

موقف: أقترح أن يؤسس الدستور الدائم جمهورية رئاسية فيدرالية: رئيس ينتخبه الشعب مباشرة، وحكومة فيدرالية صغيرة وفعالة، وستة أقاليم ذات سلطات واسعة تدير شؤونها بحكومات ومجالس منتخبة. وهذا امتداد لما طرحته في برنامجي لعام 2017 وفي «ميثاق السودان الواحد».

لماذا هذا النظام؟

- **مسألة واضحة:** رئيس منتخب ومسؤول أمام الشعب لمدة ثابتة، بدل حكومات ائتلافية تتشكل وتسقط. فقد عرفنا ثلاث تجارب برلمانية (1956-1958، و1965-1969، و1986-1989) اتسمت بعدم الاستقرار وانتهت كلها بانقلابات.

- فصل حقيقي بين السلطات: سلطة تنفيذية لا تشرّع، وسلطة تشريعية لا تتحكم في تكوين الحكومة يومياً، وقضاء مستقل عنهما.
- مركز صغير وأقاليم قوية، وهو منطق الحكومة الرشيقّة والأقاليم الستة نفسه.

ولماذا بضمانات؟

لكن للنظام الرئاسي مخاطر معروفة: منطق «الفائز يأخذ كل شيء»، وجمود الولاية الثابتة، واحتمال الصدام بين الرئيس والبرلمان. وتُظهر الدراسات أن انهيار الأنظمة الرئاسية يرتبط بإرث الحكم العسكري أكثر مما يرتبط بالنظام نفسه، وهذا تحديداً إرثنا. وفي أفريقيا رؤساء كثيرون عدّلوا الدساتير ليبقوا في السلطة. لذلك أخذ جوهر النموذج الأمريكي، وأضيف إليه ضمانات جرّبتها دول أفريقية:

1. الرئيس يمثل السودان كله: يشترط الفوز الحصول على أغلبية الأصوات، وعلى ربعها على الأقل في أربعة من الأقاليم الستة، وإلا تُعاد الانتخابات بين الأول والثاني. وقد أخذت نيجيريا (1999) وكينيا (2010) بشروط مشابهة.
2. ولايتان رئاسيتان من خمس سنوات كحد أقصى، ولا يجوز تعديل هذه المادة.
3. برلمان من مجلسين: مجلس نواب يمثل السكان، ومجلس شيوخ يمثل الأقاليم الستة بالتساوي ويحمي الأقاليم الأقل سكاناً. ويوافق مجلس الشيوخ على كبار التعيينات (القضاة، وقادة الأجهزة النظامية، والسفراء، ورؤساء المفوضيات) وعلى المعاهدات الدولية.
4. برلمان قوي: سلطة كاملة على الموازنة، وحق التحقيق والاستدعاء، وإجراءات واضحة لعزل الرئيس بأغلبية كبيرة.
5. كل ما لم يُعطَ للمركز فهو للأقاليم.
6. عدالة مالية منصوص عليها: معادلة دستورية لتقسيم إيرادات الذهب والنفط والمعادن، وصندوق لدعم الأقاليم الأقل نمواً. فالفيدرالية بلا عدالة مالية تبقى فيدرالية شكلية.
7. الجيش فيدرالي فقط: الحرس الوطني يتمركز في الأقاليم، لكنه يخضع للقيادة الفيدرالية لا للحكام. وهنا أخالف النموذج الأمريكي عمداً، لأن القوات التي يتحكم فيها الحكام هي، في ظروفنا، مشروع مليشيات.
8. حكام الأقاليم ومجالسها منتخبون مباشرة، ولكل إقليم دستور في حدود الدستور الفيدرالي.
9. حالة الطوارئ محدودة: بمدة معينة، وبموافقة البرلمان، وتحت رقابة المحكمة الدستورية.
10. محكمة دستورية ومفوضيات مستقلة للانتخابات والمراجعة وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، بموازنات محمية.

من يفعل ماذا؟

المستوى	الاختصاصات
الفيدرالي	الدفاع والقوات المسلحة؛ الخارجية؛ العملة والبنك المركزي؛ الجنسية والهجرة والهوية الرقمية؛ القضاء الفيدرالي والمحكمة الدستورية؛ الجمارك والتجارة الخارجية؛ البنى القومية (السكك الحديدية، والموانئ، والمطارات، والطرق القومية، وشبكة الكهرباء)؛ الضرائب الفيدرالية؛ مياه النيل؛ الإحصاء ومفوضية الانتخابات
الإقليمي	الشرطة والأمن الداخلي؛ التعليم العام والخدمات الصحية وفق معايير قومية؛ الزراعة والأراضي والمسارات الرعوية؛ الطرق الإقليمية؛ الاستثمار والتنمية في الإقليم؛ الضرائب الإقليمية؛ الثقافة واللغات؛ الخدمة المدنية الإقليمية؛ وكل ما لم يُنص عليه للمركز
المشترك	البيئة؛ ترخيص التعدين مع قسمة العائدات؛ إدارة الكوارث؛ التعليم العالي والبحث؛ الحماية الاجتماعية (تمويل فيدرالي وتنفيذ إقليمي)
المحلي	الخدمات البلدية؛ توزيع المياه والصرف الصحي؛ الأسواق؛ تشغيل المدارس الابتدائية والمراكز الصحية؛ الرسوم المحلية

ثلاثة توضيحات

- لا حق في الانفصال. يقوم الدستور الدائم على وحدة السودان. وضمانة الأقاليم هي سلطاتها الواسعة وعدالة تقسيم الموارد وتمثيلها المتساوي في مجلس الشيوخ، وليس خيار التفكك.
- الترتيب الانتقالي مؤقت. السلطة الانتقالية (رئيس وزراء ومجلس سيادة شرفي) لإدارة الانتقال فقط، وتنتهي بدخول الدستور الدائم حيز التنفيذ.
- موقف أطرحه وليس قراراً أفرضه. أدخل الحوار الوطني بهذا الموقف معلناً، والكلمة الأخيرة للحوار ثم للشعب في الاستفتاء.

9.15 كيف نقيس الإصلاح؟

المؤشر	اليوم (2026)	الشهر 36	الشهر 96
إعلان دستوري متوافق عليه	لا يوجد	نعم	دستور دائم مُجاز باستفتاء
سلطة تشريعية	لا توجد	مجلس انتقالي عامل	برلمان منتخب من مجلسين
الوحدات الإدارية العليا	18 ولاية وإقليمان	6 أقاليم	6 أقاليم بحكومات ومجالس منتخبة

المؤشر	اليوم (2026)	الشهر 36	الشهر 96
الوزارات الاتحادية	متغيرة ومتضخمة	14-16	عدد محدد دستورياً
أعضاء مجلس السيادة	11	3	رئاسة منتخبة
محكمة دستورية عاملة	لا	نعم	نعم
الخدمات الحكومية الرقمية	شبه معدومة	40%	90%
قانون حماية البيانات	لا يوجد	صادر	مطبّق ومراقب
نشر تقارير ديوان المراجعة	لا	سنوياً	سنوياً وعلى بوابة مفتوحة
ترتيب السودان في مؤشرات الفساد الدولية	متدنٍ جداً	تحسن ملموس	ضمن النصف الأعلى أفريقياً
التعيينات العليا بمسابقات معلنة	شبه معدومة	50%	90%

الفصل العاشر: الأمن والدفاع الوطني

لا يمكن أن تستقر دولة على أرض تتنازعها جيوش متعددة. إن احتكار الدولة للسلاح ليس خياراً سياسياً من بين خيارات أخرى، وإنما هو جزء من تعريف الدولة نفسها. وكل ما في هذه الرؤية من إعمار واقتصاد وتعليم وصحة مشروط بإنجاز ما في هذا الفصل.

10.1 من أين نبدأ

لقد رأينا في قراءة الواقع أن أزمة السودان الأمنية ليست طارئة: جيش سُيس عبر عقود، واقتصاد مواز في يد الأجهزة النظامية، ومليشيا صُنعت ثم قُتلت، وأطراف أُهملت حتى صارت ثغرات. والحرب الحالية هي الحصيلة المنطقية لهذا كله.

لذلك لا يكفي أن نكسب الحرب أو أن نوقفها، وإنما المطلوب منظومة أمن ودفاع جديدة تمنع تكرارها. وأعرض في هذا الفصل هذه المنظومة في سبع خطوات مترابطة: العقيدة، ثم توحيد السلاح، ثم إعادة بناء الجيش، ثم انتشاره، ثم فصله عن الاقتصاد، ثم إصلاح بقية الأجهزة الأمنية، وأخيراً إخضاع ذلك كله لرقابة مدنية ديمقراطية.

10.2 العقيدة: جيش يدافع ولا يحكم

البيان الاستراتيجي: يبني السودان منظومة للأمن والدفاع الوطني الشامل تصون سيادته وتحمي حدوده وترسخ سلامه الداخلي، تنطلق من عقيدة دفاعية خالصة، وتستند إلى جيش وطني واحد موحد مهني خاضع للسلطة المدنية الديمقراطية.

وتقوم هذه العقيدة على ستة مبادئ:

1. الدفاع وليس العدوان: لا يسعى السودان إلى الهيمنة على أحد. هدف قواته المسلحة الردع وحماية الحدود والسيادة.
2. جيش واحد وعقيدة وطنية واحدة: لا تعدد في القوات المسلحة، ولا ولاء لغير الوطن والدستور.
3. الخضوع للسلطة المدنية: تعمل الأجهزة العسكرية تحت إشراف حكومة مدنية وبرقابة برلمانية.
4. جيش يشبه السودان: يعكس الجيش في قيادته وقاعدته تنوع السودانين الجهوي والإثني والديني، ولا يعكس تفوق جهة أو طبقة.

5. **الأمن الشامل:** الأمن يشمل الغذاء والاقتصاد والبيئة والفضاء الرقمي إلى جانب الأمن العسكري والشرطي والاستخباري.

6. **الردع الذكي وليس سباق التسلح:** قدرة ردع حقيقية يتحملها الاقتصاد الوطني دون أن تستنزفه.

10.3 من تعدد السلاح إلى جيش واحد

هذه الخطوة الأصعب والأهم. وأضع لها ثلاث قواعد:

القاعدة الأولى: لا اعتراف بأي تشكيل مسلح خارج الجيش. لا في الدستور، ولا في اتفاقات السلام، ولا في الترتيبات الانتقالية. وقد دفعنا ثمن مخالفة هذه القاعدة حرباً كاملة.

القاعدة الثانية: الدمج أفراداً وليس كتلاً. كل القوات التي قاتلت إلى جانب الدولة (الاحتياط والمستنفرون وقوات الحركات الموقعة على اتفاقيات السلام وتشكيلات المقاومة الشعبية) تُدمج في الجيش الوطني، لكن بشروط:

- تعيين أفرادها جنوداً وضباط صف وضباطاً بحسب التأهيل، برتب مُعادلة ومرتبّات وحقوق ما بعد الخدمة.
- توزيعهم على مختلف الأفرع والأسلحة، فالكتلة المنقولة بكاملها إلى داخل الجيش هي مليشيا بزي جديد.
- إعادة تدريبهم تحت إمرة ضباط الجيش وعقيدته.
- فتح التجنيد أمام كل السودانيين بلا تمييز، بمن فيهم من انسلخ عن المليشيا ولم يرتكب جرائم.

القاعدة الثالثة: لا تشكيلات عقائدية أو حزبية داخل الدولة. برزت خلال الحرب تشكيلات ذات طابع أيديولوجي، أبرزها لواء البراء بن مالك. وموقفي منها مبدئي وليس ظرفياً؛ فارتباطها بمشروع سياسي أيديولوجي، وما يُنسب إلى بعض عناصرها من انتهاكات واعتقالات، يُضعف الدولة ويُخرجها أمام العالم وهي تخوض معركتها. لذلك أدعو إلى حلها، ومنع نشاطها السياسي والإعلامي ككيان، وتخيير منتسبيها بين الانضمام إلى الجيش أفراداً تحت عقيدته وحدها، أو الخروج من المنظومة المسلحة. والمعيار نفسه ينطبق على أي تشكيل مسلح على أساس حزبي أو أيديولوجي أو إثني، اليوم أو غداً.

وأرفض أطروحة «تعدد الجيوش ضماناً ضد الانقلاب». إن ما أوصلنا إلى الحرب هو تعدد الجيوش بالضبط. وما يحمي الديمقراطية ليس جيوشاً يردع بعضها بعضاً، وإنما الشعب والدستور والمؤسسات والأحزاب الديمقراطية والقيادة السياسية الراشدة. أما الاستشهاد بدول تتعدد فيها أفرع القوات النظامية، فمقارنة مضلّة: هناك أفرع متعددة تحت قيادة مدنية واحدة وعقيدة واحدة، لا جيوش إثنية وحزبية بقياداتها المستقلة.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج

تعلّمنا تجارب رواندا وجنوب أفريقيا وليبيريا وسيراليون درسين: أن برامج التسريح تفشل حين لا تسبقها تسوية سياسية حقيقية، وأن المسرّح الذي لا يجد عملاً يعود إلى السلاح. لذلك أتعامل مع هذا البرنامج بوصفه برنامجاً اقتصادياً واجتماعياً بغطاء أمني، وليس عملية أمنية فقط. وله أربعة مسارات:

المسار	لمن؟	ماذا يحصل؟
الدمج في الجيش	من يستوفي شروط الجيش (السن، اللياقة، خلو السجل من الجرائم)	تدريب موحد لا يقل عن 9 أشهر ثم رتبة مُعادلة
الدمج في الأجهزة المدنية النظامية	من يصلح للشرطة أو حرس الحدود أو الدفاع المدني	تدريب مدني-أمني
العودة إلى الحياة المدنية	الأغلبية	منحة تأسيس، وتدريب مهني، وأرض زراعية أو رخصة تعدين منظمة، وتمويل صغير
المساءلة	مرتكبو الجرائم الجسيمة	لا دمج ولا عفو، بل مسار قضائي

الأهداف والكلفة: تسجيل 100 ألف مقاتل وتسريح أو دمج 50 ألفاً خلال أول 18 شهراً، والوصول إلى 160 ألفاً بنهاية الشهر 48. وتُقدّر كلفة المرحلة الأولى بين 0.8 و1.2 مليار دولار، أتوقع أن يأتي نحو 90% منها من الشركاء الدوليين.

وشرط النجاح الأول: تجفيف اقتصاد الحرب. فلا أحد يتخلى عن السلاح إذا كان يكسب منه أكثر مما يكسب من السلام. ومصدر التمويل الأكبر للمليشيا هو الذهب، الذي يهرّب أغلبه. لذلك فإن إعادة الذهب إلى القنوات الرسمية، وضبط المعابر الغربية، وملاحقة شبكات التهريب دولياً، هي أهم عملية أمنية غير عسكرية في هذه الرؤية كلها.

10.4 إعادة بناء الجيش: أصغر وأحدث وأكثر احترافاً

الحجم والإنفاق

المؤشر	الراهن	2029 (نهاية الانتقال)	2031	2034 (نهاية الولاية الأولى)
القوة البشرية الإجمالية للقوات المسلحة	385,000 (متشعبة)	350,000	300,000	300,000
الجيش النظامي	150,000	200,000	200,000	180,000
الحرس الوطني (احتياط)	لا يوجد (والمليشيات نحو 235,000)	150,000	100,000	120,000
الإنفاق الدفاعي من الناتج	نحو 8%	≥ 5% أثناء الحرب، و 3% بعدها	3%	3%
التصنيف الدولي ()	77	65	50	40

المؤشر	الراهن	2029 (نهاية الانتقال)	2031	2034 (نهاية الولاية الأولى)
(Global Firepower)				

(المصادر: تقديرات «استراتيجية الأمن والدفاع الوطني 2026-2036» التي أعدتها للأرقام الراهنة، ومؤشر Global Firepower لعام 2024 للتصنيف؛ أما أرقام 2029 وما بعدها فأهداف تضعها الرؤية.)

قاعدة السقف الدفاعي المزدوج: يُسمح للإنفاق الدفاعي بأن يبلغ 5% من الناتج و25% من الإنفاق العام كحد أقصى طوال الحرب، ثم ينخفض إلى 3% من الناتج و15% من الإنفاق العام فور انتهائها، وليس تدريجياً. والسقف مزدوج لأن النسبة من الناتج وحدها تخدع: فحين ينكمش الناتج تبدو النسبة كبيرة والمبلغ ضئيلاً، وحين تضعف الإيرادات يبتلع الدفاع الموازنة وهو دون سقفه. فالحرب وحدها تبرر الاستثناء، وأي تمديد لإنفاق الحرب بعد انتهائها يصنع مصالح تدافع عن استمراره.

إن الرقم الحاسم في هذا الجدول ليس عدد الجنود، وإنما نسبة الإنفاق. فخفضها من المستوى الراهن إلى 5% يحرر نحو ثلاث نقاط مئوية من الناتج (أي مليارات الدولارات) للتعليم والصحة والبنى التحتية. هذا هو العائد الاقتصادي لإصلاح المؤسسة العسكرية.

الهيكل المستهدف

القوة / السلاح	2031	2034
القوات البرية	80,000	50,000
القوات الجوية والدفاع الجوي	20,000	25,000
القوات البحرية	20,000	25,000
القوات الخاصة	20,000	25,000
القوات الإلكترونية والسيبرانية	10,000	15,000
الاستخبارات العسكرية	10,000	5,000
الشرطة العسكرية	10,000	5,000
التصنيع الحربي والتسليح	10,000	10,000
السلاح الطبي والخدمات	10,000	10,000
سلاح المهندسين	10,000	10,000
الحرس الوطني (احتياط)	100,000	120,000
الإجمالي	300,000	300,000

ويعكس هذا الهيكل تحولاً مقصوداً: من جيش مشاة كبير إلى جيش أصغر بقدرات جوية وبحرية وتقنية أكبر.

جيش يشبه السودان

تكوّن الجيش تاريخياً في قاعدته من عموم السودانيين، وبتركيز أكبر على المناطق الأكثر تهميشاً، بينما جاءت قيادته في أغلبها من الشمال والوسط. وهذا خلل أنتج شرخاً بين القاعدة والقيادة. والعلاج:

- التجنيد على أساس فيدرالي: حصة لكل إقليم في الجيش الاتحادي بحسب وزنه السكاني.
- الترقية على الأساس نفسه: مسارات ترقٍ تضمن تناسب تركيب القيادة مع تركيب الجنود خلال جيل واحد.
- تقليص الفجوة بين الضباط والجنود: وفتح باب الترقى من ضباط الصف إلى سلك الضباط.
- إنهاء ثقافة تفضيل العسكري على المدني داخل المؤسسة وفي المجتمع.

تجديد القيادة

الصف القيادي الذي أشرف على المرحلة التي أنتجت الحرب لا يصلح لقيادة الإصلاح. والمسؤولية هنا مؤسسية وليست شخصية. لذلك أ طرح تجديداً للقيادة العليا، وصعود قيادات أثبتت كفاءتها، بضوابط تمنع تحوّلها إلى تصفية حسابات:

- معايير معلنة: الكفاءة القتالية، والسجل في حقوق الإنسان، ونزاهة الذمة المالية، وعدم الارتباط الحزبي.
- مسار كريم للخروج: تقاعد بحقوق كاملة للقيادات التي تجاوزت سن المعاش.
- حصانة قضائية ودستورية: لمن لم تثبت عليه جريمة، ولكل من ساهم في تعزيز التحول المدني الديمقراطي.

المعيار: أفضل جيش في أفريقيا

أضع هدفاً صريحاً: أن يصبح الجيش السوداني أفضل جيش في أفريقيا، ليس الأكبر حجماً أو الأكثر عتاداً، وإنما الأفضل في العقيدة والانضباط والحدثة والحرفية. والانضباط هو المعيار الأول: الالتزام بالقانون واللوائح في السلم والحرب معاً.

وأستفيد هنا من تجربتين: سويسرا في العقيدة الدفاعية الخالصة وتحويل الجغرافيا إلى قوة، وأوكرانيا في سرعة بناء القدرة العسكرية تحت الضغط.

التسليح الذكي والصناعة الدفاعية

أولويات الاستثمار بالترتيب: الطائرات المسيّرة، ثم الحرب الإلكترونية والقدرات السيبرانية، ثم الدفاع الجوي (وهو أوضح دروس الحرب الحالية) ثم الاستطلاع والاستخبارات التقنية.

وفي الصناعة الدفاعية: اكتفاء ذاتي بنسبة 80% من الذخائر الخفيفة والمتوسطة، وتصنيع المركبات المدرعة الخفيفة بشراكات تشترط نقل التكنولوجيا، وتوطين صناعة المسيّرات متوسطة المدى بوصفها المجال الأسرع والأنسب.

10.5 الانتشار: الدفاع بالعمق وجيش خارج المدن

مساحة السودان 1,861,484 كم²، وحدوده البرية مع سبع دول، وساحله على البحر الأحمر نحو 850 كم. هذه الجغرافيا إما أن تتحول إلى عمق دفاعي وميزة تفاوضية، وإما أن تبقى ثغرة مفتوحة من كل الاتجاهات. لذلك أعتمد مبدأ الدفاع المتعمق في طبقات متداخلة:

1. حرس الحدود: قوات متخصصة مهمتها السيطرة على الحدود ومنع التسلل وتهريب السلاح والذهب.
2. الحاميات الحدودية: 22 حامية دائمة على المحاور الحساسة، لكل منها مرافق سكنية وطبية ومدرسية تخدم المجتمع المحيط بها.
3. القواعد الإقليمية الخمس والفرق الموزعة عليها:

القاعدة	المركز	النطاق
الشمالية	دنقلا / مروي	الحدود المصرية والليبية
الشرقية	كسلا / القضارف	الحدود الإريترية والإثيوبية والساحل
الغربية	الفاشر / الجنيينة	دارفور والحدود التشادية والليبية
قاعدة الجبال	كادقلي	جنوب كردفان وجبال النوبة
الجنوبية	الدامازين / سنار	النيل الأزرق وحدود جنوب السودان

4. القوات الخاصة: فرق متخصصة في مكافحة الإرهاب والعمليات الصحراوية والبحرية والاستطلاع.
 5. الحرس الوطني (أدناه).
 6. مؤسسات الأمن الشامل: الاستخبارات والأمن السيبراني والدبلوماسية الأمنية.
- إخراج الجيش من المدن.** تُخلى الخرطوم وكل المدن من المعسكرات الكبرى، وتتحول الأراضي العسكرية المحررة إلى مشاريع مدنية وخضراء. وهذا ليس إجراءً عمرانياً فحسب، وإنما هو أيضاً ضماناً ضد الانقلابات: فالجيش المتمركز حول مقر الحكم يميل إلى اختطافه. وتتولى الشرطة أمن المدن، ويتركز الجيش على الدفاع من قواعده في تخوم البلاد.
- الحرس الوطني: احتياط منضبط وليس جيشاً ثانياً.** هو قوة احتياطية على غرار الحرس الوطني الأمريكي مكيّفة للواقع السوداني، لها ثلاث وظائف: احتياط عسكري، وقوة طوارئ للكوارث، وقوة تنمية في إقليمها. ولكي لا يتكرر خطأ الدعم السريع، تُنص على ضوابطه دستورياً: يتبع وزارة الدفاع وحدها؛ ميزانيته ضمن ميزانية الدفاع وتحت رقابة ديوان المراجعة؛ تسليحه خفيف حصراً؛ قيادته في كل إقليم دورية ومن خارج الإقليم؛ ويمنع من أي نشاط اقتصادي. والهدف 120 ألف عنصر بحلول 2034، بتوسع مشروط باكتمال هذه الضوابط.

10.6 فصل الجيش عن الاقتصاد

إنه لا يمكن إصلاح جيش يملك اقتصاداً موازياً. فالشركات المملوكة للأجهزة النظامية (نحو 250 شركة بدخل سنوي يقدر بملياري دولار) تخلق مصالح تقاوم الإصلاح، وتشوّه السوق، وتحرم الخزينة من موارد كبيرة. والخطّة على خمس سنوات:

السنة	الإجراء
الأولى	تجميد التوسع فوراً، وحصر معلن لكل الشركات والأصول، وإلزامها بالتسجيل والإقرار الضريبي
الثانية	نقل ملكية الشركات غير الحربية إلى وزارة المالية
الثالثة والرابعة	بيعها بمناقصات علنية شفافة، ووضع العائد في صندوق سيادي لا في الموازنة الجارية
الخامسة	لا يبقى في يد الجيش سوى التصنيع الحربي والخدمات اللوجستية العسكرية
باستمرار	تدقيق كامل من ديوان المراجعة العام

وينطبق ذلك على شركات أجهزة الأمن والشرطة والحركات الموقعة على اتفاقيات السلام دون استثناء. لكنني أُميّز بين أمرين: أرفض أن يملك الجيش شركات وأن يمارس ضباطه التجارة، لكنني أدعو إلى أن يساهم الجنود في السلم بالعمل الإنساني في البنى التحتية والزراعة في مناطق تركزهم، خصوصاً في المناطق الحدودية قليلة السكان. فالحامية التي تبني طريقاً وتحفر بئراً تصنع لنفسها شرعية لا تصنعها البنادق.

10.7 إصلاح منظومة الأمن الأوسع

الشرطة: شرطة إقليمية ومحلية تحت إشراف السلطات المنتخبة، وجهاز اتحادي محدود الاختصاص؛ رقابة قضائية وبرلمانية وآلية شكاوى مستقلة؛ رقمنة البلاغات والسجلات؛ تدريب إلزامي على حقوق الإنسان شرطاً للترقي؛ رواتب عادلة، فالشرطي الجائع مصدر فساد؛ وحل شرطة النظام العام وكل الأجهزة ذات الطابع الأخلاقي-العقائدي نهائياً.

الاستخبارات: فصل الاستخبارات الخارجية عن المباحث الداخلية؛ ونزع صلاحيات الاعتقال والاحتجاز من جهاز الاستخبارات نهائياً، لتقتصر وظيفته على جمع المعلومات وتحليلها؛ ورقابة لجنة برلمانية سرية؛ وحظر النشاط الاقتصادي والتوظيف الحزبي.

الأمن السيبراني: حماية البنية التحتية الحيوية (الكهرباء والمياه والبنوك والاتصالات والسجل المدني)، وبناء قدرة عسكرية سيبرانية، ووحدة لرصد التضليل الرقمي. فلا رقمنة بلا أمن سيبراني.

مواجهة الحرب الحديثة متعددة الأبعاد. عاش السودان حرباً تمتزج فيها المليشيا المسلحة بالتمويل الخارجي والحملات الإعلامية والضغط الدبلوماسي وحرب المعلومات. والرد لا يكون عسكرياً فقط، بل بخمس أدوات: الشفافية التي تغلق باب الاختراق؛ وإعلام وطني مستقل يواجه التضليل بالمعلومة؛ وسياسات دامجة تغلق الشقوق التي يستغلها الخارج، فالتهميش هو أكبر ثغرة أمنية؛ ودبلوماسية نشطة توثق التدخلات وتعرضها بأدوات القانون؛ وأجهزة استخبارات وقوات خاصة تفكك شبكات التجنيد والتمويل والتخريب.

10.8 الرقابة المدنية الديمقراطية

إن الرقابة المدنية هي الضمانة الحقيقية الوحيدة ضد تكرار الانقلابات. لذلك لا أتركها للممارسة، وإنما أقترح تثبيتها في الدستور:

الآلية	التصميم	الغاية
مجلس الأمن القومي	برئاسة رأس السلطة التنفيذية المدنية، مع وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والمالية، وقائد الجيش عضواً غير مصوّت	القرار الأمني للمدنيين
القائد الأعلى للقوات المسلحة	رأس السلطة التنفيذية المدنية	إنهاء الانقلابات قانونياً
التعيينات العسكرية الكبرى	بتوصية الجيش وموافقة البرلمان	منع القيادة من إعادة إنتاج نفسها
وزير الدفاع	مدني في كل الأحوال	فصل الإدارة عن القيادة الميدانية
لجنة الأمن القومي البرلمانية	صلاحية الاستجواب وتدقيق الميزانية، وجلسات سرية للملفات الحساسة	مساءلة فعلية
ديوان المظالم العسكري	هيئة مستقلة للشكاوى والانتهاكات	حماية الجندي والمواطن معاً
القضاء العسكري	مستقل عن القيادة، ويخضع للمراجعة القضائية المدنية في الجرائم الكبرى	دولة القانون داخل المؤسسة
شفافية الميزانية الدفاعية	نشر أرقامها الرئيسية سنوياً، وتدقيق كامل من ديوان المراجعة	الرقابة الشعبية ومكافحة الفساد

مجلس الأمن والدفاع الوطني هو الجهة التي تجمع القرار الأمني: هيئة دستورية تحقق توازناً مدنياً-عسكرياً مؤقتاً خلال الانتقال، ثم تتحول في الدولة الدائمة إلى مجلس أمن قومي برئاسة الرئيس المنتخب، يكون العسكريون فيه أعضاء غير مصوّتين.

نصوص دستورية أقترحها:

1. الانقلاب العسكري جريمة لا تسقط بالتقادم، عقوبتها السجن المؤبد، ولا يشملها عفو أو تسوية.
2. الإنفاق الدفاعي لا يتجاوز 3% من الناتج ولا 15% من الإنفاق العام في السلم، ويجوز رفعه في حرب معلنة حتى 5% من الناتج و25% من الإنفاق العام بموافقة ثلثي البرلمان، ويعود السقف تلقائياً بانتهاء الحرب.
3. وزير الدفاع مدني بنص صريح.
4. حظر أي تشكيل مسلح خارج إطار الدولة تحت أي مسمى.
5. حظر النشاط الاقتصادي على كل الأجهزة العسكرية والأمنية.
6. حياد القوات المسلحة وحظر النشاط الحزبي داخلها.

10.9 التنفيذ والكلفة وشروط النجاح

الفترة	الأولويات	المؤشرات	الكلفة المقدرة
الأشهر 1-18	قانون جديد للقوات المسلحة؛ مجلس أمن قومي منتظم؛ تسجيل 100 ألف مقاتل؛ تجريد وحصر الشركات العسكرية؛ الوحدة السيبرانية الأولى	قيادة موحدة؛ خفض 60% من التشكيلات غير النظامية؛ 50 ألف مسرّح أو مدموج؛ بدء بناء قاعدتين إقليميتين	3.5-5 مليارات دولار
الأشهر 19-48	اكتمال القواعد الخمس والحاميات؛ جيش نظامي موحد من 200 ألف؛ أسطول مسيرات؛ إصلاح الشرطة وحرس الحدود؛ اكتمال الخروج من الاقتصاد	إنفاق دفاعي 5%؛ 160 ألف مسرّح أو مدموج؛ رقابة مدنية كاملة	18-24 مليار دولار
الأشهر 49-96	الحرس الوطني 120 ألفاً؛ قيادة سيبرانية متكاملة؛ اتفاقيات دفاع أفريقية	تصنيف دولي نحو 40؛ إنفاق 5%	22-30 مليار دولار

السيناريوهات. في الاتفاق الشامل (وهو ما تستهدفه هذه الرؤية) يُدمج 60% من التشكيلات في المرحلة الأولى. وفي التقدم التدريجي، باتفاق هش يوقف المعارك الكبرى، يُدمج نحو 40%، وهو تحسن جوهري رغم ذلك: فالكمال ليس شرطاً للتقدم. وفي استمرار الحرب، تصبح الأولوية حماية المناطق المستقرة وبناء نموذج حكم ناجح فيها يجذب بقية البلاد.

وأقولها بوضوح: إن ما في هذا الفصل لا يمكن تنفيذه بقرار عسكري أو إداري. شروطه ثلاثة: تسوية سياسية
تنهي الحرب بضمانات، وتوافق وطني يُخرج الإصلاح الأمني من دائرة الصراع السياسي، ودعم دولي لبرامج
إصلاح قطاع الأمن مشروط بالتحول الديمقراطي. وبدون ذلك تبقى أفضل استراتيجية دفاعية حبراً على ورق.

الفصل الحادي عشر: خارطة طريق التحول المدني

الديمقراطي (2027-2034)

المبدأ الحاكم للفصل: إن الشرعية الانتقالية شرعية مؤقتة بطبيعتها، فهي محدودة بالزمن ومحدودة بالمهام. والسلطة الانتقالية التي لا تعرف موعد رحيلها تتحول إلى سلطة دائمة بلا تفويض. لذلك يحدد هذا الفصل متى يُجاز الدستور الدائم، ومتى يصوّت السودانيون، وكيف تُسلم السلطة، بالأشهر لا بالوعد.

11.1 لماذا هذا الفصل

تتوزع مكونات الانتقال على فصول الرؤية: إنهاء الحرب، والحوار الوطني، والدستور الانتقالي والدستور الدائم ونظام الحكم، والترتيبات الأمنية. لكن ما ينقصها هو جدول زمني واحد يربط هذه المسارات ويحدد تسلسلها وتوقيت كل محطة فيها.

والدرس السوداني هنا واضح، الفترات الانتقالية في تاريخنا إما قصرت حتى أُجريت الانتخابات قبل معالجة أسباب الأزمة، وإما طالت حتى صارت سلطة أمر واقع تُعَدّل وثيقتها لتمديد بقائها. أريد انتقالاً طويلاً بما يكفي لإنجاز مهامه المحصورة، وقصيراً بما يكفي لئلا يخلق مصالح تدافع عن استمراره.

القاعدة المعتمدة:

- 30 شهراً هدفاً معلناً لإجراء الانتخابات العامة الأولى، وهو ما تنص عليه مسودة الإعلان الدستوري الانتقالي التي أعدتها (2025).
- 36 شهراً حداً أقصى مطلقاً لا يقبل التمديد بأي ذريعة.
- تمديد الفترة الانتقالية جريمة دستورية، والمادة المنظمة لطولها غير قابلة للتعديل من الجمعية التأسيسية الانتقالية.

11.2 نقطة البداية والمراحل السبع

تبدأ هذه الرؤية في الأول من يناير 2027، وتمتد ثماني سنوات حتى نهاية عام 2034: فترة انتقالية لا تتجاوز 36 شهراً (والهدف 30 شهراً)، ثم ولاية منتخبة أولى مدتها خمس سنوات.

وتسبق ذلك مرحلة تمهيدية في الربع الأخير من عام 2026، تتكوّن فيها أول مؤسسات الانتقال: الجمعية التأسيسية الانتقالية. وأقسّم الفترة الانتقالية إلى سبع مراحل. هي مرتبة منطقياً، لكنها متداخلة زمنياً: فبعضها يبدأ قبل أن ينتهي ما قبله، وبعضها يستمر بعد الانتقال.

المرحلة	المضمون	الفترة المستهدفة
المرحلة صفر: تكوين الجمعية التأسيسية الانتقالية	قرار من مجلس السيادة الحالي، بعد مشاور معن، بتكوين جمعية تأسيسية انتقالية من مئة عضو، هي أول مؤسسات الانتقال وشرط لكل ما بعدها	أكتوبر - ديسمبر 2026
المرحلة الأولى: الدستور الانتقالي وحكومة التعافي الوطني	تجيز الجمعية الدستور الانتقالي، ثم تجيز حكومة التعافي الوطني وبرنامجها؛ ويتكوّن مجلس الأمن والدفاع ومفوضيات الدستور والانتخابات والعدالة الانتقالية	الأشهر 1-3 (يناير - مارس 2027)
المرحلة الثانية: الحوار الوطني السوداني-السوداني	حوار شامل داخل السودان يُفضي إلى ميثاق وطني	الأشهر 3-15
المرحلة الثالثة: إنهاء الحرب، حرباً أو تفاوضاً	إنهاء الحرب بالحسم العسكري أو بتسوية تفاوضية وفق شروط الدولة، ووقف إطلاق نار شامل بآليات مراقبة	تبدأ من الشهر الأول، والهدف إنجازها قبل الشهر 18
المرحلة الرابعة: الترتيبات الأمنية	توحيد السلاح، والدمج والتسريح، وإعادة هيكلة القوات المسلحة	الأشهر 6-36، وتستمر إعادة الهيكلة بعدها
المرحلة الخامسة: الإعمار والعودة	عودة النازحين واللاجئين، وإعادة تأهيل الخدمات والبنى الأساسية	تبدأ حيث أمكن من الشهر 6، وتستمر طوال أفق الرؤية
المرحلة السادسة: تنظيم الانتخابات	التعداد، والسجل الانتخابي، والاستفتاء على الدستور، والانتخابات العامة، وتسليم السلطة	الأشهر 9-36

ثم الولاية المنتخبة الأولى (الأشهر 37-96، من يناير 2030 إلى ديسمبر 2034): تستكمل فيها الحكومة المنتخبة الإعمار، وتقود التحول الاقتصادي، وترسخ الحكم الفيدرالي، وتنتهي بالانتخابات العامة الثانية نحو الشهر 96.

وماذا لو تأخر إنهاء الحرب؟ في هذه الحالة لا يُعلّق كل شيء. تمضي المراحل الممكنة في المناطق الآمنة (الحكم المدني، والخدمات، والإعمار، والتحول الرقمي) لبناء نموذج حكم ناجح يجذب بقية البلاد. ويبقى سقف الـ 36 شهراً للانتخابات قائماً، مع إمكان استكمال الاقتراع في الدوائر المتعذرة أمنياً خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر بعده.

11.3 الجدول الزمني الموحد

المراحل الاقتصادية الثلاث ومحطاتها السياسية

المرحلة	الأشهر	التواريخ (بافتراض البدء يناير 2027)	المحطة السياسية
الإنعاش	1-18	يناير 2027 - يونيو 2028	الجمعية التأسيسية الانتقالية، والدستور الانتقالي، والحوار الوطني، بدء إعداد الدستور
الإقلاع	19-48	يوليو 2028 - ديسمبر 2030	الاستفتاء الدستوري، الانتخابات العامة الأولى نحو الشهر 36 (ديسمبر 2029)، تسليم السلطة
التحول	49-96	يناير 2031 - ديسمبر 2034	الانتخابات المحلية، ترسيخ المؤسسات، الانتخابات العامة الثانية نحو الشهر 96 (ديسمبر 2034)
الأفق الكلي	96 شهراً	2027-2034	فترة انتقالية (36 شهراً) وولاية منتخبة أولى (5 سنوات)، وانتخابات عامة مرتين

ملاحظة جوهرية: الفترة الانتقالية تنتهي في الشهر 36 على الأكثر، بينما تستمر مرحلة الإقلاع حتى الشهر 48. أي أن الحكومة المنتخبة هي التي تستكمل الإقلاع وتقود التحول كاملاً. وهذا ما يفسر التمييز الذي أقيم في 6.11 بين ما أقترحه للانتقال وما ألتزم به إن فُزْتُ.

المسارات المتوازية ومحطاتها

الأشهر	المسار الدستوري والسياسي	المسار الانتخابي	المسار الأمني والسلام
0-3	قرار تكوين الجمعية التأسيسية الانتقالية؛ إجازة الدستور الانتقالي؛ إجازة حكومة التعافي الوطني؛ مجلس الأمن والدفاع	—	وقف إطلاق النار؛ آليات المراقبة؛ حماية المدنيين
3-6	قوانين مفوضية الدستور ومفوضية التعداد السكاني والانتخابات والأحزاب والتمويل السياسي؛ تكوين المفوضيتين	إقرار موازنة محمية للمفوضية للسنوات الثلاث	قانون القوات المسلحة؛ إطلاق DDR وتسجيل المقاتلين

الأشهر	المسار الدستوري والسياسي	المسار الانتخابي	المسار الأمني والسلام
15-3	الحوار الوطني (12 شهراً) ثم إقرار الميثاق الوطني	تسجيل الأحزاب وفق القانون الجديد	الترتيبات الأمنية
26-6	إعداد مسودة الدستور (20 شهراً كحد أقصى من تكوين المفوضية)، مستوعبةً مخرجات الحوار	—	—
24-9	—	التعداد السكاني، مع مسار بديل	اكتمال المرحلة الأولى من DDR (الشهر 18)
30-24	إجازة المسودة من الجمعية التأسيسية الانتقالية (الأشهر 24-26) والاستفتاء الدستوري (نحو الشهر 28)	ترسيم الدوائر؛ السجل الانتخابي بما فيه النازحون واللاجئون والمهجر	تأمين مراكز التسجيل
36-30	انتهاء الفترة الانتقالية	الترشح والحملة الانتخابية؛ الاقتراع (الهدف الشهر 30، والحد الأقصى الشهر 36)؛ النظر في الطعون	خطة الأمن الانتخابي
37-36	دخول الدستور الدائم حيز النفاذ؛ أداء الرئيس المنتخب اليمين؛ انعقاد البرلمان الفيدرالي والمجالس الإقليمية	إعلان النتائج النهائية	قيادة مدنية منتخبة للمنظومة الدفاعية
48	نهاية الإقلاع	الانتخابات المحلية	اكتمال المرحلة الثانية من DDR
96	نهاية الولاية الأولى وأفق الرؤية	الانتخابات العامة الثانية	—

11.4 المسار الدستوري

الخطوات:

1. الدستور الانتقالي (الأشهر 0-3): يحدد الفترة الانتقالية بسقفها، ويجرّم تمديدها، وينشئ مفوضية الدستور الدائم، ويحصر مهام السلطة الانتقالية.
2. مفوضية الدستور الدائم: مستقلة عن السلطة التنفيذية، تُشكّل بتوافق وطني، ولها حق عقد المؤتمرات والورش والاستعانة بالخبراء المحليين والدوليين.

3. **المشاورات:** جلسات في كل إقليم ومحلية، ومنصة رقمية، وجلسات خاصة للنازحين واللاجئين والمهجر.
 4. **المسودة (حتى الشهر 26):** تُنشر للنقاش العام مدة كافية قبل الإجازة، وتتضمن موقفي المعلن حول نظام الحكم (الجمهورية الرئاسية الفيدرالية) إن أقره الحوار.
 5. **إجازة الجمعية التأسيسية الانتقالية للمسودة (الأشهر 24-26).**
 6. **الاستفتاء الدستوري (نحو الشهر 28):** تشرف عليه مفوضية التعداد السكاني والانتخابات. وأقترح أن تُشترط لإجازته أغلبية المقترعين على المستوى القومي وأغليبتهم في أربعة أقاليم على الأقل من الستة، على قاعدة شرط التوزيع الجغرافي نفسه الذي أقترحه لانتخاب الرئيس: فالدستور عقد بين الأقاليم لا مجرد أغلبية عددية.
 7. **النفاذ:** يدخل الدستور الدائم حيز النفاذ في اليوم التالي لآخر يوم في الفترة الانتقالية، وتُنتخب المؤسسات الأولى على أساسه.
- إذا رُفض الدستور في الاستفتاء:**
- لا يتأجل موعد الانتخابات. تُجرى الانتخابات في موعدها وفق الترتيبات الانتقالية.
 - ينتخب الشعب برلماناً ذا صلاحية تأسيسية محددة المدة (لا تتجاوز 18 شهراً)، يعيد صياغة الدستور على ضوء أسباب الرفض ويطرحه لاستفتاء جديد.
 - ولهذا بالتحديد جدول الاستفتاء في الشهر 28 وليس في الشهر 35، ليبقى هامش زمني يسمح بتنظيم الانتخابات في موعدها أياً كانت نتيجته.

11.5 المسار الانتخابي

المؤسسة

- مفوضية قومية مستقلة للانتخابات: تُشكّل بتوافق، وتصادق الجمعية التأسيسية الانتقالية على أعضائها، ولا تتبع لأي جهة تنفيذية.
- موازنة محمية منذ الشهر الأول تغطي دورة الانتقال كاملة (التعداد، والسجل، والاستفتاء، والانتخابات)، لأن تجويع المفوضية مالياً هو أنجع الوسائل تأجيل الانتخابات دون إعلان ذلك.
- فروع إقليمية في الأقاليم الستة، ومنصة رقمية للشفافية تنشر كل البيانات الانتخابية.

الإطار القانوني (الأشهر 3-6)

- قانون الانتخابات: يحدد النظام الانتخابي لكل مستوى، وقواعد الدوائر والطعون.
- قانون الأحزاب: الديمقراطية الداخلية، والشفافية المالية، وحظر الأحزاب ذات الأجنحة المسلحة أو البرامج القائمة على التمييز الديني أو العرقي أو الجهوي.

- قانون التمويل السياسي: سقوف للإنفاق، والإفصاح عن المتبرعين، وحظر التمويل الأجنبي، وتمويل عام محدود على أساس الأداء الانتخابي.

النظام الانتخابي المقترح

المستوى	النظام المقترح
الرئيس	اقتراع مباشر؛ أغلبية مطلقة و25% على الأقل في 4 من 6 أقاليم؛ جولة إعادة عند عدم تحقق الشرطين
مجلس النواب	نظام مختلط: دوائر فردية وقوائم نسبية على مستوى الأقاليم، بما يضمن تمثيل النساء بما لا يقل عن الثلث
مجلس الشيوخ	عدد متساوٍ من المقاعد لكل إقليم (خمسة مثلاً)
حكام الأقاليم	اقتراع مباشر في كل إقليم بجولتين
المجالس الإقليمية	نظام مختلط بالمنطق نفسه لمجلس النواب
المجالس المحلية	دوائر فردية، في الشهر 48

(تفاصيل النظام الانتخابي (عدد المقاعد، وحجم الدوائر، وعتبات القوائم) من اختصاص الحوار الوطني وقانون الانتخابات؛ وما سبق موقفي المقترح.)

التعداد والسجل الانتخابي

إن التعداد السكاني (الأشهر 9-24) هو الحلقة الأضعف في المسار الحرج، لأنه يتطلب أمناً ووصولاً في كل البلاد. لذلك أعتمد مساراً بديلاً لا يُعطل الانتخابات: إذا تعذر التعداد في مناطق بعينها، يُعتمد السجل المدني والهوية الرقمية SudanID مع حصر ميداني جزئي لأغراض توزيع الدوائر، على أن يُستكمل التعداد الشامل في مرحلة الإقلاع.

السجل الانتخابي (الأشهر 24-30):

- النازحون: حق الاختيار المسجل مسبقاً بين التصويت في الدائرة الأصلية أو في مكان الإقامة، مع حماية تمثيل الدوائر التي أفرغت بالنزوح.
- اللاجئون والمهجر: التسجيل والتصويت عبر السفارات والمراكز المعتمدة، على الأقل في الانتخابات الرئاسية والاستفتاء.
- سجل رقمي قابل للتدقيق العام ومرتب بـ SudanID، مع حماية البيانات الشخصية.

الأمن والرقابة والطعون

- خطة أمن انتخابي تقودها الشرطة بدعم من القوات المسلحة عند الضرورة، بحياد كامل ودون أي دور سياسي.

- الرقابة المحلية المستقلة من منظمات المجتمع المدني بحق الوصول الكامل، والرقابة الدولية والإقليمية (الاتحاد الأفريقي، الإيقاد، الأمم المتحدة، الشركاء الدوليون) بدعوة مبكرة.
- الطعون: دوائر قضائية انتخابية متخصصة بمواعيد فصل قصيرة ومحددة، حتى لا تتحول الطعون إلى أداة لتعطيل تسليم السلطة.

11.6 أهلية الترشح وقيوده

- لا يجوز لأعضاء السلطة الانتقالية (مجلس السيادة، ورئيس الوزراء والوزراء، وحكام الأقاليم ووزرائها الانتقاليين) الترشح في أول انتخابات بعد انتهاء الفترة الانتقالية. والغاية ألا تُستخدم مواقع الانتقال منصةً انتخابية، وأن يعمل من يقود الانتقال لإنجاحه لا للفوز به.
- لا يجوز للعسكريين السابقين الترشح أو تولي مناصب سيادية قبل انقضاء ست سنوات كاملة على انتهاء خدمتهم العسكرية.
- لا يجوز ترشح المدانين بجرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو فساد، ولا المشمولين بقرارات التطهير المؤسسي.
- (وهذه القيود مأخوذة من مسودة الإعلان الدستوري الانتقالي التي أعدتها عام 2025).

11.7 الانتخابات الأولى وتسليم السلطة (الأشهر 30-37)

- انتخابات عامة متزامنة في يوم واحد أو أيام متقاربة: الرئيس، ومجلسا البرلمان الفيدرالي، وحكام الأقاليم، والمجالس الإقليمية. والتزامن يخفض الكلفة ويقلل الإرهاق الانتخابي ويؤسس المستويين الفيدرالي والإقليمي معاً.
- الموعد المستهدف: الشهر 30 (يونيو 2029). الحد الأقصى: الشهر 36 (ديسمبر 2029).
- تسليم السلطة خلال 30 يوماً من إعلان النتائج النهائية، بمراسم دستورية علنية.
- إذا تعذر الاقتراع في دوائر بعينها لأسباب أمنية، تُجرى الانتخابات في بقية البلاد في موعدها، وتُستكمل الدوائر المتبقية خلال مدة أقصاها ستة أشهر. لا يجوز تأجيل الانتخابات القومية كلها بسبب تعذرها في جزء من البلاد.

11.8 الولاية المنتخبة الأولى ومرحلة التحول (الأشهر 37-96)

- الانتخابات المحلية (نحو الشهر 48): تؤسس الحكم المحلي المنتخب في المحليات داخل الأقاليم الستة. وتأخيرها عن الانتخابات العامة مقصود، لتخفيف العبء على المفوضية ولتعطي المؤسسات الإقليمية الجديدة وقتاً لتنظيم المحليات.
- ترسيخ المؤسسات: اكتمال بناء المحكمة الدستورية والمفوضيات المستقلة، ومراجعة التشريعات لتتسق مع الدستور الدائم.
- مراجعة منتصف الولاية (نحو الشهر 66): تقرير علني عن تنفيذ الدستور والحكم الفيدرالي، يُعرض على البرلمان.
- الانتخابات العامة الثانية (نحو الشهر 96، ديسمبر 2034): وهي الاختبار الحقيقي للتحول. فالديمقراطية لا تُقاس بالانتخابات الأولى، بل بقدرة المؤسسات على إدارة الانتخابات التالية وعلى تداول سلمي للسلطة إن خسر الحاكمون.

- **نهاية أفق الرؤية (الشهر 96، ديسمبر 2034):** نهاية الولاية المنتخبة الأولى، وانتخابات عامة ثانية تختبر التداول السلمي، ودستور مستقر، وحكم فيدرالي فاعل.

11.9 ضمانات عدم التمديد

1. نص دستوري غير قابل للتعديل يحدد الحد الأقصى للفترة الانتقالية (36 شهراً)، ويسلب الجمعية التأسيسية الانتقالية صلاحية تعديله.
2. تجريم التمديد: أي محاولة لتمديد الفترة الانتقالية أو تعطيل الانتخابات جريمة دستورية.
3. موازنة انتخابية محمية منذ الشهر الأول.
4. لوحة متابعة علنية شهرية تنشر نسبة إنجاز كل محطة في الجدول الزمني، بمؤشرات قابلة للتحقق.
5. لجنة متابعة مستقلة للجدول الزمني تضم ممثلين عن المجتمع المدني والنقابات والأحزاب، ترفع تقاريرها إلى الجمعية التأسيسية الانتقالية وإلى الرأي العام.
6. رقابة قضائية: حق أي مواطن أو حزب في اللجوء إلى المحكمة الدستورية عند الإخلال بالمواعيد الدستورية.
7. مسارات بديلة معدة سلفاً لأخطر نقاط التعثر: التعداد (السجل المدني وSudanID)، والاستفتاء (البرلمان ذو الصلاحية التأسيسية)، والأمن (الاستكمال اللاحق للدوائر المتعدرة).

11.10 إدارة التأخير: ما يجوز أن يتأخر وما لا يجوز

ما لا يجوز أن يتأخر	ما يجوز أن يتأخر أو يُستكمل لاحقاً
موعد الانتخابات العامة (الحد الأقصى الشهر 36)	التعداد الشامل في المناطق غير الآمنة (بديل مؤقت)
تسليم السلطة للمنتخبين	الاقتراع في دوائر متعدرة أمنياً (خلال 6 أشهر)
الاستفتاء أو بديله التأسيسي	الانتخابات المحلية
الإطار القانوني للانتخابات والأحزاب	استكمال بعض مخرجات الحوار التفصيلية

القاعدة: إن التأخير المقبول هو الذي يمكن استكماله بعد الانتخابات دون أن يمس شرعيتها. أما ما يمس الشرعية ذاتها فلا يقبل التأجيل.

11.11 افتراضات الرؤية وبدائلها

تقوم هذه الرؤية، ككل خطة جادة، على افتراضات لا تملك الحكومة وحدها أن تضمن تحققها. ومن الصدق أن أعلنها صراحة، وأن أقول ماذا نفعل إذا لم يتحقق أي منها. أما درجة الثقة المذكورة لكل افتراض فهي تقديري الشخصي في سبتمبر 2026، وتُراجع مع تطور الأحداث.

الافتراض	درجة الثقة	البديل إذا لم يتحقق
قبول مجلس السيادة الحالي بتكوين الجمعية التأسيسية الانتقالية وبقيام حكومة مدنية	متوسطة	ضغط شعبي ومدني منظم، ودعم إقليمي ودولي، وبدء العمل المدني من الأقاليم الآمنة؛ فالجدول الزمني يتأجل ولكنه لا يُلغى
إنهاء الحرب أو وقف شامل لإطلاق النار قبل الشهر 18	منخفضة إلى متوسطة	سيناريو الحرب المستمرة: حكم مدني وخدمات وإعمار في المناطق الآمنة، وانتخابات حيث أمكن مع استكمال الدوائر المتعذرة لاحقاً
تعاون المؤسسة العسكرية مع الإصلاح والرقابة المدنية	متوسطة	إصلاح متدرج، وضمانات واضحة (مسار خروج كريم، وحصانة لمن لم يرتكب جرمًا)، ودعم دولي مشروط بالإصلاح
توافق حد أدنى بين القوى السياسية والمدنية	متوسطة	الميثاق حداً أدنى، ومضي الكتلة بمن قبله، مع إبقاء الباب مفتوحاً للآخرين
توفر تمويل خارجي للإعمار والدمج والتسريح	متوسطة	ترتيب الأولويات كما في ملحق الكلفة، وإطالة الأفق الزمني لبعض البرامج، والاعتماد أكثر على الموارد الذاتية
إعادة الجزء الأكبر من الذهب إلى القنوات الرسمية	متوسطة	ضبط أشد للمعابر، وتعاون دولي ضد شبكات التهريب، ورفع سعر الشراء الحكومي
عودة واسعة للنازحين واللاجئين	متوسطة	الاندماج الكامل حيث هم، والتصويت من أماكن الإقامة، وتوجيه الإعمار إلى مناطق الاستقرار الجديدة
إمكانية إجراء تعداد سكاني شامل	منخفضة	السجل المدني والهوية الرقمية مع حصر ميداني جزئي لتوزيع الدوائر
استقرار نسبي في دول الجوار	منخفضة	تأمين الحدود، ودبلوماسية جوار نشطة، وتنسيق أمني ثنائي
مشاركة الكفاءات السودانية في المهجر	متوسطة إلى مرتفعة	الاعتماد على المساعدة الفنية الخارجية

الافتراض	درجة الثقة	البديل إذا لم يتحقق
		المشروطة، والعمل عن بعد

والقاعدة هنا: إن فشل افتراض واحد لا يُسقط الرؤية كلها، وإنما يغيّر مسارها أو يطيل زمنها. أما ما لا يتغير في كل الأحوال فهو الثوابت: وحدة البلاد، وجيش واحد، ودولة مدنية، وانتخابات لا تُؤجل إلى أجل غير مسمى.

11.12 ما تقترحه الرؤية للانتقال، وما يلتزم به مرشحوها

الأجندة الانتقالية (الأشهر 1-36)	التزامات المرشحين المتبنيين للرؤية بعد الفوز (الأشهر 37-96)	
طبيعتها	أجندة وطنية أطرحها على كل القوى، تُنفَّذ بالتوافق أيّاً كان من يقود الانتقال	برنامج حكم نحاسب عليه أمام الناخبين
مضمونها	المهام المحصورة للانتقال: وقف الحرب، الترتيبات الأمنية، الإغاثة والإنعاش، الإعمار الأولي، الحوار، الدستور، الانتخابات	استكمال الإقلاع، وقيادة التحول: الاقتصاد، والتعليم والصحة والمجتمع، والسياسة الإقليمية والخارجية، وترسيخ الحكم الفيدرالي
دور كتلة «عهد جديد»	المشاركة في الحوار، والجمعية التأسيسية الانتقالية، والرقابة، وطرح الأوراق الفنية	تشكيل الحكومة الفيدرالية الرشيقة وتنفيذ البرنامج
القيّد	أعضاء السلطة الانتقالية لا يترشحون في الانتخابات الأولى	ولايتان رئاسيتان كحد أقصى

وهذا التمييز ليس تفصيلاً إجرائياً، وإنما هو ما يجعل الرؤية صادقة مع الناخب، إذ يعرف بوضوح ما الذي يطلب مرشحو الرؤية تفويضه لتنفيذه، وما الذي تقترحه الرؤية على الجميع دون أن تحتكره.

11.13 مؤشرات الفصل

المؤشر	الشهر 6	الشهر 18	الشهر 30	الشهر 36	الشهر 96
إعلان دستوري نافذ بسقف زمني محصّن	✓	—	—	—	—
مفوضيتا الدستور والانتخابات عاملتان بموازنة محمية	✓	—	—	—	—
الميثاق الوطني مُقرّ	—	✓ (الشهر 15)	—	—	—

المؤشر	الشهر 6	الشهر 18	الشهر 30	الشهر 36	الشهر 96
التعداد أو بديله المعتمد مكتمل	—	—	✓ (الشهر 24)	—	—
الدستور الدائم مُجاز بالاستفتاء (أو برلمان تأسيسي منتخب)	—	—	✓ (الشهر 28)	—	—
الانتخابات العامة الأولى	—	—	الهدف	الحد الأقصى	—
رئيس وبرلمان وحكام منتخبون يتولون السلطة	—	—	—	✓ (الشهر 37)	—
انتخابات محلية	—	—	—	—	✓ (الشهر 48)
انتخابات عامة ثانية وتداول سلمي	—	—	—	—	✓ (الشهر 96)
لوحة المتابعة الشهرية منشورة بلا انقطاع	✓	✓	✓	✓	—

الجزء الخامس: البناء — من الانهيار إلى النهضة

كيف نعيد بناء الاقتصاد والإنسان: الإنتاج والعمل، والتعليم والصحة، والحماية الاجتماعية.

الفصل الثاني عشر: الاقتصاد

إن الاقتصاد السوداني لا يحتاج «إصلاحاً» بالمعنى المعتاد، لأن الإصلاح يفترض جسماً سليماً يعمل بشكل سيئ. أما ما نواجهه فهو انهيار شامل في بلد خارج من حرب، وعلاجه يمر بثلاث خطوات: إنعاش عاجل، ثم إعادة بناء، ثم قفزة. ومن يطبق صفات التنمية العادية على اقتصاد منهيار يضيّع السنوات الأولى، وهي أئمن السنوات.

12.1 من يربح ومن يخسر؟

إن كل إصلاح اقتصادي حقيقي يغيّر توزيع المكاسب والخسائر، ومن الصدق أن أقول ذلك صراحة. فلن نبنى اقتصاداً جديداً بإعادة توزيع الامتيازات القديمة.

من سيخسر امتيازاته؟ الشركات المملوكة للأجهزة العسكرية والأمنية التي تعمل خارج رقابة المالية والضرائب؛ وشبكات تهريب الذهب والموارد؛ والمحتكرون الذين يعيشون على الرخص الحصرية والإعفاءات والقرب من السلطة؛ والفاقدون في الجهاز الحكومي؛ ومن استولوا على الأراضي بالقوة أو بالتخصيص الفاسد.

ومن سيربح؟ المنتج الصغير (المزارع والراعي والحرفي) حين يجد تمويلاً وطريقاً وسوقاً بلا جبايات؛ ورجل الأعمال الملتزم بالقانون حين يجد منافسة عادلة وقضاءً سريعاً؛ والموظف والمعلم والطبيب حين تُدفع رواتبهم كاملة من إيرادات حقيقية لا من طباعة النقود؛ والأقاليم حين تحصل على نصيب معلن من ثرواتها؛ والفقراء حين تصلهم الحماية الاجتماعية مباشرة.

وكيف ندير التحول؟ بتدرج معلن، وشبكة حماية للأضعف من آثار إصلاح الأسعار، وشفافية كاملة في البيع والعقود، وقانون يُطبّق على الكبير قبل الصغير.

12.2 أين نقف اليوم؟

(الأرقام الكلية من البنك الدولي، أبريل 2026، وبقيتها من وكالات الأمم المتحدة ومن دراستي «القفزة الاقتصادية السودانية 2025-2035». وهي تقديرات في بيئة حرب تغيب فيها الإحصاءات الموثوقة.)

المؤشر	القيمة
الناتج المحلي 2025	60.2 مليار دولار
النمو	-29.4% (2023)، -14% (2024)، +3.1% (2025)

المؤشر	القيمة
الإيرادات العامة	4.2% من الناتج، نحو 2.5 مليار دولار فقط
التضخم	111.5% في المتوسط خلال 2025
الدين العام	128.5% من الناتج
الاحتياطي الأجنبي	يغطي نحو شهر واحد من الواردات
الوظائف المفقودة	أكثر من 5 ملايين
الصادرات	تراجعت إلى نحو 2.4 مليار دولار

الزراعة، التي تشغل أغلب السودانيين، تضررت في أهم مناطقها: انخفض إنتاج الحبوب بنحو 80% في دارفور وكردفان، وتراجع قطن الجزيرة إلى أدنى مستوى منذ تأسيس المشروع عام 1925. **والصناعة** انهارت: أكثر من 70% من المصانع متوقفة أو مدمرة، ومنها مصانع الأدوية. **والذهب** يهرّب منه جزء كبير (بين الثلث وأكثر من النصف بحسب التقديرات) بخسارة سنوية للخرينة بين مليار و2.5 مليار دولار (تقديرات دراسة «القفزة الاقتصادية السودانية» وتقارير دولية عن تهريب الذهب). **والكهرباء** شحيحة وغالية، والسدود تعمل بأقل من نصف طاقتها. **والبنوك** فقدت مليارات من أصولها، وأكثر من 80% من العملة خارج الجهاز المصرفي.

لكن التعافي ممكن رغم كل ذلك. فالسودان يملك أكثر من 100 مليون فدان صالحة للزراعة لا يُستغل منها إلا خمسها، ويجلس على واحد من أغنى الأقاليم الجيولوجية في العالم، وله ساحل على البحر الأحمر وحدود مع سبع دول، وشباب متعلم، ومهجر واسع (تقديرات رسمية متداولة). وقد أجبرت الحرب ملايين الناس على استخدام التطبيقات المصرفية والمحافظ الإلكترونية، وهذا أساس لقفزة نحو اقتصاد رقمي قليل النقد.

12.3 فلسفتي الاقتصادية

اقتصاد السوق الاجتماعي: السوق يحرك الإنتاج والابتكار، والدولة تضمن العدالة والمنافسة وحداً أدنى من الخدمات للجميع. فلا اقتصاد أوامر، ولا سوق بلا ضوابط.

مجتمع من المالكين والمنتجين. إذا كانت الإقطاعية قد صنعت مجتمعات من الأسياد والأرقاء، والرأسمالية الكلاسيكية مجتمعات من الرأسماليين والعمال، والشيوعية مجتمعات من البيروقراطيين والأجراء، فإن «عهد جديد» يريد مجتمعات يملك فيها الناس أدوات إنتاجهم ومساكنهم ومدخراتهم. وأدوات ذلك: تملك المزارعين الأرض التي يفلحونها، خصوصاً في المشاريع المروية؛ وشركات مساهمة يملكها المزارعون؛ وإسكان اجتماعي وتمويل عقاري ميسر؛ وطرح أسهم الشركات العامة للمواطنين والمغتربين؛ وتمويل أصغر وبنك للشباب.

دور الدولة: منظم، ومستثمر في المشاريع الاستراتيجية، ومالك أمين للموارد الناضبة، وليس تاجراً أو مقاولاً. **وثلاثة خطوط حمراء**: لا نشاط اقتصادياً لأي جهاز عسكري أو أمني؛ ولا خصخصة سياسية لصالح المقربين؛ ولا احتكار خاص يحل محل الاحتكار العام.

والإنعاش مركزي مؤقتاً. أنا مع سلطات واسعة للأقاليم، لكن الانهيار الشامل يحتاج قيادة مركزية في البداية. فالبرنامج الإنعاشي مركزي بحكم الضرورة ومؤقت بحكم التصميم، وتنتقل الصلاحيات إلى الأقاليم وفق جدول معلن.

12.4 ثلاث مراحل وهدف كبير

المرحلة	الأشهر	المهمة	الهدف
الإنعاش	1-18	وقف النزف، وتشغيل الإنتاج، والإغاثة، واستقرار العملة	العودة إلى النمو
الإقلاع	19-48	الإعمار، وقطاعات إنتاجية جديدة، واستثمارات كبرى	مضاعفة الدخل القومي خلال 5 سنوات من البدء
التحول	49-96	اقتصاد صناعي زراعي خدمي حديث	مضاعفة الدخل القومي ثلاث مرات بحلول 2034

الهدف: أن يرتفع الدخل القومي من 60 مليار دولار في 2025 إلى نحو 180 ملياراً في 2034.

وأقول بصراحة: هذا هدف طموح، يتطلب نمواً سنوياً يقارب 15%، وهو عند الحد الأعلى لما حققته دول خرجت من الحروب، وأعلى من توقعات البنك الدولي الحالية. لذلك أعلنه طموحاً سياسياً، لكنني أبني الموازنة على سيناريو معتدل (نمو نحو 6% سنوياً، وناتج نحو 101 مليار دولار في 2034)، وأوجه كل نمو إضافي إلى الصندوق السيادي وتسريع الإعمار. وهذا كله مشروط بالسلام: فإذا تعثر السلام تنخفض الأهداف، وإذا استمرت الحرب فلا معنى لأي هدف.

12.5 الإنعاش العاجل: عشرة إجراءات

إن الإجراء الاقتصادي الأكبر هو إيقاف الحرب، فلا يمكن لاقتصاد أن يتعافى وموارد البلاد تُحرق في القتال. وييلي ذلك:

1. إعادة ترتيب الموازنة: خفض الإنفاق البذخي، وخفض الإنفاق العسكري بعد الحرب، وتوجيه الموارد إلى مدخلات الإنتاج والخدمات الأساسية.
2. توفير مدخلات الزراعة قبل الموسم (التقاوي والأسمدة والوقود) لأن التمويل الذي يصل بعد بدء الموسم لا قيمة له.
3. العلاقات الخارجية أداة اقتصادية: لإعفاء الديون، والحصول على منح توجّه للإنتاج.
4. فتح الباب للقطاع الخاص والمستثمرين والمغتربين، وتخفيف الجبايات.

5. تنظيم قطاع التعدين وإنهاء العشوائية والتهريب.
 6. حل مشكلة الكهرباء بمئات مشاريع الطاقة الشمسية والبديلة.
 7. صندوق مستقل لإعادة الإعمار تحت إشراف خبراء سودانيين ودوليين.
 8. إعادة تأهيل ما كان يقوم عليه الاقتصاد: المشاريع المروية، والسكة حديد، والنقل النهري، والصناعات الغذائية.
 9. استعادة الأموال المنهوبة ومحاربة الفساد بلا استثناء.
 10. تشغيل الشباب عبر بنك للشباب وتمويل المشاريع الصغيرة، واستعادة صادراتنا التقليدية: القطن، والسمسم، والصمغ العربي، والجلود، والماشية.
- والملف الأعجل: منع المجاعة. فتح الطرق، وتأمين قوافل الإغاثة، وتشغيل المطاحن، وتغذية طارئة للأطفال والأمهات. فلا معنى لأي هدف نمو بينما يموت الناس جوعاً.

12.6 تنظيم إدارة الاقتصاد

إن تعدد الجهات الاقتصادية وتضارب صلاحياتها من أكبر أسباب تشوه الاقتصاد. لذلك أقترح أن تتولى وزارة للاقتصاد الوطني وممتلكات الدولة والاستثمار رسم السياسات الاقتصادية والإشراف على ممتلكات الدولة كلها، ويُنقل إليها ما تملكه الأجهزة العسكرية والأمنية من شركات، عدا التصنيع الحربي. وتتفرغ وزارة المالية للموازنة والضرائب والجمارك، ولا تملك أصولاً تجارية حتى لا تتضارب المصالح.

وبدل عشرات الشركات الحكومية المتداخلة، أقترح خمسة كيانات كبرى: شركة للإنتاج الزراعي الحديث، وشركة لتسويق المنتجات الزراعية، وشركة للمعادن، وشركة للنفط والغاز، وصندوق للاستثمار والتنمية تُدمج فيه الصناديق القائمة ويستقطب مدخرات المغتربين. وتُطرح أسهم بعضها للمواطنين والمستثمرين، مع احتفاظ الدولة بالقرار في الموارد الاستراتيجية.

وأقولها صراحة: إذا لم تُحكم هذه الكيانات بمجالس مستقلة محترفة، وتدقيق دولي سنوي، ونشر علني لحساباتها، ومنع للتعيين الحزبي، فستتحول إلى نسخة جديدة من شركات الأجهزة. وهذا هو الخطر الأول على هذا المقترح.

12.7 المال العام والعملة

موازنة مختلفة: أستهدف أن تذهب ربع الموازنة المدنية للاستثمار في البنى التحتية والطاقة، وعُشرها للتعليم، وعُشرها للصحة، و5% للثقافة، وخُمسها فقط للمرتبات. أما الدفاع فيحكمه سقف مزدوج مستقل: لا يتجاوز 5% من الناتج و25% من الإنفاق العام أثناء الحرب، و3% من الناتج و15% من الإنفاق العام بعدها.

عملة مستقرة: بنك مركزي مستقل مهمته الأولى استقرار الأسعار؛ وسعر صرف موحد ينهي الأرباح التي يجنيها المقربون من تعدد الأسعار؛ وعملة واحدة في كل أنحاء البلاد، لأن تداول عملات مختلفة في مناطق مختلفة خطر على وحدة البلاد نفسها؛ وإعادة الأموال إلى البنوك عبر الحلول الرقمية.

ضرائب بسيطة وعادلة: توسيع قاعدة الضريبة لا رفع نسبها، وإغلاق الثغرات، ورقمنة التحصيل، وإدخال الاقتصاد غير الرسمي بالتحفيز لا بالقمع. والهدف أن ترتفع إيرادات الدولة من نحو 4% من الناتج اليوم إلى 15% في 2034.

الديون: يبلغ الدين العام نحو 128.5% من الناتج. والطريق: استئناف مسار إعفاء الديون الذي توقف بسبب الحرب، والتفاوض المباشر مع الدائنين العرب وربط ذلك باستثمارات في الإعمار، ووضع سقف دستوري للدين حتى لا نعود إلى النقطة نفسها بعد الإعفاء.

أسواق المال: تشجيع الادخار، ومعالجة ديون المزارعين المتعثرة، ودعم بنوك التمويل الأصغر، وتطوير سوق الأوراق المالية وبورصات السلع، وإصدار صكوك حكومية لتمويل المشاريع الكبرى.

القفزة الرقمية في المال

حين انهارت البنوك، لجأ الناس إلى الهاتف، عشرات ملايين المعاملات عبر التطبيقات، ومحافظ إلكترونية جديدة، وكل ذلك بلا قوانين تنظمه. وهذه فرصة للقفز مباشرة إلى اقتصاد قليل النقد. والمطلوب:

1. **قوانين عاجلة للخدمات المالية الرقمية وحماية البيانات، تنظم ولا تحظر، لأن الحظر يدفع النشاط إلى الظل.**

2. **ربط الخدمات المالية بالهوية الرقمية، وهو ما يجعل الشمول المالي والتحصيل الضريبي والدعم المباشر ممكنة لأول مرة.**

3. **تحويلات المغتربين بقنوات رسمية رخيصة وسريعة تنافس السوق الموازي بالسعر لا بالمنع.**

4. **دراسة العملة الرقمية للبنك المركزي بحذر: فهي قد تسهل الدفع المباشر للمواطنين، لكنها تحتاج شبكة اتصالات قوية حتى لا تُقصي الفقراء والريف، وقانوناً صارماً يمنع تحويلها إلى أداة للتجسس على معاملات الناس. فالكفاءة المالية لا تُشتري بثمن الخصوصية.**

تصحيح الخصخصة السياسية: لجنة مستقلة تراجع كل ما بيع من مؤسسات عامة في عهد النظام السابق لمقربيه، وكل ما استولي عليه أثناء الحرب، وتقرر إبطال البيع أو إعادة التقييم أو إقراره.

12.8 الزراعة والثروة الحيوانية

إن الزراعة هي القطاع الوحيد الذي يستطيع أن يعود إلى الإنتاج خلال موسم واحد إذا توفرت المدخلات والأمن، ولذلك فهي قاطرة الإنعاش.

المشاريع المروية الكبرى: إعادة تأهيل مشروع الجزيرة والمناقل أولوية قصوى (إصلاح الري، وتوفير المدخلات، وإصلاح الإدارة، وتمليك الأرض للمزارعين) ثم الرهد وحلفا الجديدة والسوكي والنيل الأبيض. **وإدخال الحيوان في الدورة الزراعية في كل المشاريع:** سماد طبيعي، ودخل إضافي للمزارع، وبروتين للمجتمع.

أربعة مجتمعات زراعية كبرى في الشرق والجزيرة والشمال والغرب، لكل منها خطة للري والطرق والتمويل والتسويق. وفي شرق السودان مثلاً (القضارف وكسلا والبحر الأحمر) أكثر من مليوني فدان يمكن تنظيمها، وأقترح لها بنكاً زراعياً إقليمياً، وطرقاً تربط المشاريع بالموانئ، وشركات مساهمة للمزارعين، ومصانع للأعلاف واللحوم والألبان، وربط أسواق القضارف بالبورصات العالمية، ومنع تصدير إناث الضأن حتى لا نصنع منافسين لثروتنا الحيوانية في الخارج.

الثروة الحيوانية: إحياء المسارات الرعوية وتوفير المياه عليها، فهذا إجراء أممي بقدر ما هو اقتصادي؛ وخدمات بيطرية ومحاجر؛ والانتقال من تصدير الحيوان الحي إلى تصدير اللحوم المبردة والمصنعة، فالقيمة تتضاعف؛ وتطوير الثروة السمكية المهملة.

الصمغ العربي: السودان أكبر منتج في العالم. والهدف تصنيعه محلياً بدل تصديره خاماً، فتتضاعف قيمته.

الأمن الغذائي: مخزون استراتيجي من الحبوب، وصوامع حديثة، ونزع الألغام من الأراضي الزراعية، ومنع الاحتكار والمضاربة على الغذاء.

12.9 ممرات النمو والتجمعات الإنتاجية

أقترح الجمع بين فكرتين: **ممرات نمو** (طرق وسكك حديد وكهرباء على محاور رئيسية) تبنيها الدولة؛ و**تجمعات إنتاجية** على طول هذه الممرات، يتعاون فيها المزارعون والمصنعون والتجار والباحثون في منتج واحد. فالمرم وحده يصبح طريقاً بلا حركة، والتجمع وحده يبقى محاصراً بلا أسواق.

المنطقة	التخصص
الجزيرة	القطن والنسيج ومنتجات الألبان
كردفان	السهم والصمغ العربي
شرق السودان	الحبوب والزيوت والإنتاج الرعوي
بورتسودان	الخدمات اللوجستية والتصدير
الشمالية	القمح والبساتين والتمور والطاقة الشمسية
دارفور	الثروة الحيوانية والبقول السوداني، بعد الاستقرار

وميزة هذا النموذج أنه يعتمد على مراكز متعددة، فيصمد أمام الأزمات السياسية والمناخية أكثر من الاعتماد على مركز واحد.

12.10 الصناعة والتقنيات الحديثة

إعادة بناء الصناعة تبدأ من حيث الحاجة: الأدوية أولاً لأنها أمن وطني؛ ثم الصناعات الغذائية؛ ثم الغزل والنسيج لربط القطن بالمصانع بدل تصديره خاماً؛ ثم الجلود؛ ثم مواد البناء اللازمة للإعمار؛ ثم الصناعات المرتبطة بالتعدين. والأدوات: مناطق صناعية مجهزة بالطاقة والنقل، ومناطق حرة للتصدير، وحوافز مشروطة بالتشغيل ونقل التقنية، وأفضلية شفافة للمنتج المحلي في المشتريات الحكومية.

واللاحق بالعالم من حيث انتهى. مرت الثورات الصناعية السابقة بالسودان دون أن تمسه. أما التقنيات الحديثة اليوم (الذكاء الاصطناعي، والطاقة الشمسية الموزعة، والخدمات الرقمية) فتسمح لنا بالقفز فوق مراحل كاملة. وأسرع مجالاتها عائداً: الزراعة الذكية بالاستشعار والبيانات، والمسح المعدني بالأقمار الصناعية، ورقمنة الموانئ والجمارك، والصحة والتعليم عن بعد، وتصدير الخدمات الرقمية كالبرمجة والتصميم، وهو قطاع يقوم على الشباب ويمكن أن يبدأ خلال أشهر. وشرط ذلك كله: كهرباء موثوقة، وإنترنت سريع، ومهارات رقمية.

12.11 التعدين والموارد

يقع السودان في قلب واحد من أغنى الأقاليم الجيولوجية في العالم، لكن التركيز على الذهب وحده أضاع فرصاً ضخمة في النحاس والليثيوم والسيليكا والحديد والكوبالت، وهي معادن المستقبل التي يتزايد الطلب عليها.

الذهب: أكبر مكسب ممكن

استعادة تدفق الذهب إلى القنوات الرسمية هي أكبر عملية اقتصادية وأمنية غير عسكرية في هذه الرؤية، لأنها تمول الموازنة وتجفف اقتصاد المليشيات في وقت واحد. والطريق:

1. تنظيم التعدين الأهلي لا قمعه: أكثر من مليوني شخص يعملون فيه، والقمع يدفعهم إلى المهربين. البديل تراخيص ميسرة، وتعاونيات، وشراء حكومي بسعر عادل ينافس السوق الموازي.
2. مصفاة ذهب وطنية، ليُصدّر الذهب مصقّى موثق المصدر.
3. ضبط المعابر وتتبع طرق التهريب.
4. الانضمام إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، ونشر كل العقود.

المعادن الأخرى

المعدن	ما نقترحه
النحاس والزنك	إحياء المناجم وبناء مصفاة بشراكات دولية
الحديد (احتياطي يتجاوز ملياري طن)	مسح تفصيلي ثم مشروع صناعي متكامل

المعدن	ما نقترحه
الليثيوم	الاستكشاف، ثم صناعة البطاريات بالشراكة
السليكا (نقاوة تصل إلى 99%)	صناعة الزجاج والألواح الشمسية محلياً بدل تصديرها خاماً
الفوسفات	مصنع أسمدة يخدم الزراعة مباشرة
الكروم والكوبالت والنيكل	استكشاف منظم ومنع تصدير الخام

وإصلاح القطاع: هيئة مستقلة للمعادن غير الذهب حتى لا تبقى مهمة؛ وقانون تعدين يُلزم بالمعالجة داخل البلاد؛ ومسح جيولوجي قومي جديد بالتقنيات الحديثة، فآخر مسح شامل يعود إلى الثمانينات؛ واتفاقيات منفعة مع المجتمعات المحلية في مناطق التعدين، تنهي كثيراً من النزاعات؛ والتخلص التدريجي من الزئبق وحماية المياه والأرض.

النفط والغاز والصندوق السيادي

- **النفط:** إعادة تأهيل الحقول والمصافي، واستئناف التنقيب، وإدارة رسوم عبور نفط جنوب السودان بمنطقة تجاري لا سياسي.
- **الغاز الطبيعي:** احتياجات كبيرة غير مستغلة في طوكر والنيل الأزرق وسواكن، يمكن أن تحل مشكلتي الكهرباء والأسمدة معاً.
- **صندوق سيادي للأجيال القادمة:** نسبة ثابتة من عائدات الذهب والنفط والغاز تذهب إليه إلزامياً، ولا تُصرف على الإنفاق الجاري. فالدولة التي تآكل ثروتها الناضبة في رواتبها تسرق من أحفادها.
- **لا رهن للثروات قبل استخراجها:** لا تُستخدم الاحتياطات غطاءً لعملة أو قرض، ولا قروض مرهونة بالموارد إلا بموافقة البرلمان ونشر العقد.

12.12 الطاقة

إن السودان من أقل دول العالم استهلاكاً للكهرباء للفرد، ومن أغلاها سعراً، وهذا وحده يفسر كثيراً من تخلفنا الاقتصادي. والهدف مضاعفة إنتاج الطاقة ثلاث مرات بحلول 2034، بكلفة استثمار لا تتجاوز نصف مليون دولار للميغاواط، وخفض الأسعار تدريجياً، ورفع نصيب الطاقة النظيفة حتى 95%.

ومواردنا ضخمة: شمس من الأقوى في العالم؛ ورياح يمكن أن تنتج آلاف الميغاواط على ساحل البحر الأحمر وفي الشمالية؛ وغاز حيوي من مخلفات الزراعة والحيوان يخدم الريف؛ وسدود يمكن رفع كفاءتها؛ وطاقة حرارية جوفية وطاقة أمواج تستحق الدراسة.

وأرفض بناء محطات طاقة نووية في السودان، وأدعو إلى إلغاء أي اتفاق بشأنها، لأربعة أسباب: غياب القدرات العلمية والإدارية للإشراف على منشآت بهذا الخطر؛ ومخاطر السلامة في بلد غير مستقر تنشط فيه تشكيلات

مسلحة؛ والكلفة العالية التي تتضاعف عادة أثناء سنوات البناء الطويلة، مقارنة ببداية شمسية أرخص؛ وأن أي حادث نووي سيدمر سمعة السودان الزراعية والرعية لعقود.

والسدود والشبكة: وقف مشاريع السدود المتعجلة ودراساتها مهنيًا وبمشاركة المجتمعات المتأثرة، فمآسي التهجير القسري باسم السدود ما زالت حية في الذاكرة؛ وتحديث شبكة النقل لتقليل الفاقد؛ والربط الكهربائي مع دول الجوار. فالماء والكهرباء وجهان لعملة واحدة: لا مياه نقية بلا طاقة، ولا طاقة كافية بلا إدارة جيدة للمياه.

12.13 البنية التحتية والنقل

المجال	الأولوية
السكة حديد	إعادة التأهيل والتحديث، فهي العمود الفقري لنقل المحاصيل والمعادن بكلفة منخفضة
الطرق	ربط الأقاليم الستة ببعضها وبالموانئ، وطرق داخل المشاريع الزراعية
النقل النهري	إحيائه وسيلة رخيصة لنقل البضائع
الموانئ	تحديث بورتسودان وموانئ البحر الأحمر ورقمنة الجمارك، فهي ملف أمن قومي لا ملف نقل فقط
الطيران	تأهيل المطارات، وناقل وطني على أسس تجارية سليمة
الاتصالات	إعادة بناء الشبكات المدمرة، والإنترنت السريع، والانضمام إلى مشاريع الربط الأفريقية

12.14 الاستثمار والسياحة والعمل

بيئة أعمال سهلة: تسجيل الشركات والتراخيص إلكترونياً، وتقليل الإجراءات، وحماية الملكية من المصادرة، وقضاء تجاري سريع. ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بالتمويل والحاضنات، والتمويل الأصغر للنساء والشباب والريف، واستثمار المغتربين بسندات وحوافز وقنوات تحويل رخيصة. وكل شراكة بين الدولة والقطاع الخاص تتم بعقود معلنة، لا في الغرف المغلقة.

السياحة: قطاع مهم رغم كنوزه، أهرامات مروي والبحراوية ونوري، وجبل البركل، والغوص في البحر الأحمر حول سواكن وسنقنب، ومحمية الدندر، والسياحة الصحراوية والنهرية. والمطلوب: حماية المواقع وترميمها، وفنادق وطرق، وتأشيرات ميسرة، وتسويق دولي، وأن تستفيد المجتمعات المحلية من السياحة لا أن تُستبعد منها.

العمل والتشغيل: استراتيجية وطنية للتشغيل مرتبطة بالتعليم؛ ومشاريع إعمار تشغل أعداداً كبيرة من العائدين والمقاتلين السابقين؛ ومعهد وطني للتدريب المهني على الآليات الزراعية والثقيلة، تشترط الشركات شهادته للتوظيف؛ وقانون عمل عادل يحمي الحق النقابي والمفاوضة الجماعية؛ وحد أدنى للأجور يُراجع دورياً.

الفصل الثالث عشر: التعليم والعلوم والتكنولوجيا

المبدأ الحاكم للفصل: إن التعليم في السودان ليس ملفاً خديماً متأخراً في قائمة الأولويات، وإنما هو حالة طوارئ وطنية. وجيلٌ خارج المدرسة اليوم هو أزمة أمنية واقتصادية واجتماعية بعد عشر سنوات. وأركز على الثروة البشرية أكثر من بقية الثروات، لأن كل ما ورد في هذه الرؤية عن الاقتصاد لا يُنفذ إلا بأيدي مؤهلة.

13.1 التشخيص

13.1.1 ما فعلته الحرب

- جيل كامل خارج المدرسة: ملايين الأطفال انقطعوا عن التعليم لسنوات متتالية.
- مدارس مدمرة أو محوّلة إلى مراكز إيواء للنازحين.
- معلمون نازحون وبلا رواتب لشهور وسنوات.
- امتحانات معطلة وشهادات ضائعة، ما يقطع الطالب عن التعليم التالي وعن سوق العمل معاً.
- هجرة واسعة للكوادر التعليمية والأكاديمية.
- ارتداد إلى الأمية الأبجدية لأعداد كبيرة خرجوا مبكراً من المدارس ثم فقدوا ما تعلموه.

13.1.2 الأزمة التي سبقت الحرب

الحرب فاقمت أزمة كانت قائمة، وجذورها أربعة:

- الأول: انعدام البنية الأساسية. نقص المدارس، وصعوبة الوصول إليها لغالبية أطفال السودان، خصوصاً في الريف.
- الثاني: وضع المعلم. وهو أهم أعمدة العملية التعليمية، ويعاني وضعاً اقتصادياً واجتماعياً مزمياً؛ ولا يكفيه مرتبه معيشة أسبوع. فكيف أتوقع نهضة في التعليم ونظام لا يضع ترفيع وإصلاح وضع المعلمين في أولى اهتماماته؟
- الثالث: وضع التلميذ. مجانية التعليم صارت خرافة وأسطورة. وأغلب التلاميذ (خصوصاً في الريف) يعانون في الترحيل إلى المدارس، وفي امتلاك الملابس والأدوات المدرسية، وفي التغذية، وفي الرعاية الصحية والنفسية.
- الرابع: التحول الاستثماري. تحوّل نظام التعليم إلى نظام استثماري أكثر منه تعليمي، مع زيادة متواصلة في أعداد المؤسسات وانخفاض في الجودة وقلة في التمويل الحكومي، فتخرجت أعداد كبيرة لا يحتملها سوق العمل، وظهرت «البطالة المتخصصة»: بطالة حملة الشهادات.

13.1.3 التعليم وسوق العمل

إن الفجوة بين ما تنتجه المدارس والجامعات وما يحتاجه سوق العمل هي جوهر المشكلة. فالبطالة ترتفع مع ارتفاع مستوى التعليم، وتصل بين الجامعيين إلى ضعف ما هي عليه بين غير المتعلمين. وأثار ذلك ليست اقتصادية فقط: فالبطالة تغذي الإحباط والجريمة، وتؤخر الزواج، وتفكك الأسر، وتدفع الشباب إلى الهجرة أو إلى حمل السلاح.

13.2 برنامج الطوارئ التعليمية (24 شهراً)

13.2.1 «لا جيل ضائع»

الهدف: إعادة كل طفل خارج المدرسة إلى مسار تعليمي خلال 24 شهراً.

الأدوات:

- التعليم في الطوارئ: فصول في مواقع النزوح وبلدان اللجوء، ومساحات تعلم مؤقتة، ومدارس بالمناوبة حيث المباني قليلة.
- التعليم المُسرَّع: برامج مكثفة تتيح للمنقطع تعويض سنتين في سنة، بشهادة معترف بها، وهي التجربة التي نجحت في ليبيريا وسيراليون وأوغندا بعد الحروب.
- التعليم عن بُعد والإذاعي: حيث تتعذر المدرسة، عبر الراديو والهاتف والمواد المطبوعة.
- مدارس مؤقتة للرحل والمناطق النائية: مدارس متنقلة تتبع حركة المجتمع بدل أن تنتظره.

13.2.2 إنقاذ الوثائق والامتحانات

- إعادة إصدار الشهادات المفقودة رقمياً، ملف حرج: فقدان الوثيقة يقطع الإنسان عن التعليم والعمل والدولة.
- تنظيم امتحانات الشهادة السودانية داخلياً وخارجياً وفي بلدان اللجوء، بترتيبات معترف بها دولياً.
- رقمنة أرشيف الشهادات وربطه بـ SudanID.
- معادلة الشهادات للطلاب الذين درسوا في بلدان اللجوء.

13.2.3 إنقاذ المعلم

- صرف رواتب المعلمين أولوية لا تقبل التأجيل، لا شيء في ميزانية التعليم يسبقها.
- حصر المعلمين النازحين وإعادة توظيفهم في مناطق نزوحهم بدل إهدار خبرتهم.
- منح طوارئ وسكن للمعلمين العائدين إلى مناطق الإعمار.
- دعم نفسي للمعلمين أنفسهم، فهم ناجون من الحرب قبل أن يكونوا موظفين فيها.

13.2.4 إعادة تأهيل المباني

حصر شامل للمدارس المدمرة والمحتلة والمستخدمة كمراكز إيواء، وخطة مرحلية لإخلائها وترميمها بالتوازي مع توفير بدائل إيواء للنازحين، لا إخلاء يشرد أسرة ليعيد طفلاً إلى مقعد.

13.3 الرؤية طويلة المدى: المكونات الأربعة

يقوم النظام التعليمي الناجح على تطوير أربعة مكونات، وأعالجها هنا بالترتيب الصحيح:

ترتيب الأولويات: إصلاح البنى التحتية ← إصلاح وضع المعلم ← إصلاح وضع التلميذ ← ثم المناهج.

وربط الإصلاح التعليمي بتغيير المناهج وحده لا يعدو أن يكون حرقاً في البحر.

13.3.1 البيئة التعليمية

- معايير نموذجية تُطبّق في مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي الحكومي، وصيانتها، تمهيداً لتحويل مؤسسات التعليم الحكومي إلى مؤسسات تعليمية نموذجية.
- المعمار المدرسي المناسب للمناخ السوداني، والتشجير والمساحات الخضراء وملاعب الرياضة.
- المعامل والمكتبات ومعامل العلوم الأساسية في كل مدرسة ثانوية.
- المياه والصرف الصحي ودورات مياه منفصلة للفتيات، وهذا وحده من أهم أسباب تسرب الفتيات من التعليم.
- الكهرباء والاتصال بالإنترنت كشرط للتعليم الرقمي.

13.3.2 المعلم

- تأهيل وتدريب دوري إلزامي مع كورسات ودورات لرفع الكفاءة الفنية.
- سلّم رواتب جاذب يجعل التعليم مهنة يُتنافس عليها لا مهنة من لم يجد غيرها.
- مسار مهني واضح للتقدم والتخصص.
- كليات تربية مطوّرة وشروط قبول أعلى.
- ترخيص مزاولة مهنة التدريس يُجدّد بالتدريب والتقييم.
- الإسكان والتأمين الصحي للمعلمين، خصوصاً في الأرياف.

13.3.3 التلميذ

- مجانية التعليم حقيقية لا اسمية، تُطبّق تدريجياً من الأساس صعوداً حتى التعليم العالي.
- توفير الكتاب المدرسي والزي والمعينات مجاناً.
- حل مشكلة الترحيل إلى المدارس في الريف.

- التغذية المدرسية: وجبة ساخنة، وعبوات حليب وفاكهة، من الرياض الحكومية مروراً بتعليم الأساس. وهذا أرخص أداة معروفة لرفع معدلات الالتحاق وخفض التسرب ومعالجة سوء التغذية في آن.
- العيادة المدرسية: تطعيم ولقاحات وإسعافات أولية وممرض في كل مدرسة.
- خبير اجتماعي في كل مدرسة يساعد في حل مشاكل التلاميذ النفسية والاجتماعية، وهو ضروري بدرجة استثنائية لجيل عاش الحرب.

13.3.4 المنهج

الشرط المسبق: لا يجوز أن يتم إصلاح أو تغيير المناهج تحت صراعات عقائدية أو يربطه بشخص. وأرفض تماماً الحلول الملفة، وشخصنة القضايا العامة، ومنهج فرض الأمر الواقع، والدوافع الأيديولوجية والسياسية في معالجة قضايا التعليم، من أي طرف أتت.

الآلية: لجان متعددة يشارك فيها تربويون وعلماء نفس واقتصاديون وخبراء تنمية وعلماء اجتماع، مع منظمات المجتمع المدني العاملة في التعليم، وخبراء من الدول التي حققت نهضة تعليمية، تحت مظلة المؤتمر القومي للتعليم والتقنية.

الارتباط الدستوري: فلسفة التعليم تنبع من موجهات الدستور وقيمه الحاكمة. وفي غياب دستور دائم وقوانين تخضع له، يكون إصلاح أي مناهج كتابةً على الرمل، يمكن نقضها بسهولة لمخالفتها الدستور. كما يجب مراعاة التقسيم الإداري للبلاد وتنوعها في وضع خطط التعليم.

المضامين:

- مناهج تعكس التنوع السوداني الكامل جهوياً وثقافياً ودينيّاً.
- التاريخ الصادق بدل التاريخ المنقّح، بما يشمل تاريخ الحروب الأهلية والمظالم.
- التفكير النقدي والعلوم والرياضيات والمهارات الرقمية.
- التربية المدنية والسلام والمواطنة مادة أساسية لا نشاطاً هامشياً.
- نزع الطابع الأيديولوجي عن كل المواد.

13.4 قضية اللغات القومية ولغة التعليم

13.4.1 لماذا هي قضية مفصلية لا ترف

تقع مسألة اللغات القومية في ثنايا كل قضايا الرؤية الأخرى:

- الحرب: الشعور بالغبن سبب رئيسي لاندلاع الحروب في الأطراف، وتغييب الثقافة يبدأ بمؤسسات تُجبر المغبونين على وأد لغاتهم بأيديهم.
- الديمقراطية: من يمسك السلطة بيده يستطيع إلغاء الدساتير التي تمنح الحقوق اللغوية.
- الفقر: يقول قائل إن اللغات ترف في بلد يعاني المجاعة، وهو لا يدري أن الفقر نتيجة للحرب، وأن من أسباب الحرب محاولة القضاء على الهويات الثقافية عبر القضاء على اللغة.

- التمييز ضد المرأة: الطفل في طفولته الأولى ملازم لامرأة (أم أو جدة أو مربية) ومن هناك تبدأ علاقته باللغة. وحرمانه من اللغة حرمان من مصدرها. وكم من الأبناء والبنات يُمنعون من رؤية أصحابهم لأن الأم لا تجيد اللغة السائدة، فتُوصف بأوصاف متحاملة.

13.4.2 الإطار

الموضوع **حق إنساني** نصت عليه المواثيق الدولية (ومنها العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) ونص عليه دستور 2005، وأدعو إلى تضمينه في الدستور الديمقراطي القادم. ومقاربتي له ليست تكتيكاً مرحلياً ولا علاقة لها بمواجهة أي دين أو تيار سياسي أو قومي.

وأُتبنى مفهوم «الموزايكا الثقافية» وتفاعل الثقافات واللغات الحر، وأرفض بتاتاً مفهوم المركزية الثقافية ودولة «بوتقة الانصهار» التي تسعى فيها الدولة لصهر الجميع في بوتقة واحدة بأيديولوجية واحدة وثقافة واحدة، وهو ما فعلته الدولة السودانية المركزية في كل تاريخها.

13.4.3 مشروع اللغات القومية

الهدف: ترقية اللغات السودانية وتطويرها والتعبير بها كتابياً وشفاهياً وتوثيقها بكل أشكال التوثيق الحديثة.

الأدوات:

- توثيق كل اللغات السودانية: توثيق أصواتها، وتوفير دراسات علمية وصفية عن قواعدها، وإيجاد قواميس لجميع اللغات، بالتعاون مع الجهات المختصة محلياً وإقليمياً وعالمياً.
 - تدريس اللغات السودانية كمادة دراسية في مرحلة الأساس، في المحليات والأقاليم التي تشكل فيها اللغة المعنية أغلبية أو وجوداً معتبراً.
 - تمثيل كل الثقافات في البرنامج التعليمي دون تهميش أو تجاهل أو إبعاد لأي لغة أو نص يُكتب بأي لغة ثبتت سودانية متحدثها.
 - أقسام لتدريس اللغات السودانية والأفريقية ببعض الجامعات والمعاهد العليا.
- واللهجات العربية السودانية معنية بهذا الاهتمام أيضاً — فهي في حاجة إلى توثيق وتطوير وترقية لأنها ستضيع أمام سطوة لهجة أهل الخرطوم، ولهجة الخرطوم نفسها تحتاج دراسة وعناية لأنها مهددة بغزو الإعلام والهجرة. ولا يوجد بيت في السودان يذهب أطفاله إلى المدارس وهم يتكلمون لغة المتنبي؛ فاللغة العربية الكلاسيكية — لغة المنهج — عقبة أمام المعلم غير المختص والتلميذ على حد سواء.

13.4.4 مشروع اللغة الأم

أُتفق تماماً مع منظمة اليونسكو في ضرورة أن يتعلم الطفل بلغته الأم عند خروجه من البيت إلى المدرسة أول مرة، كيلا يكون التحول صادمًا. والأدلة:

- الأطفال الذين يبدأون الدراسة بلغاتهم الأم يكون أداؤهم أفضل ممن تبدأ الدراسة عندهم بلغة جديدة.
- في محو الأمية: من يبدأ بلغته الأم يتعلم بطريقة أسرع وأفضل.

- التعلم باللغة الأم يضع حداً للشعور بالتفاضل بين الأطفال.
 - ويقضي على ظاهرة الخوف من المدرسة، لأن المدرسة تصبح امتداداً طبيعياً للبيت.
- التنفيذ:** توفير المواد وإعداد المناهج وتأهيل المعلمين للقيام بهذا الدور على المستوى الوطني، مع برامج تدريبية مصغرة تسبق التعميم.

13.4.5 اللغات الأجنبية والاحتفاء

- الإنجليزية إلزامية بجودة عالية من مراحل مبكرة، فهي بوابة العلم والعمل والاندماج القاري.
 - تشجيع الفرنسية والسواحيلية لعمقنا الأفريقي.
 - الاحتفال الرسمي السنوي باليوم العالمي للغة الأم (21 فبراير)، عبر المؤسسات الوطنية والجمعيات والمنظمات، وتشجيع الطلاب على التحدث بلغاتهم وسرد الحكايات بها، وأنشطة ثقافية من أفلام ومسرح وموسيقى.
- وأخيراً: بعد أن نتاح الفرص لجميع اللغات وتشكل حضوراً غير خجول، حينها فقط (إن غابت لغة) نستطيع أن نقول إنها ماتت موتاً طبيعياً، فينتفي القهر والشعور بالظلم.

13.5 التعليم الفني والمهني

الموقف: ظللت أدعو إلى إعادة وتطوير التعليم الفني بوصفه رافعة مهمة لأي نمو اقتصادي قادم، وخصوصاً في المجالات الصناعية والحرفية والزراعية. وإهمال هذه القضية عند الحديث عن التعليم يعبر عن ضحالة الطرح.

الأدوات:

- معاهد تقنية في كل إقليم، مرتبطة مباشرة بالتجمعات الاقتصادية وممرات النمو.
- معهد SHAHTI للتدريب المهني الزراعي والآليات الثقيلة بوصفه نموذجاً يُحتذى في ربط الشهادة برخصة المزاولة.
- التلمذة الصناعية والتدريب أثناء العمل بشراكة إلزامية مع القطاع الخاص.
- إعادة الاعتبار الاجتماعي للتعليم الفني، وهذا تحدٍّ ثقافي لا إداري: يُعالج بأن يصبح خريج التعليم الفني أعلى دخلاً من خريج كليات نظرية مكتظة.
- مسارات جسرية تتيح للخريج الفني مواصلة التعليم العالي إن أراد، فلا يكون التعليم الفني طريقاً مسدوداً.

13.6 التعليم العالي والبحث العلمي

13.6.1 معالجة التضخم الكمي

- مراجعة شاملة لسياسة التوسع في الجامعات ومعالجة التحول الاستثماري الذي أهدر الجودة.
- معايير اعتماد أكاديمي صارمة، وإغلاق أو دمج المؤسسات التي لا تستوفيها.
- ربط أعداد القبول في كل تخصص بحاجة سوق العمل والقدرة الاستيعابية الفعلية.

- إعادة التوازن لصالح التخصصات العلمية والتطبيقية والفنية.

13.6.2 الحرية والحكم الذاتي

- الحكم الذاتي الأكاديمي للجامعات: انتخاب القيادات الأكاديمية، واستقلال القرار العلمي.
- الحرية الأكاديمية وحماية الباحثين.
- الاتحادات الطلابية الحرة وحرية النشاط الجامعي.
- إنهاء الأمانة ومنع وجود أي جهاز أمني داخل الحرم الجامعي.

13.6.3 البحث العلمي

- صندوق وطني للبحث العلمي بنسبة مخصصة ومتصاعدة من الناتج.
- ربط البحث بالإنتاج: مكاتب نقل التكنولوجيا، وحاضنات أعمال جامعية، وتمويل مشترك من القطاع الخاص.
- أولويات بحثية وطنية معلنة: الزراعة المطرية والذكية مناخياً، الأمراض المستوطنة، الطاقة الشمسية، المعادن، المياه، اللغات السودانية، السلام والدراسات الاجتماعية.
- محطات أبحاث تطبيقية في مناطق الإنتاج لا في العاصمة وحدها.

13.6.4 استعادة الكفاءات

- حوافز عودة، واعتراف بالشهادات الأجنبية، ومسارات تعيين مباشر للكفاءات المشهود لها.
- صيغ للاستفادة من بُعد: أستاذ زائر افتراضي، إشراف مشترك على الرسائل، مشاريع بحثية مشتركة، لمن لا يستطيع العودة.
- شبكة أكاديمي المهجر.

13.7 صندوق وطني للتعليم ومحاربة البطالة

إن البطالة ليست مشكلة الحكومة وحدها، وإنما هي مشكلة المجتمع كله. ولا يمكن حلها إذا بقي تمويلها رهيناً لموازنة عامة ضعيفة ومتقلبة. لذلك أقترح صندوقاً قومياً لتطوير التعليم ومحاربة البطالة، منفصلاً عن الموازنة، يستثمر أمواله ويخصص عائدها لهذا الغرض.

مصادر تمويله متعددة، لأن الاعتماد على مصدر واحد يقود إلى الفشل: مساهمات رمزية من العاملين والشركات، ودمغة تعليمية، وعائد استثمارات الصندوق نفسه.

وأذرع أربع: ذراع لتطوير التعليم (المعلمون، والكتاب، والتغذية المدرسية، والعيادة المدرسية)؛ ووكالة لتأهيل الخريجين بدورات تسد الفجوة بين الشهادة وسوق العمل؛ وذراع للتشغيل يساعد الخريجين على الحصول على وظائف في الداخل، وعقود عمل منظمة في الخارج تحمي حقوق العامل السوداني، ومنحاً غير مستردة لمن يريد أن يبدأ مشروعه؛ وذراع استثماري ينشئ مشاريع تشغل الخريجين وتمول الصندوق.

وإصلاح تمويل مشروعات الخريجين: فالنظام الحالي يخدم القادرين على تقديم الضمانات البنكية، ويمنح الآخرين مبالغ لا تكفي، ثم يلاحقهم قضائياً عند التعثر. والبديل: ضمانات جماعية أو من الصندوق، وتمويل يطابق دراسة الجدوى، وفترة سماح، وإرشاد فني، وإعادة جدولة بدل السجن.

13.8 العلوم والتكنولوجيا

استراتيجية وطنية للعلوم والتقنية والابتكار مرتبطة بخطط التنمية؛ وسياسة وطنية للذكاء الاصطناعي وإطار أخلاقي لاستخدامه؛ والمهارات الرقمية مادة أساسية منذ المرحلة الابتدائية؛ وحاضنات للشركات الناشئة وصندوق وطني لتمويلها؛ وتشجيع تصدير الخدمات الرقمية التي يمكن أن تبدأ خلال أشهر.

13.9 المؤتمر القومي للتعليم والتقنية

أدعو لعقد مؤتمر قومي للتعليم والتقنية، على غرار المؤتمرات القومية الأخرى التي تدعو إليها هذه الرؤية: الدستوري، والقانوني، والإداري، والاقتصادي، ومؤتمر السلام الأهلي.

مهمته: مناقشة كل قضايا التعليم ووضع الحلول لها، ومن بينها إصلاح أو تغيير المناهج، بمشاركة التربويين والمتخصصين والمجتمع المدني والخبراء الدوليين من دول حققت نهضة تعليمية.

ويُعد المؤتمر ضمن المسار الأوسع للحوار الوطني وليس بديلاً عنه، وتُحال مخرجاته إلى الجمعية التأسيسية الانتقالية لتتحول إلى قوانين وخطط بجدول زمني.

الفصل الرابع عشر: الصحة وصحة البيئة

المبدأ الحاكم للفصل: إن الصحة ليست خدمة تُشتري، وإنما هي شرط من شروط المواطنة. والمواطن الذي لا يجد علاجاً لطفله لا يشعر بأن له دولة. وقد جعلت الحرب هذا الملف ملف إنقاذ حياة لا ملف تطوير خدمات، وأعالجه على هذا الأساس.

14.1 التشخيص

14.1.1 ما أحدثته الحرب

- انهيار أكثر من 80% من المرافق الصحية في مناطق النزاع، واختفاء شبه تام للخدمات الأساسية في مناطق واسعة.
- مجاعة وسوء تغذية حاد، مع خسائر فادحة في أرواح الرضع والأطفال.
- انهيار سلسلة الإمداد الدوائي، وتدمير أكثر من اثني عشر مصنع أدوية كلياً أو جزئياً، ما أنتج أزمة دواء وطنية.
- أوبئة متكررة: الكوليرا، الملاريا، حمى الضنك، والحميات النزفية، في بيئة انهيارت فيها مياه الشرب والصرف الصحي.
- هجرة واسعة للكوادر الطبية.
- إصابات حرب دائمة: آلاف من مبتوري الأطراف وذوي الإعاقات المستحدثة، فئة جديدة كبيرة تحتاج تأهيلاً مدى الحياة.
- كارثة صحة نفسية غير معلنة: ملايين تعرضوا للنزوح والفقد والعنف، من بينهم أطفال وضحايا عنف جنسي ومقاتلون سابقون.

14.1.2 الأزمة البنيوية السابقة للحرب

ازدواج المنظومة: انتشار المستشفيات الاستثمارية لعلاج شريحة متخمة بالثراء قادرة على الدفع، مقابل انهيار المستشفيات العامة بدرجة تجعل مجرد اللجوء إليها أمراً مربحاً.

نزيف الكوادر: تخرج آلاف الأطباء والطبيبات سنوياً دون تأهيل المرافق لعملهم ولا توفير شروط خدمة جيدة لهم، فالنتيجة هجرة منظمة لأحسن الكفاءات.

ضعف البنية المخبرية: افتقار إلى المعامل الطبية المتخصصة، واستيراد الدواء من كل أنحاء العالم دون رقابة كافية.

الأمراض المستوطنة المتوطنة منذ عقود دون برامج قضاء نهائي.

أسباب مرضية جديدة:

- تلوث الإشعاع في مناطق التنقيب عن اليورانيوم والنفط دون مراعاة الانعكاسات السالبة، وعدم التقيد بقواعد الأمن والسلامة.
 - اشتباه دفن نفايات سامة في أجزاء من القطر، وخصوصاً الإقليم الشمالي، ودورها المحتمل في ازدياد السرطانات.
 - الزئبق والسيانيد في التعدين التقليدي.
 - زراعة الألغام، وحرق الأخضر واليابس، وحالات الجوع والخوف والمرض النفسي المصاحبة للحروب.
 - دخول أمراض جديدة وانتشار أمراض خطيرة في دول الجوار.
- وبذلك أصبح السودان من الدول المهددة صحياً وبيئياً وسكانياً.

14.2 البرنامج الصحي العاجل (24 شهراً)

14.2.1 مواجهة المجاعة وسوء التغذية — الأولوية المطلقة

- مسح تغذوي عاجل وخرائط للمناطق الأشد تأثراً.
- مراكز تغذية علاجية للأطفال دون الخامسة والحوامل والمرضعات، بالأغذية العلاجية الجاهزة.
- برنامج تغذية مدرسية فوري، فهو أسرع طريق للوصول إلى الأطفال.
- ربط الإغاثة بالإنتاج: توزيع التقاوي والأدوات مع الغذاء، فالإغاثة التي لا تنتهي تصنع اعتماداً دائماً.

14.2.2 استعادة تشغيل المنظومة

الإجراء	المضمون
المستشفيات المرجعية	حصر وترميم وتشغيل مستشفى مرجعي عامل على الأقل في كل ولاية/إقليم
سلسلة إمداد طارئة	خط إمداد دوائي مؤمن، ومخزون استراتيجي، وتنسيق مع المنظمات الدولية
حملات تحصين شاملة	لاستدراك سنوات الانقطاع ومنع عودة الأمراض المستأصلة
المستشفيات المتحركة	وحدات مجهزة تجهيزاً عالياً للأقاليم النائية ومواقع النزوح
الفرق الطبية المتنقلة	تصل إلى المناطق التي لا تصلها المرافق الثابتة
مكافحة الأوبئة	منظومة إنذار مبكر، ومختبرات ميدانية، وفرق استجابة سريعة
حماية المنشآت الصحية	إخراج كل القوات من المستشفيات والمرافق الصحية وتجريم استهدافها

14.2.3 الصحة النفسية

أضع الصحة النفسية في البرنامج العاجل وليس في برامج المدى الطويل، لأن تأجيلها يُنتج جيلاً مصدوماً يعيد إنتاج العنف:

- الدعم النفسي-الاجتماعي في مواقع النزوح والمدارس عبر كوادِر مدربة (لا أطباء نفسيين حصراً، النموذج المجتمعي أسرع وأوسع).
- برامج متخصصة لضحايا العنف الجنسي: علاج، ودعم نفسي، وسرية تامة، ومحاربة الوصم.
- برامج للأطفال الناجين وغير المصحوبين والمجنّدين سابقاً.
- برامج للمقاتلين السابقين ضمن DDR، فالتحول من ثقافة الحرب إلى ثقافة المواطنة يحتاج دعماً نفسياً لا تدريباً مهنيّاً فقط.
- إدماج الصحة النفسية في الرعاية الأولية بدل حصرها في مستشفيات متخصصة قليلة.

14.2.4 إصابات الحرب والتأهيل

- مراكز أطراف صناعية وتأهيل حركي في كل إقليم.
- برنامج وطني لذوي الإعاقة المستحدثة يشمل التأهيل المهني وإمكانية الوصول والدمج.
- تطهير المتفجرات والألغام بوصفه إجراءً صحياً وزراعياً وأمنياً في آن.

14.3 الأهداف الصحية طويلة المدى

الهدف العام: بناء مواطن صحيح البدن، والارتفاع بمتوسط العمر المتوقع في السودان، ويتحقق عبر:

الهدف	المضمون
متوسط العمر المتوقع	الارتفاع به إلى ما لا يقل عن 65 عاماً للرجال و70 عاماً للنساء
وفيات المواليد	الخفض إلى أقل من 10 لكل ألف مولود (من مستويات تجاوزت 80 في الألف)
وفيات الأمهات	خفض كبير عبر رعاية الحمل والولادة المؤمّنة
الأمراض المستوطنة	مشاريع قومية للقضاء عليها، يتضافر فيها الجهد الحكومي مع الجهد الأهلي والمبادرات الخاصة
التحصين	تغطية شاملة تقترب من 100%

(المؤشرات الأساسية تحتاج إعادة قياس بعد الحرب؛ الأرقام السابقة تعود لما قبلها ولا يُعتمد عليها اليوم. ألتزم بمسح صحي وطني خلال السنتين الأوليين.)

14.4 البنية التحتية الصحية

14.4.1 قاعدة التغطية الجغرافية

مستوصف واحد في كل دائرة قطرها 20 كيلومتراً.

هذه هي القاعدة الحاكمة لتوزيع الرعاية الأولية، وتعني أن لا يبعد أي مواطن عن مرفق صحي أكثر من مسافة يمكن قطعها في وقت معقول.

14.4.2 الهرم الصحي

المستوى	المرفق	الوظيفة
الأول	شفخانة / مركز صحي أولي	الرعاية الأساسية، التطعيم، صحة الأم والطفل، الكشف المبكر
الثاني	مستوصف / مستشفى ريفي	العلاج العام، الولادات، الحالات الطارئة
الثالث	مستشفى محلية	التخصصات الأساسية، الجراحة العامة، المعمل والأشعة
الرابع	مستشفى إقليمي مرجعي	التخصصات الدقيقة، العناية المركزة، التعليم الطبي
الخامس	مراكز وطنية متخصصة	القلب، الأورام، الكلى، الأعصاب، زراعة الأعضاء

مع أولوية للتوسع في: مستشفيات صحة الطفل والأمومة، والأمراض المستوطنة، وأمراض العوز والتخلف الاجتماعي.

14.4.3 المختبرات والدم

- المعمل المرجعي الوطني ومعامل إقليمية متخصصة، فبدونها لا تشخيص دقيق ولا مراقبة أوبئة.
- بنك الدم الوطني وشبكة فروع إقليمية.
- مختبرات مراقبة جودة الدواء والغذاء.

14.5 التمويل ونموذج التغطية

14.5.1 المبدأ

10% من الميزانية العامة للصحة.

ما تلتزم به الدولة صراحةً:

1. العلاج المجاني المتطور وبأحدث الأجهزة، وفي مستشفيات ومراكز صحية معدة إعداداً ممتازاً، للأطفال والأمهات حتى سن المدرسة، ضمن إطار برامج حكومية.
 2. العلاج المجاني في مجال الخدمات الصحية الأساسية لكل المواطنين.
- وما لا تشمله المجانية، وأقولها صراحة تجنباً للوعود الفارغة:
- العمليات المعقدة وعالية التكلفة.
 - الخدمات الصحية الإضافية غير المتعلقة بخطر مباشر على الصحة: جراحات التجميل، معالجة السممة التجميلية، معالجات فترة النقاهة الاختيارية.

14.5.2 التأمين الصحي الشامل

المسار: التوسع التدريجي من التغطية الإلزامية للعاملين في القطاعين العام والخاص، إلى الفئات غير الرسمية والريفية بمساهمة مدعومة من الدولة، وصولاً إلى تغطية شاملة.

مصادر التمويل: مساهمات العاملين وأصحاب العمل + مخصص من الميزانية العامة للفئات غير القادرة + نسبة من ضرائب مخصصة (التبغ مثلاً) + دعم الشركاء في المرحلة الانتقالية.

الشرط الحاكم: ألا يتحول التأمين إلى أداة إقصاء، أي ألا يُحرم غير المؤمن من الخدمات الأساسية. فالتأمين وسيلة تمويل وليس شرطاً للعلاج.

14.5.3 تنظيم القطاع الخاص

- ترخيص ومعايير جودة إلزامية للمستشفيات الخاصة والاستثمارية.
 - تسعيرة منظمة معلنة ومنع الجباية العشوائية.
 - إلزام بنسبة من الأسرة للحالات الطارئة وغير القادرين.
 - منع اشتراط الدفع قبل إنقاذ الحياة، وتجريمه.
 - منع تضارب المصالح: الطبيب الحكومي الذي يحوّل مرضاه إلى عيادته الخاصة يخضع لمساءلة.
- الموقف: لا أعادي القطاع الخاص الصحي ولا أمنعه، لكنني أرفض أن تصبح الصحة سلعة يُقاس الحق فيها بالقدرة على الدفع.

14.6 الكوادر الصحية

وقف النزيف أولاً:

- شروط خدمة وأجور تجعل البقاء خياراً معقولاً.

- السكن والأمن المهني وحماية الطواقم من الاعتداء.
 - مسار مهني وتخصصي واضح داخل البلاد بدل اشتراط السفر للتخصص.
- العدالة في التوزيع:**

- حوافز مالية وسكنية وترقوية للخدمة في الأطراف، بالتحفيز لا بالإجبار وحده.
 - الكادر الوسيط: مساعدون طبيون، وقابلات، وفنيو مختبر وأشعة، وزائرات صحيات، وهذا أسرع وأرخص طريق لتغطية الريف، والاعتماد على الأطباء وحدهم يترك الأطراف بلا خدمة عقوداً.
 - التعليم الطبي الموزع: كليات ومعاهد صحية في الأقاليم لا في المركز وحده، فالخريج من الإقليم أكثر ميلاً للبقاء فيه.
- استعادة المهاجرين:** مسارات عودة، وعودة مؤقتة للتدريب والجراحات التخصصية، وشبكة استشارات عن بُعد.

14.7 الدواء

- سياسة دوائية وطنية وقائمة أدوية أساسية مُلزمة.
- التصنيع الدوائي المحلي هدف استراتيجي وأمني لا تجاري فقط: إعادة بناء المصانع المدمرة، وحوافز للاستثمار، وشراكات نقل تكنولوجيا، والبدء بالأدوية الأساسية والمحاليل والمستلزمات.
- ضبط الأسعار ومكافحة الدواء المغشوش والمهرب.
- المخزون الاستراتيجي من الأدوية واللقاحات ومستلزمات الطوارئ.
- الشراء الموحد لخفض الكلفة، والانضمام لمنصات الشراء الإقليمية الأفريقية.

14.8 الصحة العامة والوقاية

فلسفة القسم: إن الجنيه المنفق على الوقاية يوفر عشرة جنيهات على العلاج. وأغلب أعباء المرض في السودان قابلة للوقاية.

- الأمن الصحي ومكافحة الأوبئة: منظومة إنذار مبكر، وقانون صحة عامة حديث، وخطة استعداد للجوائح (دروس كوفيد-19 ماثلة).
- صحة الأم والطفل والصحة الإنجابية: رعاية الحمل، والولادة المؤمنة، والمباعدة بين الولادات، وتغذية الحوامل.
- مكافحة ختان الإناث: بالقانون والتوعية معاً، التشريع وحده لا يكفي، والتوعية وحدها بطيئة.
- مكافحة زواج الأطفال.
- مكافحة التدخين والمخدرات: ضرائب مرتفعة، ومنع الإعلان، وبرامج علاج الإدمان وإعادة التأهيل.
- الأمراض غير السارية: السكري وضغط الدم والأورام، الكشف المبكر وتوفير الأدوية المزممة.
- التوعية الصحية عبر المدرسة والإعلام والمساجد والكنائس والإدارات الأهلية.
- صحة وسلامة المهن: خصوصاً في التعدين والزراعة والصناعة.

14.9 صحة البيئة

14.9.1 المياه — حق دستوري

المشكلة: إن شح المياه مشكلة كبرى في المناطق النائية. والمياه الجوفية التي يستهلكها الناس عموماً مالحة أو شبه مالحة، وذات تركيز عالٍ من الأملاح والمعادن الخطرة على صحة الإنسان والحيوان، ولذلك تكون الآبار الأعمق هي الحل الوحيد الممكن في كثير من المناطق.

الآثار المرصودة:

- عبء مضاعف على النساء والأطفال: النساء مسؤولات عن جلب الماء من مسافات بعيدة (تصل في بعض المناطق إلى نحو خمسة كيلومترات يومياً) فلا يستطعن مغادرة بيوتهن حتى للمناسبات الاجتماعية، ويُحرمن من أنشطة إدراج الدخل. ويشارك الأطفال في جلب الماء أحياناً حتى ساعات الليل، فيضخّون بدراساتهم، وتنقطع الفتيات عن المدرسة.
- الأمراض المنقولة بالمياه: الإسهالات، والديدان، والتيفويد، والتهاب الكبد، وهي شديدة الفتك بالأطفال.
- الاضطراب للشرب من مصادر غير محمية يشاركها الناس مع الحيوانات في مواسم الجفاف.

البرنامج:

المكوّن	المضمون
الآبار العميقة	برنامج وطني لحفر الآبار في المناطق ذات النقص الحرج
المضخات الشمسية	بديل مستدام منخفض الكلفة التشغيلية للمضخات العاملة بالوقود
الخزانات والشبكات القروية	تخزين وتوزيع داخل القرى لتقصير مسافة الجلب
محطات التنقية	لمعالجة الملوحة والتلوث (وترتبط بتوفر الطاقة)
الحصاد المائي	حفائر ومقابض مائية صغيرة على الخيران والأنهار
الصيانة المجتمعية	لجان مياه محلية مدربة وقطع غيار متاحة — فأغلب المشاريع تفشل بعد سنتين لانعدام الصيانة لا لسوء التنفيذ

14.9.2 الصرف الصحي والنفايات

- خطط صرف صحي للمدن ضمن إعادة الإعمار، لا إعادة بناء مدينة بلا شبكة صرف.
- مراحيض محسّنة في الريف وبرامج إنهاء التغوط في العراء.
- إدارة النفايات الصلبة: جمع، وفرز، وإعادة تدوير، ومدافن صحية.
- النفايات الطبية: معالجة منفصلة إلزامية.

14.9.3 التلوث والإشعاع

مطلب صريح: فتح تحقيق وطني مستقل ونشر نتائجه في ملف الإشعاع والنفايات السامة والاشتباه في دفنها في أجزاء من البلاد، وفي علاقة ذلك بازدياد السرطانات، وفي آثار التنقيب عن اليورانيوم والنفط دون التقيد بقواعد الأمن والسلامة.

وأربط ذلك بـ:

- الحظر التدريجي للزئبق في التعدين واستبداله بتقنيات آمنة.
- مراقبة جودة المياه والهواء حول مواقع التعدين والصناعة.
- إلزام الشركات بإعادة تأهيل الأراضي المستخدمة.
- تلوث الهواء والتربة ومعايير انبعاثات للمصانع والمركبات.

14.9.4 التصحر والغابات

- الحزام الأخضر ومكافحة زحف الرمال.
- إعادة التشجير وحماية الغابات من القطع الجائر، والحاميات الحدودية والحرس الوطني يشاركان في ذلك.
- بدائل طاقة الطهي (الغاز الحيوي والشمسي) لوقف قطع الأشجار للفحم.
- حماية حزام الصمغ العربي بوصفه ثروة اقتصادية وحاجزاً بيئياً في آن.

14.9.5 التغير المناخي

- استراتيجية وطنية للتكيف قبل التخفيف، فالسودان مساهمته في الانبعاثات ضئيلة وتأثيره بالغ.
- الزراعة الذكية مناخياً وأصناف مقاومة للجفاف.
- إدارة الفيضانات وأنظمة إنذار مبكر، بعد تكرار كوارث الفيضانات.
- التمويل المناخي: الوصول إلى الصناديق الدولية، والمطالبة بحقوق السودان في التعويض المناخي بوصفه من أشد المتضررين وأقل المتسببين.
- حماية التنوع الأحيائي والمحميات: الدندر، سنقريب ودنقناب البحريتان، ومحميات أخرى.

14.9.6 تقييم الأثر البيئي

تقييم أثر بيئي واجتماعي إلزامي لكل مشروع كبير، منشور علناً وقابل للطعن أمام القضاء، ويسري على مشاريع الدولة والقطاع الخاص والشركاء الدوليين بلا استثناء.

14.10 الحوكمة الصحية

- وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية والتنمية البشرية مع توزيع اتحادي/إقليمي واضح للاختصاصات.
- مجلس صحي وطني يضم المهنيين والنقابات والمجتمع المدني بصفة استشارية مسموعة.

- نظام معلومات صحية رقمي: سجل إلكتروني مرتبط بـ SudanID، ولوحة مؤشرات وطنية منشورة.
- الشفافية في المشتريات الصحية والدوائية، وهي من أكبر بؤر الفساد في كل الأنظمة الصحية.
- آلية شكاوى المرضى وحماية حقوق المريض.

الفصل الخامس عشر: القضايا الاجتماعية

المبدأ الحاكم للفصل: إذا كان توفير الحريات العامة والفردية هو معيار ديمقراطية الدولة ودستوريتها، فإن تحقيق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية هو معيار عدالتها. والدولة التي تضمن حرية التعبير ولا تضمن الماء والسكن والدواء لم تنجز نصف مهمتها.

15.1 فلسفة السياسة الاجتماعية

لا تقوم سياساتي الاجتماعية على أيديولوجيات جامدة أو على منطلق عاطفي، وإنما وفق قناعة راسخة بأن العدالة الاجتماعية أصبحت واجباً يفرضه تطور المجتمعات ومبادئ التعايش الإنساني السلمي القائم على التضامن والموازنة واحترام كرامة الإنسان.

الهدفان المركزيان:

1. تحقيق الأمن الاجتماعي وتأهيل ما خربته الحروب والأنظمة الفاشلة.
 2. توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين بما يكفل الكرامة الإنسانية.
- والأداة: تقليص الهوة بين الأغنياء والفقراء عبر توفير الفرص المتساوية، وعبر رفع الحدود الدنيا للضمانات الاجتماعية إلى حدود أعلى باستمرار، وعبر سن التشريعات التي تحفظ حقوق المخدمين والمستخدمين معاً.

15.2 الأمن الاجتماعي: الحقوق الأربعة

تكون الأولوية لتوفير المياه والسكن والطاقة والبيئة الصحية لكل مواطن كحق دستوري.

15.2.1 المياه

مياه الشرب الآمنة حق دستوري لا خدمة تُمنح، وقد عرضتُ برنامجها في فصل الصحة وصحة البيئة.

15.2.2 الطاقة المنزلية

- كهربة الريف عبر الشبكات الشمسية الموزعة بدل انتظار امتداد الشبكة القومية.
- بدائل طاقة الطهي: الغاز الحيوي، والمواقد المحسنة، والغاز المدعوم، وهذا يخدم ثلاثة أهداف معاً: صحة النساء (تلوث الهواء الداخلي)، ووقف قطع الأشجار، وتوفير وقت المرأة.

15.2.3 السكن

التشخيص: هناك أزمة سكن مزمنة فاقمتها الحرب بتدمير عشرات الآلاف من الوحدات ونزوح الملايين.

البرنامج:

- الإسكان الاجتماعي بمواد بناء محلية وتصميمات مناسبة للمناخ.
- تمليك الأراضي السكنية للأسر بأسعار رمزية وبشروط بناء زمنية.
- التمويل العقاري الميسر طويل الأجل.
- إعادة الإعمار السكني في المناطق المدمرة بخطط عمرانية جديدة لا ترميماً للفوضى السابقة.
- معالجة العشوائيات بالترقية والتخطيط لا بالإزالة القسرية.
- حماية حقوق المستأجرين وضبط سوق الإيجار.

15.3 الحماية الاجتماعية

15.3.1 المنظومة المقترحة

الأداة	الفئة المستهدفة
التحويلات النقدية	الأسر الأشد فقراً، مشروطة أحياناً بالتعليم والتحصين
المعاشات وضمن الشيخوخة	كبار السن، بما يشمل غير العاملين في القطاع الرسمي
إعانة الإعاقة	ذوو الإعاقة، مع أولوية لمصابي الحرب
إعانة الأسر المعيلة	النساء المعيلات والأيتام
التأمين الصحي	الجميع
إعانة البطالة المؤقتة	العاطلون المسجلون، مرتبطة بالتدريب

الأداة التمكينية: الربط بالهوية الرقمية **SudanID** والسجل الاجتماعي الموحد، وهو ما يجعل الاستهداف الدقيق والصرف المباشر ممكنين لأول مرة، ويقطع على الوسطاء والمحسوبية.

15.3.2 مفهوم التوفير الشامل

في سياق ما بعد الحرب، تُطرح فكرة منظومة توفير شامل تضمن الوصول إلى الأساسيات: الغذاء، والمأوى، والرعاية الصحية، والتعليم.

المبررات: معالجة الاحتياجات الفورية، وخفض التفاوت، وإعادة بناء الثقة في الحكم، وهذه الأخيرة هي الأهم سياسياً: الدولة التي توصل خدمة ملموسة لكل مواطن تستعيد شرعيتها أسرع من أي خطاب.

الجدل حول الشمول والاستهداف: الشمول أبسط إدارياً وأقل وصماً وأصعب على الفساد؛ والاستهداف أرخص لكنه يحتاج بيانات دقيقة وجهازاً إدارياً كفوئاً، وكلاهما غير متوفر الآن. **موقف:** البدء بالشمول في الخدمات (الصحة والتعليم والمياه) وبلاستهداف في النقد، مع التوسع التدريجي بحسب القدرة المالية وجودة السجل الاجتماعي.

15.3.3 الدخل الأساسي المضمون

أُطرح للنقاش الجاد فكرة «الدخل الأساسي المضمون»، أي دفع 50 دولاراً شهرياً لكل شخص بالغ، يحل تدريجياً محل نظم الدعم المتفرقة. وهي فكرة ليبرالية الجذور، أول من طرحها **توماس بين** عام 1795، وجُرِّبَت في أماكن عدة بنتائج مشجعة.

موقف: أدرج الفكرة مساراً قابلاً للتطبيق التدريجي لا وعداً فورياً. فالتطبيق الشامل يكلف نحو 17 مليار دولار سنوياً (نحو 28% من الناتج المحلي لعام 2025) بينما تكلف تجربة رائدة لعشرة آلاف أسرة لمدة سنتين نحو 36 مليون دولار. لذلك أبدأ بالتجربة الرائدة مع قياس علمي مستقل، ثم أقرر التوسع أو التعديل على أساس النتائج. ولا يُطلق البرنامج الشامل قبل استقرار عائدات الموارد في الخزينة.

(الجذور الفكرية والتجارب المقارنة ومقترحات التمويل وتصميم التجربة الرائدة مفصلة في الملحق الحادي عشر.)

15.4 استراتيجية إزالة الفقر

- التنمية الريفية محوراً رئيسياً لا فرعاً: فأغلب الفقر سوداني ريفي، ومعالجته في المدن معالجة للأعراض.
- ربط الحماية الاجتماعية بالإنتاج لا بالإعالة الدائمة: التحويل النقدي يرافقه تدريب أو مدخل إنتاج أو فرصة عمل.
- التمويل الأصغر والادخار المجتمعي، بشروط ميسرة وضمانات بديلة.
- الأشغال العامة كثيفة العمالة في الإعمار والطرق والتشجير وحفر الآبار.
- بؤر التخلف والنزاع: برامج مستهدفة في المناطق التي تجمع بين الفقر والنزاع، فالتنمية هناك إجراء أمني.

15.5 النازحون واللاجئون

إلى جانب ما عرضته في فصل الحرب والسلام عن العودة والإدماج: حياة كريمة في المعسكرات الآن (ماء وصحة وتعليم وأمن وخصوصية) دون انتظار العودة؛ وحماية خاصة للنساء والفتيات بالإنارة ودورات المياه الآمنة وآليات الإبلاغ عن العنف؛ واستمرار التقليد السوداني الأصيل في استضافة اللاجئين من دول الجوار، مع دعم دولي عادل؛ وحماية قنصلية وتعليم ومعادلة شهادات للسودانيين اللاجئين في الخارج.

15.6 قضايا المرأة

15.6.1 التشخيص

لا تزال المرأة السودانية تعاني من وضع قانوني واجتماعي واقتصادي وثقافي لا يتناسب البتة مع إسهامها الكبير في الاقتصاد المعيشي والعمل السياسي، ولا مع دورها الاجتماعي الخطير في الأسرة والمجتمع. ورغم ذلك ألحظ ثورة اجتماعية نسوية عفوية تعمل تحت السطح وتتبدى إرهاباتها في أكثر من مجال خلال العقدين الأخيرين. وتتجلى في:

- إسهام المرأة المّطرّد في كسب العيش نتيجة الهجرة والحرب والأزمة المعيشية.
- التوجه نحو التحصيل الأكاديمي وارتفاع نسبة التعليم العالي وسط النساء.
- الدخول الكاسح للنساء في مجالات العمل الثقافي والمدني والإبداعي والبحثي.
- الإضافة النوعية للكوادر الشبابية النسائية في التكوينات السياسية والمدنية الجديدة.

وأؤمن أن للمرأة السودانية دوراً أساسياً في تحقيق السلام والديمقراطية والتنمية، وبحقها المتساوي في كل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وبضرورة إشراكها في مواقع اتخاذ القرار على المستويين الاتحادي والإقليمي.

15.6.2 البرنامج

المساواة القانونية:

- ضمان مساواة المرأة والرجل أمام القانون في كل الحقوق والواجبات، بالنص غير المشروط على ذلك في الدستور وفي كل القوانين السارية.
- الالتزام بالاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) ورفع التحفظات عليها.
- قانون أحوال شخصية ديمقراطي مدني.
- جهاز خاص لضمان تنفيذ القانون، ورصد التمييز ضد المرأة، وتقديم المساعدات الفنية والقانونية للنساء.

مواجهة العنف:

- تشديد العقوبات على الاغتصاب والتحرش الجنسي والعنف ضد المرأة والطفل، وعدم سقوط هذه الجرائم بالتقادم.
- حماية ضحايا العنف الجنسي في الحرب: العلاج، والدعم النفسي، والتعويض، ومسار تقاض مبسط وسري، ومحاربة الوصم الاجتماعي.
- وقف الحروب الأهلية خطوة مهمة لحل مشاكل النساء، فالحروب خطر داهم على وضع المرأة وحقوقها وحياتها وكرامتها في مناطق العمليات وفي عموم البلاد، وتحرم النساء من فلذات أكبادهن من الشباب.
- ملاجئ آمنة وخطوط إبلاغ.

التمكين الاقتصادي:

- الوصول إلى الائتمان والأرض والمشاريع الصغيرة.

- برامج كسب العيش والادخار والتدريب عليها، وخصوصاً في الريف والمدن الصغيرة وأطراف البلاد.
- حماية حقوق المرأة العاملة والحامل والأم؛ إجازة أمومة مدفوعة، ودور حضنة، ومساواة في الأجر.
- الاعتراف بالعمل غير المأجور في الاقتصاد المعيشي وقياسه إحصائياً.

المشاركة السياسية:

- حصة لا تقل عن الثلث في مواقع القرار على كل المستويات.
 - تمثيل في لجان الحوار والدستور والعدالة الانتقالية.
 - دور المرأة في المنظومة الدفاعية: انخراط النساء في الحرس الوطني والخدمات المدنية والأجهزة، لا بوصفه إجراءً تقدمياً رمزياً، بل ضرورة وظيفية؛ فالمنظومة التي تستبعد المرأة تستبعد نصف مواردها البشرية وتضعف شرعيتها المجتمعية.
- برنامج قومي لإعادة البناء في المناطق المتأثرة بالحرب والمناطق الريفية، بتصميم يراعي احتياجات النساء.

15.7 الأسرة والطفولة

- قانون حماية الطفل ومحاكم ونيابات متخصصة.
- الأطفال المجددون: التسريح الفوري، وإعادة التأهيل، والدمج التعليمي والمجتمعي، ضمن DDR وبمسار خاص لا يخلطهم بالبالغين.
- الأطفال غير المصحوبين والمنفصلون عن ذويهم: التتبع وجمع الشمل، والكفالة الأسرية أولاً والمؤسسية آخراً.
- أطفال الشوارع: برامج إيواء وتعليم وتأهيل بدل الملاحقة الأمنية.
- مكافحة عمالة الأطفال بالتعليم والتغذية المدرسية والدعم الأسري، لا بالتجريم وحده، فعمالة الأطفال عرض للفقر.
- مكافحة زواج الأطفال: تحديد سن أدنى للزواج بالقانون، مع برامج توعية وإبقاء الفتيات في المدارس.
- دعم الأسرة: تشريعات تحمي وضع الأسرة وحقوقها، ودعم الأسر المعيلة.

15.8 الشباب: برنامج متكامل لجيل الحرب

إن الشباب ليسوا فئة ضمن الفئات، فأغلب السودانيين دون الثلاثين، وهم الذين قادوا ثورة ديسمبر، وهم الذين دفعوا الثمن الأكبر في الحرب، قتلاً وتجنيداً ونزوحاً وحرماناً من التعليم. ولذلك أطرح لهم برنامجاً متكاملًا بخمسة محاور، لا بنوداً متفرقة.

المحور الأول: التعليم والمهارات

- برنامج «الفرصة الثانية» لمن انقطعوا عن التعليم بسبب الحرب: مسارات مكثفة لإكمال التعليم العام أو الانتقال إلى التعليم الفني.
- التعليم الفني والتدريب المهني مرتبطاً بحاجات الإعمار: البناء، والكهرباء، والطاقة الشمسية، والميكانيكا، والزراعة الحديثة.
- المهارات الرقمية بوصفها مهارة أساسية لا ترفاً، عبر مراكز مجتمعية في كل محلية.

المحور الثاني: العمل والدخل

- بنك الشباب وتمويل المشاريع الصغيرة بضمانات بديلة.
- الأشغال العامة كثيفة العمالة في الإعمار، مع أولوية لتشغيل الشباب في مناطقهم.
- الاقتصاد الرقمي والعمل عن بُعد مدخلاً لتشغيل الشباب المتعلمين دون انتظار تعافي الاقتصاد المحلي.
- حاضنات الريادة في الجامعات والمدن الإقليمية.

المحور الثالث: المشاركة والقيادة

- حصة للشباب في مواقع القرار وفي الحوار الوطني.
- مجالس شبابية منتخبة على المستويين المحلي والإقليمي، بصفة استشارية ملزمة بالرد.
- خفض سن الترشح للمجالس المحلية والإقليمية، بما يفتح الباب أمام القيادات الشابة؛ ويُحسم السن في قانون الانتخابات.
- الاتحادات الطلابية الحرة، وحرية النشاط الجامعي، وإنهاء أمانة الجامعات.
- مدرسة الحكم الرشيد لتأهيل القيادات الشابة.

المحور الرابع: التعافي من الحرب

- الصحة النفسية للشباب أولوية في الرعاية الأولية والمدارس والجامعات، وهذا هو الملف الأخطر والأكثر إهمالاً.
- إدماج المقاتلين الشباب السابقين: فالشباب الذي حمل السلاح يواجه بعد الحرب سؤال الهوية الأصعب، «من أنا إذا لم أكن مقاتلاً؟». والدمج المؤسسي وحده لا يكفي؛ التحول من ثقافة الحرب إلى ثقافة المواطنة يحتاج تأهيلاً مهنيّاً وتعليماً ودعماً نفسياً ومسارات اندماج مجتمعي حقيقية. والشباب الذي لا يجد بديلاً عن حمل السلاح سيحمله مرة أخرى حين تتاح الفرصة.
- خدمة وطنية مدنية طوعية في الإعمار والتعليم والصحة، بحوافز تعليمية ومهنية، تجمع شباب الأقاليم المختلفة في عمل مشترك يعيد بناء النسيج الوطني.

المحور الخامس: الهوية والانتماء

- الرياضة والثقافة والفنون سياسة عامة لا ترفاً: مرافق رياضية في كل حي، ودعم الأندية، ومراكز شبابية.
- شباب المهجر: برامج تواصل وتبادل وتطوع تربطهم بالسودان وتستثمر مهاراتهم.
- مواجهة خطاب الكراهية بين الشباب عبر التبادل بين الأقاليم والتعليم المدني.

15.9 ذوو الإعاقة

- المصادقة على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتطبيقها.
- إمكانية الوصول في المباني العامة والنقل والخدمات الرقمية بمعايير إلزامية.
- التعليم الدامج والمعينات.

- التشغيل: حصة في الوظائف العامة وحوافز للقطاع الخاص.
- إعانة الإعاقة والتأهيل الطبي والمهني.
- مصابو الحرب فئة كبيرة جديدة تحتاج برنامجاً وطنياً خاصاً.

15.10 الثقافة والهوية والإعلام

15.10.1 الثقافة والهوية

- الموزايكا الثقافية لا بوتقة الانصهار.
- دعم الفنون والآداب: المسرح، السينما، الموسيقى، الفنون التشكيلية، النشر والترجمة.
- حماية التراث المادي وغير المادي والآثار: المواقع النوبية والمروية، والحرف التقليدية، والموروث الشفاهي.
- إنقاذ دار الوثائق القومية والمتحف القومي: الترميم والرقمنة والاسترداد، فما يُفقد منها لا يُعوّض، وخسارة الذاكرة الوطنية أشد أثراً من خسارة مبنى.
- 5% من الميزانية للثقافة.
- بيوت ثقافة ومكتبات عامة في كل محلية.

15.10.2 الإعلام: من أداة حرب إلى أداة مواطنة

شخصت في قراءة الواقع وفي مقاربة الأمن أن السودان عاش حرباً من الجيل الرابع، كان الإعلام والتضليل أحد أسلحتها الرئيسية. ولذلك لا أعامل الإعلام بوصفه قطاعاً خديماً، بل جزءاً من منظومة الأمن الوطني الشامل، شرط أن يكون حراً لا موجّهاً.

أولاً: الإطار القانوني

- حرية الصحافة وإلغاء القوانين المقيدة، ومنع حبس الصحفيين بسبب النشر، ونقل قضايا النشر من القانون الجنائي إلى المسؤولية المدنية.
- قانون حق الحصول على المعلومات، يُلزم الجهات العامة بالنشر الاستباقي وبالرد على الطلبات في مدد محددة.
- مفوضية إعلام مستقلة لتنظيم البث والترددات والتراخيص بمعايير شفافة، لا لمراقبة المحتوى.

ثانياً: الإعلام العام

- تحويل الإذاعة والتلفزيون القوميين ووكالة الأنباء إلى هيئة بث عام مستقلة: مجلس أمناء متعدد، وتمويل محمي بالقانون، وميثاق تحريري منشور، إعلام للدولة لا للحكومة.
- إذاعات إقليمية ومجتمعية في الأقاليم الستة وباللغات القومية.

ثالثاً: مواجهة التضليل

- الشفافية الحكومية السريعة: وحدة ناطقة رسمية في كل وزارة تنشر المعلومة قبل الشائعة. فالفراغ المعلوماتي هو ما يملؤه التضليل.

- دعم منصات تدقيق الحقائق المستقلة عبر صندوق يُدار بمعزل عن الحكومة، لا عبر أجهزة رسمية تتحول إلى رقيب.

- محو الأمية الإعلامية في المناهج الدراسية وبرامج الشباب.

- تعاون منظم مع المنصات الرقمية في حالات التحريض على العنف والإبادة، بإجراءات قانونية معلنة.

رابعاً: صناعة إعلام مستدامة

- صندوق دعم الإعلام المستقل بمعايير شفافة وإدارة مستقلة، لدعم الصحافة المحلية والاستقصائية.

- حماية الصحفيين وآلية تحقيق مستقلة في الاعتداءات عليهم.

- تأهيل مهني بالشراكة مع الجامعات والمؤسسات الإعلامية الدولية.

والقاعدة: حرية الصحافة المسؤولة ركيزة من ركائز الأمن الوطني وليست عدوه، فالجيش والجهاز الحكومي الخاضعان لرقابة صحفية مستقلة أقل عرضة للفساد والانتهاكات، والمجتمع الذي يثق في إعلامه أقل عرضة للاختراق.

15.10.3 خطاب الكراهية

تجريم التحريض على العنف والكراهية العنصرية والجهوية والدينية بقانون دقيق الصياغة لا يُستخدم لقمع النقد السياسي، إلى جانب أدوات مواجهة التضليل التي عرضتها في سياسة الإعلام.

15.11 الدين والدولة

- مدنية الدولة وحيادها تجاه الأديان مع الاحترام الكامل لكل الأديان والمعتقدات، فالحياد الديني للدولة هو ما يحمي كل الأديان لا ما يهددها.

- حرية الاعتقاد والعبادة والدعوة السلمية، ومنع الإكراه، ومنع أي فعل أو إجراء يحرض على إثارة النزعات الدينية أو الكراهية أو العنصرية.

- تحقيق التعايش والتعامل السلمي والمساواة والتسامح بين الأديان والمعتقدات.

- منع تسجيل وممارسة النشاط لأي تنظيمات سياسية أو اجتماعية أو دينية تدعو بمرامجها (بطريق مباشر أو غير مباشر) إلى التفرقة الدينية أو تمييز المواطنين على أساس دينهم، أو تناهض مبادئ الدستور والقوانين الديمقراطية؛ ووضع قانون بذلك، وإقامة جهاز خاص لحماية الدستور من نشاطات هذه التنظيمات ومحكمة متفرغة تتبع له.

- ترسيخ القيم التي تؤدي لاجتثاث كل أنواع التطرف والتزمت من الحياة العامة السودانية، عبر التنمية والتعليم والعدالة، لا عبر القمع وحده. فالتطرف في السياق السوداني ظاهرة اجتماعية-اقتصادية في جوهرها: شباب مهمّش في مناطق تغيب عنها الدولة.

15.12 الرحل والإدارات الأهلية

الرحل:

- برامج ومشاريع لتوطين الرجل طوعياً وتوفير إمكانيات الحياة الكريمة في مناطق استقرارهم: المياه والطاقة والخدمات الأساسية.

- تشجيع الإنتاج لصالح السوق وسطهم، ودعم التنمية في مناطقهم عبر سياسات مصرفية وضريبية مشجعة.

- من يختار البقاء على الترحال: خدمات متنقلة (مدارس وعيادات بيطرية وبشرية) ومسارات مؤمنة ومياه عليها.

الإدارات الأهلية:

- الإصلاح وليس الإلغاء أو التسييس. دورها في فض النزاعات المحلية والسلم الأهلي حقيقي ولا بديل جاهز عنه.

- ضوابط: عدم تحولها إلى أداة حزبية أو مصدر امتيازات، وحدود واضحة لاختصاصها (النزاعات المحلية لا الجرائم الجسيمة)، وتمثيل النساء في آلياتها.

- تكامل لا تعارض مع الحكم المحلي المنتخب.

الجزء السادس: السودان والعالم

السودان دولة أفريقية عربية ذات موقع استراتيجي، لا ساحة نفوذ لأحد.

الفصل السادس عشر: السودان في أفريقيا

المبدأ الحاكم للفصل: إن السودان دولة أفريقية موقعاً وهويةً ومصصلحة. وهذه ليست عبارة وجدانية، وإنما قراءة استراتيجية: عمقنا الأمني أفريقي، وأسواقنا المستقبلية أفريقية، وتحالفاتنا الأقدر على حمايتنا أفريقية. والدولة التي أدارت ظهرها لقارتها سبعين عاماً دفعت ثمن ذلك عزلةً حين احتاجت السند.

16.1 تصحيح تاريخي

16.1.1 الازدواجية التي عطلتنا

لقد حكمت الوعي الرسمي السوداني ازدواجية مزمنة بين انتماء عربي مُعلن وانتماء أفريقي مُهمَل. ولم تكن هذه الازدواجية فكرية فحسب، وإنما كانت سياسة: أهملت الاستثمار في العلاقات الأفريقية، وأدارت ظهرها لمؤسسات القارة، وتعاملت مع الجوار الأفريقي كمصدر تهديد لا كفرصة.

والنتيجة العملية: حين اندلعت الحرب، وجد السودان نفسه بلا شبكة سند أفريقية مبنية، وبلا رصيد دبلوماسي في القارة يوازن الضغوط.

16.1.2 إعادة التعريف

السودان:

- ثالث دول أفريقيا مساحة (1,861,484 كم²)، وله حدود مع سبع دول.
- دولة جسر: بين أفريقيا جنوب الصحراء وشمالها، وبين القارة الأفريقية والعالم العربي عبر البحر الأحمر.
- بوابة بحرية للدول الحبيسة في وسط أفريقيا وشرقها.
- حضارة ممتدة: من كوش ومروي، وهي حضارات أفريقية خالصة سبقت كل ما جاء بعدها.

التحول المستهدف: من دولة مزعزعة للأمن الإقليمي (يُتدخل في شؤونها وتتدخل في شؤون غيرها، ويُفرض عليها الحصار، وتنتشر فيها البعثات، وتُعقد حولها المؤتمرات الأجنبية) إلى دولة مُعززة للاستقرار تصدره لجوارها بدل أن تستورد الفوضى منه.

وهذا التحول ليس طموحاً رمزياً: الدولة التي تعزز الاستقرار ترفع مكانتها التفاوضية وتكتسب شرعية دولية تُترجم إلى دعم سياسي وشراكات اقتصادية. والسودان الذي يساهم في أمن القرن الأفريقي وحوض النيل ومنطقة الساحل يصبح دولة لا يمكن تجاهلها أو عزلها.

16.2 الاتحاد الأفريقي

- استعادة العضوية الفاعلة والدور المؤثر، لا الحضور الشكلي.
- آليات السلم والأمن الأفريقية: الانخراط في مجلس السلم والأمن، والاستفادة من آليات الوساطة، مع التمسك بمبدأ عدم التدخل مقابل مبدأ عدم اللامبالاة الذي يجيز التحرك في حالات الجرائم الجسيمة.
- أجندة 2063: موامة خطط التنمية الوطنية مع الأجندة القارية، ما يفتح أبواب التمويل والشراكة.
- الترشح للمواقع القيادية في الاتحاد ومؤسساته ولجانه الفنية، وهو ما يتطلب استثماراً مسبقاً في الكوادر والعلاقات، وليس حملة لحظية عند كل انتخاب.
- البرلمان الأفريقي: استعادة التمثيل السوداني فيه فور تكوين الجمعية التأسيسية الانتقالية.
- المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والمصادقة على بروتوكولاتها.

16.3 التكامل الاقتصادي القاري

16.3.1 منطقة التجارة الحرة القارية (AfCFTA)

ماذا تعني للسودان عملياً؟ سوق قارية تضم أكثر من مليار وثلث المليار نسمة، بتخفيض تدريجي للتعريفات على أغلب السلع. وهي فرصة هائلة وخطر في آن:

- الفرصة: أسواق للحوم والحبوب والسمغ العربي والزيوت ومواد البناء، بلا حواجز جمركية.
- الخطر: اقتصاد لا يصنع سيتحول إلى سوق لمنتجات غيره. فالانضمام بلا استعداد صناعي يُفرغ الاتفاقية من فائدتها.

الاستعداد المطلوب: تحديث الجمارك ورقمنتها، ومعايير الجودة والمواصفات، وشهادات المنشأ، وسياسة صناعية تحمي القطاعات الناشئة في فترة التحول، وربط لوجستي فعلي.

16.3.2 الممرات والربط

الممر	الوظيفة
بورتسودان - تشاد - أفريقيا الوسطى	منفذ بحري للدول الحبيسة ومصدر دخل عبور ضخم
الممر الشمالي - الجنوبي (مصر - السودان - جنوب السودان - شرق أفريقيا)	ربط قاري طولي
السودان - إثيوبيا - جيبوتي	تكامل تجاري وربط بالموانئ البديلة
الربط السككي والبري الإقليمي	إحياء الخطوط القديمة وبناء وصلات جديدة
الربط الكهربائي	تبادل الطاقة مع إثيوبيا ومصر وجنوب السودان وتشاد

والسودان كبوابة بحرية للدول الحبيسة هو أحد أقوى أوراقه الاقتصادية والدبلوماسية غير المستثمرة إطلاقاً.

16.3.3 التجمعات الإقليمية

- الإيقاد (IGAD): إصلاح الآلية وتفعيل دورها في الأمن والمياه والرعي العابر للحدود.
- الكوميسا (COMESA): تفعيل العضوية والاستفادة من ترتيباتها التجارية.
- تجمع الساحل والصحراء: بوابة لغرب أفريقيا.
- مبادرات حوض النيل: بمقاربة تعاونية تحمي حقوق السودان.

16.3.4 الأفق المالي القاري

أتابع باهتمام النقاشات القارية حول التكامل النقدي والمالي الأفريقي، من مؤسسات التمويل القارية إلى المقترحات المتعلقة ببنية نقدية أفريقية أكثر استقلالاً. وموقفي: الانخراط في هذه النقاشات بوصفنا طرفاً فاعلاً لا متلقياً، مع تقييم كل مقترح بمعيار المصلحة السودانية والجدوى الفنية، ودون أوهام عن سرعة التحقق.

16.4 القرن الأفريقي والساحل

16.4.1 إثيوبيا

ملفان معقدان وعلاقة لا غنى عنها:

- سد النهضة والأمن المائي: ملف وجودي للسودان. مقاربتني: تفاوض فني على قواعد الملء والتشغيل وتبادل البيانات، وربط أي ترتيب مائي بالتعاون الكهربائي والتجاري، والبعد عن التصعيد الخطابي الذي لا يغيّر الوقائع. والتعاون في تنظيم انسياب المياه بما لا يضر حقوق السودان هو الصيغة التي أعمل عليها.
- الفشقة: أراضٍ سودانية خصبة احتلتها مليشيات منذ التسعينيات. الاستراتيجية: التوثيق الكامل للحدود التاريخية وتقديمه للمحافل الدولية، ومسار دبلوماسي متعدد عبر الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وتعزيز الوجود الأمني لمنع أي توسع إضافي، وربط الاتفاقيات التجارية والمائية بتقدم ملموس في الملف.
- التجارة والتكامل: حجم تبادل كبير وممكن، وربط كهربائي، وتنقل سكاني حدودي، وكل ذلك مصلحة متبادلة وليس مئة من أحد.
- عدم الاستقرار الداخلي الإثيوبي وتداعياته على السودان: لجوء، وتسرب سلاح، وامتداد نزاعات.

16.4.2 إريتريا

جار مباشر بحدود طويلة وتاريخ متقلب. الأولوية: علاقة مستقرة قائمة على عدم التدخل المتبادل، وتعاون أمني حدودي، وتجارة، وتنسيق في ملف البحر الأحمر.

16.4.3 جنوب السودان

أقرب الجيران وأعمقهم صلة. وأقف على أرضية:

- توثيق العلاقات مع شعب جنوب السودان وجمهوريةته، كإخوة في السودانية وجيران ربطت بيننا وأواصر الوطن المشترك لمئات السنين.
- الدعوة إلى اتحاد كونفيدرالي بين البلدين كأفق استراتيجي.
- تفعيل الحريات الأربع فوراً (حرية التنقل والإقامة والعمل والتملك) ومن طرف واحد إذا استدعى الأمر.
- إدارة ملفات النفط ورسوم العبور والحدود بمنطق تجاري وقانوني، وليس بمنطق سياسي.
- ترسيم الحدود العالقة وأببي بالتفاوض.

16.4.4 تشاد وأفريقيا الوسطى وليبيا

- الحدود السودانية-التشادية (نحو 1,300 كم) من أكثر الحدود انكشافاً أمنياً في المنطقة، وهي شريان تهريب السلاح والذهب.
- التنسيق الأمني الحدودي المشترك، ودوريات مشتركة، وتبادل معلومات.
- الحاميات الحدودية كأداة سيادية وتنموية في آن.
- التنمية الحدودية، فالحدود التي يعيش سكانها بلا خدمات يديرها المهربون وليس الدولة.
- ليبيا: التعامل مع الفوضى جنوبها ومسارات التهريب عبرها، مع الانفتاح على كل الأطراف الليبية المستقرة.

16.4.5 وجود القوى الخارجية في الإقليم

وجود شركات عسكرية خاصة وقوى دولية في مالي وأفريقيا الوسطى وتشاد أضاف طبقة من التعقيد الجيوسياسي على الجوار الغربي. وموقفي: رفض أن يتحول السودان إلى ساحة لهذه التنافسات، وبناء تفاهات إقليمية تقلل من فرص استخدام الأراضي المجاورة ضدنا.

16.5 البحر الأحمر

16.5.1 الرؤية

البحر الأحمر بحيرة سلام وأمن وتعاون بين دول المنطقة، لا ساحة نفوذ بالوكالة لقوى تقع خارجه أو تتعارض مصالحها جوهرياً مع مصالح الدول المشاطئة له.

16.5.2 تحديات أمن البحر الأحمر

للبحر الأحمر نقطتا تحكم: قناة السويس شمالاً، ومضيق باب المندب جنوباً. وأي اضطراب عند إحدهما ينعكس فوراً على التجارة العالمية وأمن الطاقة وأمن الدول المطلة عليه.

وتشهد المنطقة في السنوات الأخيرة **عسكرة متزايدة لسواحلها وجزرها وموانئها**: قواعد ومنشآت لأطراف من داخل الإقليم وخارجه، بعضها بواجهات استثمارية ولوجستية؛ ونزاعات مسلحة على الضفتين في اليمن والقرن الأفريقي؛ ومحاولات لشرعنة كيانات انفصالية. وفي هذا السياق، فإن أي سيناريو لتقسيم السودان إلى سلطتين، أو لفرض نفوذ أجنبي على ساحله وميناء بورتسودان، سيجعل البلاد جزءاً من معادلة تنافس لا تخدم أحداً من شعوب المنطقة.

16.5.3 إطار تعاون إقليمي لأمن البحر الأحمر

أقترح أن يعمل السودان مع الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن (وفي مقدمتها مصر والسعودية وإريتريا والصومال واليمن وجيبوتي والأردن) على تفعيل إطار تعاون إقليمي يقوم على:

1. منع عسكرة الجزر والموانئ خارج الأطر السيادية لدولها.
2. دعم وحدة الدول المطلة واحترام سيادتها، ورفض شرعنة الكيانات الانفصالية.
3. تنسيق أمني بحري: تبادل المعلومات، ودوريات مشتركة، ومكافحة القرصنة والتخريب.
4. تكامل اقتصادي ولوجستي بين الموانئ والممرات.
5. موقف دبلوماسي منسق في المحافل الدولية.

16.5.4 لا قواعد عسكرية أجنبية

رفض أي شكل للوجود العسكري الأجنبي في البلاد، بما في ذلك القواعد العسكرية، من أي دولة كانت. وهذا موقف مبدئي لا يخضع للمساومة مهما كان المقابل، لسببين: أنه تخلّ عن السيادة، وأنه يدخلنا في صراعات المحاور الدولية ونحن في غنى عنها.

وبناء قوة بحرية سودانية متوسطة قادرة على تأمين المياه الإقليمية والساحل، وتطوير ميناء بورتسودان.

16.6 القوة الناعمة السودانية في أفريقيا

- التعليم: استعادة دور الجامعات السودانية في استقبال الطلاب الأفارقة، وقد كانت لعقود إحدى أهم قنوات النفوذ السوداني في القارة، وخريجوها اليوم في مواقع قيادية في عشرات الدول.
- الصحة: التبادل الطبي، والتدريب، والحملات المشتركة ضد الأمراض المستوطنة.
- الخبرة الزراعية والرعي: نقل التجربة السودانية في الزراعة المطرية وتربية الماشية.
- الثقافة واللغة والتراث المشترك: الموسيقى والأدب والطرق الصوفية والتاريخ المشترك.
- الديمقراطية: انخراط السودان الديمقراطي في شبكات دعم التحول الديمقراطي في القارة، وهذا بالذات ما يحوّل نجاحنا الداخلي إلى رصيد خارجي.

إن الوحدة الأفريقية لا تُبنى بالخطابات، وإنما بالأفعال، والفعل الأكثر إقناعاً هو نجاح السودان في بناء نفسه.

16.7 الرؤية الأفريقية بعيدة المدى

أف أف مع وحدة أفريقيا، وأسعى إلى تطوير الاتحاد الأفريقي على غرار الاتحاد الأوروبي، بحيث:

- تُلغى الحدود في أفريقيا تدريجياً.
 - تتطور البنية التحتية القارية.
 - يكون للناس حق العمل والتنقل والتملك في أي بقعة أفريقية.
 - يتأسس سوق واحد للعمل والسلع.
 - وصولاً إلى جيش أفريقي موحد وجواز سفر أفريقي موحد وعملة أفريقية واحدة.
- وعلى المدى القريب: سياسة تأشيرات سودانية مفتوحة على الأفارقة، والاعتراف المتبادل بالشهادات، وتسهيل انتقال رجال الأعمال والطلاب.

16.8 «تحالف دول العهد الديمقراطي»

أجدد الدعوة، التي طرحتها في برنامجي السابق، إلى قيام تحالف دول العهد الديمقراطي: تحالف بين الدول التي تنتهج الديمقراطية نظاماً للحكم، وتحترم حقوق الإنسان، وتقر الحريات الأساسية لمواطنيها، في أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط.

أغراضه الثلاثة:

1. تمتين التعاون بين الدول الديمقراطية في المنطقة في كل المجالات.
 2. المساهمة الفاعلة في دعم الديمقراطية في أفريقيا والشرق الأوسط.
 3. المساهمة في المؤسسات الدولية بصوت موحد يعبر عن الدول الديمقراطية في المنطقة.
- وهذا الطرح يكتسب راهنية مضاعفة اليوم: فالتجربة تُظهر أن الدول الديمقراطية أقل ميلاً إلى تصدير الفوضى إلى جوارها، وأكثر التزاماً بقواعد حسن الجوار.

الفصل السابع عشر: العلاقات الخارجية

المبدأ الحاكم للفصل: إن السياسة الخارجية ليست مجالاً محتكراً للحكومة، ولا ساحة للتصريحات الارتجالية، ولا امتداداً لأيديولوجيا ما. إنها أداة لحماية السيادة وتمويل التنمية، ومقياس نجاحها الوحيد هو ما تجلبه للسودان من أمن ومال وشراكة.

17.1 التشخيص: من الارتجال إلى السيادة الموجّهة

17.1.1 مظاهر الفشل

- غياب الأهداف: كانت أهدافنا إما خاطئة أو مبهمّة. وقد بلغ الأمر أن يُعبّر عنه بعبارة «هدفنا أنو ما عندنا هدف».
- التذبذب بين المحاور واستبدال التحالفات بسرعة تُفقد السودان مصداقيته لدى الجميع.
- إطاحة ثلاثة وزراء خارجية منذ بدء الحرب، وغياب شبه كامل للتمثيل في لحظات دبلوماسية مفصلية، ما جعل الدبلوماسية السودانية تبدو مشلولة في وقت تتكثف فيه الجهود الدولية لبحث الأزمة.
- تعدد المتحدثين: تصريحات عشوائية عن السياسة الخارجية من جهات متعددة، تضر ولا تنفع، ويستخدمها الخصوم شر استخدام.
- سفارات مترهلة تستنزف الميزانية بمخصصات سفر ورواتب وبنية غير ضرورية، بلا مردود سياسي أو اقتصادي.
- غياب الرقابة: لا مراجعة دورية ولا مساءلة برلمانية (لانعدام البرلمان أصلاً).

17.1.2 مصادر المعلومات

- لا سياسة خارجية ناجحة دون معلومات دقيقة وتحليل صحيح. ولذلك أقترح:
- تأسيس «مركز السودان للأمن القومي والتحليل الجيوسياسي»، يجمع ممثلين من الجيش والمخابرات والخارجية وخبراء مستقلين، ليقدم تقارير دورية عن المخاطر والفرص.
 - إعادة تنظيم السفارات والمراكز البحثية بحيث يعمل فيها متخصصون قادرين على جمع المعلومات وتحليلها، لا موظفون إداريون فقط.

17.2 الأهداف الجوهرية الثلاثة

الأول (الهدف الدفاعي السيادي): هزيمة التمرد الحالي، وحماية السودان من أي عدوان خارجي أو تمرد داخلي مدعوم من الخارج مستقبلاً. والسودان يجب أن يكون قوياً في الدفاع عن أرضه وشعبه (ليس بالقوة العسكرية وحدها، بل بالدبلوماسية والتحركات السياسية المدروسة).

الثاني، الهدف السيادي-الاقتصادي: استعادة سيادة السودان، وضمان أمنه القومي وكرامة مواطنه وأمن موارده. لا يمكن أن نسمح لأي دولة أو جهة بأن تستنزف ثرواتنا أو تهين مواطنينا أو تتحكم في قراراتنا.

الثالث — الهدف التنموي: استشراف التنمية عبر بناء شراكات على أساس المصلحة المشتركة — «شيلني وأشيلك» — بما يسرّع التنمية التي ينتظرها كل سوداني.

17.3 المبادئ الحاكمة

1. مركزية المصلحة الوطنية العليا، لا الأيديولوجيا ولا العمولات.
2. رفض التبعية والانخراط الأعمى في المحاور.
3. الحياد الذكي: حياد فاعل يبني علاقات مع كل الأطراف ويرفض الاصطفاف، وليس حياداً سلبياً يعني الغياب.
4. التوازن بين الدفاع والسياسة: الدبلوماسية لا تعوّض ضعف القوة، والقوة لا تعوّض غياب الدبلوماسية.
5. الشفافية والمسؤولية أمام البرلمان والرأي العام، مع حفظ ما يستوجب السرية بضوابط قانونية.
6. لا أعداء دائمون ولا أصدقاء دائمون، وهذا يفتح باب التفاوض مع الجميع من موقع قوة.

17.4 خارطة البيئة الخارجية

17.4.1 الإمارات: علاقة يحكمها احترام السيادة

أنعامل مع هذا الملف من موقع الدفاع عن السيادة، وليس من موقع العداء. فقد وجد فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالسودان ادعاءات تقديم دعم عسكري من دولة الإمارات لقوات الدعم السريع ادعاءات ذات مصداقية، وتعدّ الدولة السودانية ذلك اعتداءً على سيادتها وانتهاكاً لحظر السلاح المفروض على دارفور بقرارات مجلس الأمن.

وإصلاح العلاقة ممكن ومرغوب، فالإمارات دولة مهمة في الإقليم، وبين الشعبين روابط ومصالح كبيرة. ويمر هذا الإصلاح بثلاث خطوات: وقف كامل وقابل للتحقق لأي دعم للأطراف المسلحة خارج الدولة، واحترام السيادة وعدم التدخل في الشأن الداخلي، وجبر الضرر عبر آليات يُتفق عليها. وأدوات الدولة في ذلك قانونية ودبلوماسية: التوثيق، والمحافل الدولية، والحوار المباشر، والدبلوماسية الاقتصادية.

17.4.2 الشراكات الإقليمية ذات الأولوية

تركيا، قطر، مصر، السعودية، دول وقفت موقفاً إيجابياً أو محايداً تجاه الحرب على السودان، وترسيخ العلاقات معها أولوية في هذه المرحلة.

مصر، ملف خاص.

السعودية: شريك اقتصادي ومالي، ودائن كبير، ودولة مشاطئة للبحر الأحمر، ومصالحنا معها تتقاطع في أمن الممر البحري وفي الاستثمار الزراعي وفي العمالة السودانية.

قطر وتركيا: شراكات في الإعمار والصناعة والدفاع والتعليم، مع الحذر من الانجرار إلى استقطابات خليجية-خليجية.

17.4.3 إيران

أرى علاقة دبلوماسية طبيعية مع إيران في حدود المصالح المتبادلة واحترام السيادة، دون أن تتحول إلى تحالف أو اصطافاف. فمصالح السودان الأمنية والاقتصادية الأوسع هي مع جواره العربي والأفريقي، ولا مصلحة له في أن يُحسب على أي محور في صراعات الإقليم.

17.4.4 روسيا والقواعد الأجنبية

علاقات التعاون الاقتصادي والتقني والعسكري مع روسيا طبيعية ومرحب بها ضمن سقف السيادة. لكنني لا أرى إقامة قاعدة عسكرية روسية في بورتسودان، كما لا أرى أي قاعدة عسكرية أجنبية على أرض السودان من أي دولة كانت. فهذا مبدأ سيادي عام لا موقف من دولة بعينها، وهو ما يحفظ للسودان حياده ويجنبه صراعات المحاور.

17.4.5 الصين والقوى الصاعدة

- **الصين:** شريك تجاري واستثماري كبير، وممول محتمل للبنى التحتية. والضوابط: شفافية العقود، ونقل التكنولوجيا، وتشغيل العمالة المحلية، وتجنب فخ الديون.
- **الهند، البرازيل، إندونيسيا، كوريا الجنوبية، اليابان، الأرجنتين:** شراكات في الزراعة والصناعة والتقنية والتدريب، وكلها دول يمكن أن تسهم في بناء السودان وتطويره ليصبح مركزاً اقتصادياً وصناعياً مهماً في أفريقيا.
- **جنوب أفريقيا ونيجيريا والمغرب وغانا وزامبيا والكونغو:** الشراكة الأفريقية.

17.4.6 أوروبا

- **الاتحاد الأوروبي:** أكبر مصدر محتمل لتمويل الإعمار والتنمية، وشريك في العدالة الانتقالية وبناء المؤسسات.
- **فرنسا وألمانيا وبولندا وإيطاليا وبريطانيا:** شراكات في الصناعات الدفاعية، والتدريب، والزراعة، والطاقة المتجددة، والتعليم.
- **ملف الهجرة:** أرفض أن تُختزل العلاقة مع أوروبا في «احتجاز المهاجرين»، وأطرح مقاربة بديلة: معالجة أسباب الهجرة بالتنمية والتشغيل، وقنوات هجرة نظامية، وحقوق العمال السودانييين في أوروبا.

17.4.7 الولايات المتحدة

- **العقوبات وقوائم الإرهاب:** مسار تفاوضي لإنهاء ما تبقى من قيود، مرتبط بالإصلاح الديمقراطي وسجل حقوق الإنسان.
- **دعم الإعمار والتنمية والوصول للمؤسسات المالية الدولية.**

- الضابط: التعاون مشروط بالتطابق مع الأهداف السيادية السودانية، وليس بالإملاء.

17.4.8 إسرائيل

أُتَعامَل مع هذا الملف بمنهج المصلحة الوطنية ومبادئ السيادة، وليس بمنطق الأيديولوجيا، مع إدراك حساسيته: من سوابق انتهاك الأجواء والأراضي السودانية، إلى تشابهه مع أمن البحر الأحمر، إلى محاولات ربطه بالضغط الاقتصادي. وأي خطوة فيه تخضع لأربعة شروط:

1. قرار مؤسسي وليس فردياً: عبر السلطة التشريعية المنتخبة، وليس بمرسوم أو صفقة.
2. ربطه بمسار القضية الفلسطينية وبالموقف العربي والأفريقي الجماعي.
3. مكاسب سودانية ملموسة وموثقة لا وعود.
4. الشفافية الكاملة أمام الرأي العام.

17.5 ملف مصر

أُفرد لمصر قسماً خاصاً لأنها الحالة الأكثر تعقيداً، الجار الأكبر والشريك التاريخي، والقوة ذات الحضور الراسخ، ومصدر الحساسية السيادية في آن.

عناصر الملف:

- المياه: مصلحة استراتيجية مشتركة في حوض النيل، وتنسيق في ملف سد النهضة، مع تمييز واضح بين التنسيق والتبعية، وتمسك بحقوق السودان المائية الخاصة به.
- حلايب ومثلث صرة: نزاع مجمّد على السطح لكنه بالغ الحساسية. موقف: الإصرار على الحقوق السيادية مع رفض التصعيد، والتوثيق القانوني الكامل، والانفتاح على التفاوض أو التحكيم الدولي.
- التجارة والتكامل: الربط البري والسككي والكهربائي، والمناطق الصناعية المشتركة، والاستثمار الزراعي المتبادل بشروط عادلة، مع الانتباه إلى أن مصر تحولت من مستورد لمنتجاتنا إلى منافس لنا في بعض الأسواق.
- السودانيون في مصر: ملايين من اللاجئين والمقيمين والطلاب، وحمايتهم وتنظيم أوضاعهم وتيسير إجراءاتهم من أهم اختبارات العلاقة.
- التنسيق الأمني والسياسي في البحر الأحمر وفي مواجهة التطويق.

معادلة العلاقة: شراكة استراتيجية عميقة لا تُلغى الحقوق السيادية، وحقوق سيادية لا تُدار بالتصعيد. والدولتان محكومتان بالجغرافيا على التعاون، وأي منهما لا تملك رفاهية خسارة الأخرى.

17.6 أدوات السياسة الخارجية

الأداة	المضمون
الدبلوماسية السيادية الصلبة	الدفاع عن السيادة بأدوات قانونية موثقة في المحافل الدولية
الدبلوماسية الاقتصادية	تحويل السفارات إلى مكاتب جذب استثمار وتسويق صادرات، بمؤشرات أداء قابلة للقياس
الردع الدبلوماسي	بناء تحالفات تجعل التعدي على السودان مكلفاً سياسياً
القوة الناعمة	الثقافة والتعليم والتراث والرياضة
العلاقات متعددة المستويات	لامع الحكومات وحدها: البرلمانات، الأحزاب، المجتمع المدني، مراكز التفكير، الإعلام، الجاليات
الدبلوماسية الإعلامية	مواجهة التضليل عن السودان بمعلومة موثوقة وسريعة ومنظمة

17.7 سياسة التفاوض

في السياسة ليس هناك أعداء دائمون ولا أصدقاء دائمون، ولذلك هناك ضرورة للتفاوض في أغلب الأحيان مع الأطراف المختلفة.

وعليه: يجب ألا يرفض السودان الحوار أو التفاوض مع أي طرف، بما في ذلك الأطراف التي حاربت الدولة أو دعمت الحرب. لكن بشروط:

1. التفاوض من موقع قوة لا من موقع اضطرار.
2. بسقف مرتفع يحمي مصالحنا، ورؤية تفاوضية مكتوبة ومتفق عليها مسبقاً.
3. المطالب الثابتة: حل المليشيا وتفكيكها ونزع سلاحها، وإقرار سيادة الدولة.
4. لا مكان لأي تراجع أو مساومة في هذه المطالب. والشعب الذي دفع الثمن غالباً لا يمكن إجباره على عودة المليشيا إلى الحياة السياسية بأي شكل.
5. الشفافية: لا اتفاقات سرية على حساب السودانيين.

17.8 إصلاح وزارة الخارجية والسلك الدبلوماسي

17.8.1 وحدة الصوت

قرار واضح (يصدر من أعلى سلطة ويُنص عليه) بأن وزارة الخارجية هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن السياسة الخارجية والمتحدثة باسم السودان فيها. ويُمنع على أي جهة أخرى التصريح في هذا المجال.

17.8.2 ترشيح التمثيل

- تقليص عدد السفارات إلى نحو 25 سفارة فاعلة في أهم الدول ذات العلاقات السياسية والاقتصادية الكبيرة مع السودان.
- مبدأ السفير غير المقيم في الدول ذات التمثيل الأضعف.
- دمج السفارات في نطاقات جغرافية (سفارة موحدة لدول شرق أوروبا أو غرب أفريقيا مثلاً).
- بهذا تتحول الدبلوماسية من عبء مالي إلى أداة ذكية تخدم المصالح الوطنية عبر شبكات فعالة منخفضة التكلفة.

17.8.3 السلك الدبلوماسي المهني

- الدخول بالامتحان والتأهيل وليس بالمحاصصة (على غرار سلك الخدمة المدنية).
- معهد دبلوماسي وبرامج تدريب للدبلوماسيين الشباب في الأمن الوطني والسيادة والاقتصاد الدولي.
- الرقابة والتقييم المستمر على أداء السفارات عبر وزارة الإصلاح المؤسسي.
- المبعوثون الخاصون لرئيس الوزراء برتبة وزير دولة لمهام محددة في أقاليم بعينها، تحت إشرافه المباشر وبالتعاون مع الخارجية.

17.8.4 آلية المتابعة والمراجعة

- مجلس خاص لمتابعة تنفيذ السياسة الخارجية يرفع تقارير دورية عن التقدم المحقق.
- مراجعة ملامح السياسة كل ستة أشهر لتحديثها وتطويرها حسب الظروف.
- رقابة برلمانية: لجنة علاقات خارجية باختصاص استجواب ومصادقة على المعاهدات.

17.8.5 السياسة الخارجية شأن عام

تحتاج سياستنا الخارجية إلى حوار واسع مع كل مؤسسات الدولة (مجلس السيادة، مجلس الوزراء، الجيش، المخابرات) ومع الاقتصاديين والخبراء، وكذلك مع ممثلي الشعب ومؤسسات المجتمع المدني والمتقنين وصناع الرأي. لأن السياسة الخارجية ليست مجالاً محتكراً للحكومة، بل يجب أن يساهم في صياغتها وتنفيذها كل شعب السودان.

17.9 السودانيون في المهجر

- الخدمات القنصلية الرقمية: استخراج الوثائق والتوثيق والتصديق إلكترونياً.
- الحقوق السياسية: التصويت في الانتخابات والاستفتاءات عبر السفارات والمراكز.
- التحويلات: قنوات رسمية رخيصة وسريعة تنافس السوق الموازي، وسندات مهجر، وتوجيه التحويلات للاستثمار.
- استعادة الكفاءات والاستفادة منها عن بُعد.
- شبكات المهجر كذراع دبلوماسي شعبي: مجالس سودانية في كل بلد، مرتبطة بالسفارة وليست تابعة لها، تمارس الضغط والتعريف والدفاع عن القضية السودانية.

17.10 السودان والمنظومة الدولية

- الأمم المتحدة ومجلس الأمن: الانخراط الفاعل في آلياته، والتعامل مع لجان الخبراء والعقوبات بوصفها أدوات وليست خصوماً.
- المؤسسات المالية الدولية: استئناف مسار إعفاء الديون، والوصول للتمويل التنموي.
- القانون الدولي الإنساني: الالتزام الكامل به، وإدراجه إلزامياً في التدريب العسكري، والتعاون مع آليات العدالة الدولية.
- اتفاقيات حقوق الإنسان: المصادقة عليها ورفع التحفظات ونشر التقارير الدورية.
- الاتفاقيات البيئية والمناخية والمطالبة بحقوق السودان في التمويل والتعويض المناخي.

الجزء السابع: الأسئلة الصعبة

إجابات صريحة عن الأسئلة التي سطرّح على كل من ينضم إلى العهد الجديد.

الفصل الثامن عشر: أسئلة صعبة وإجابات صريحة

إن هذه أسئلة سأسأل عنها، ويُسأل عنها كل من ينضم إلى العهد الجديد. وأفضل أن أجيب عنها بوضوح هنا، بدل أن أتركها للتأويل.

18.1 ماذا عن الإسلاميين؟

أُمَيِّزُ هنا بين ثلاثة أمور:

- أصحاب المرجعية الإسلامية الذين يقبلون قواعد الدولة المدنية الديمقراطية: مكانهم الطبيعي داخل العملية السياسية، أحزاباً وأفراداً، يتنافسون في الانتخابات كغيرهم. فالإسلاميون كتلة معتبرة في السودان، ولا يمكن بناء دولة بإقصاء تيار واسع من المجتمع.
 - من ارتكبوا الجرائم أو نهبوا المال العام في عهد النظام السابق أو خلال الحرب: مكانهم القضاء، بمحاكمات فردية عادلة، وليس بعقاب جماعي أو بقوائم سياسية.
 - التشكيلات المسلحة ذات الطابع العقائدي: تُحل، ويُخَيَّر أفرادها بين الانضمام إلى الجيش أفراداً تحت عقيدته الوطنية، أو العودة إلى الحياة المدنية.
- والمعيار واحد للجميع هنا: لا أحزاب بأجنحة مسلحة، ولا أحزاب تقوم برامجها على التمييز بين المواطنين، سواء كان تمييزاً دينياً أو عرقياً أو جهوياً.

18.2 ماذا عن الجيش؟

إن الجيش مؤسسة وطنية نحتاج إليها، ونقف معها في الدفاع عن الدولة. لكن حب المؤسسة يعني إصلاحها وليس مجاملتها: جيش مهني واحد، خارج السياسة وخارج الاقتصاد، يعكس تنوع السودانيين، ويخضع لسلطة مدنية. وهذا ليس موقفاً ضد الجيش، وإنما هو موقف من أجل جيش أقوى وأكثر احتراماً.

18.3 ماذا عن قوات الدعم السريع؟

ليس لها أي مستقبل كقوة مسلحة أو ككيان سياسي. فالمليشيا التي حاربت الدولة وارتكبت الفظائع لا يمكن أن تُكافأ بمقعد في السلطة. أما أفرادها فأُمَيِّزُ بينهم: من ارتكب جرائم يواجه القضاء، ومن لم يرتكبها يمكنه أن يسلك طريق التسريح والإدماج في الحياة المدنية، أو الانضمام إلى الجيش فرداً إذا استوفى الشروط.

18.4 ماذا عن الحركات المسلحة الموقعة على اتفاقيات السلام؟

إنها شريك في الانتقال وفي الترتيبات الأمنية. لكن السلاح لا يبقى خارج الجيش: يُدمج مقاتلوها أفراداً في القوات المسلحة أو في الحياة المدنية، وتتحوّل أجنحتها السياسية إلى أحزاب تتنافس في الانتخابات. وقضايا أقاليمها (التهميش والتنمية والأرض) هي جزء أصيل من هذه الرؤية، وليست مئة على أحد.

18.5 ماذا عن الأقاليم؟ وهل يمكن أن تدير شؤونها فعلاً؟

نعم، بل إن هذا هو الحل، فالمركزية هي التي أنتجت التهميش والحروب. والأقاليم ستحكم نفسها بحكومات ومجالس منتخبة، وتدير التعليم والصحة والشرطة والزراعة والاستثمار، وتحصل على نصيب عادل من الثروة بمعادلة دستورية معلنة.

18.6 ماذا عن حق تقرير المصير؟

السودان واحد، ولا أقبل بتقسيمه. وتجربة انفصال الجنوب، التي أحترم نتيجتها وأدعو إلى أوثق العلاقات مع شعبه، علّمتنا أن الوحدة لا تُحمى بالقوة ولا بالشعارات، بل بالعدل. لذلك أعطي الأقاليم حكماً ذاتياً واسعاً وتمثيلاً متساوياً في مجلس الشيوخ وعدالة في الموارد، فيصبح البقاء في الاتحاد خياراً مجزياً وليس قيداً. أما الانفصال فليس جزءاً من هذه الرؤية.

18.7 ماذا عن العدالة؟ ألا تعطل السلام؟

إن العكس هو الصحيح، فالإفلات من العقاب هو الذي يعطل السلام، لأنه يعلم كل من يأتي بعد ذلك أن الجريمة تُشتري بالتوقيع. والعدالة التي أقترحها ليست انتقاماً، وإنما هي محاكمات فردية عادلة للجرائم الجسيمة، وكشف للحقيقة، وتعويض للضحايا، ومصالحات مجتمعية في النزاعات المحلية.

18.8 ماذا عن النازحين واللاجئين؟

إنهم في قلب هذه الرؤية وليس على هامشها: عودة طوعية وآمنة إلى أماكن صالحة للحياة، أو اندماج كامل الحقوق حيث هم، واسترداد للأرض والممتلكات، ووثائق تُستخرج مجاناً، وحق كامل في التصويت. فمن دفع أعلى ثمن للحرب يجب أن يكون أول من يستفيد من السلام.

18.9 من يدفع تكلفة إعادة الإعمار؟

ثلاثة مصادر رئيسية: أولاً إيرادات الدولة، التي يجب أن ترتفع من نحو 4% من الناتج اليوم إلى 15%، عبر إدخال الذهب في القنوات الرسمية، وإخضاع كل الشركات للضريبة، ومكافحة الفساد. ثانياً الشركاء الدوليون والإقليميون ومؤسسات التمويل، وهؤلاء يحتاجون إلى سلطة مدنية ذات مصداقية ليقدموا دعماً جاداً. ثالثاً الاستثمار الخاص وأبناء السودان في المهجر. والسلام نفسه هو أكبر مصدر للتمويل: فكل هذه الموارد تتضاعف إذا توقفت الحرب، وتتناشى إذا استمرت.

18.10 هل تستطيع الدولة تحمّل تكلفة الفيدرالية؟

إن الفيدرالية المقترحة أرخص من النظام الحالي وليست أغلى. فاستبدال 18 ولاية وإقليمين بستة أقاليم يعني التخلص من تكاليف 14 جسماً إدارياً (حكومات ووزارات وموظفين ومخصصات) وتوجيه الوفرة إلى الخدمات.

18.11 هل يمكن إجراء انتخابات بعد حرب كهذه؟

نعم، فقد فعلتها دول أفريقية خرجت من حروب أشد: فقد أجرت سيراليون انتخابات عامة في مايو 2002 بعد أشهر من إعلان انتهاء حربها في يناير من العام نفسه، وأجرت ليبيريا انتخاباتها في 2005 بعد عامين من اتفاق السلام في 2003. والشرط ليس انتهاء كل المشكلات، وإنما مفوضية مستقلة، وسجل انتخابي يشمل النازحين واللاجئين، وأمن كافٍ، ومواعيد لا تُمدد.

18.12 ولماذا أثق بك أنت؟

لا أطلب ثقة غير مشروطة. أطلب أن يُحكم عليّ بما ألتزم به في هذه الرؤية، وأن أحاسب عليه علناً: أرقام منشورة ومصادرها معلنة، ولا أطلب منصباً منتخباً في الانتخابات الأولى إن توليت مسؤولية في الانتقال، وأقبل بقواعد الميثاق التي أطلبها من غيري. فالمطلوب ليس الثقة في شخص، وإنما الثقة في قواعد يخضع لها الجميع.

الجزء الثامن: الميثاق والدعوة

من الرؤية إلى الفعل: الكتلة الوطنية، والدعوة المفتوحة، والرهان الكبير.

الفصل التاسع عشر: كتلة العهد الجديد — دعوة مفتوحة

19.1 من برنامج حملة إلى كتلة وطنية

إن هذه الرؤية ليست برنامج حزب، ولا بيان حملة انتخابية، وإنما هي دعوة إلى تكوين كتلة سياسية ومجتمعية واسعة تتوحد حول الميثاق، تتجاوز الأطر الحزبية والتنظيمية القائمة دون أن تلغيها، وتستوعب كل من يشاركنا الأسس، أياً كان موقعه السابق.

لماذا كتلة وليس حزباً؟ لأن السودان لا يحتاج اليوم إلى حزب إضافي في مشهد مزدحم بالأحزاب المتشظية، وإنما إلى مركز ثقل يجمع الذين يتفقون على الأسس الكبرى، ثم يختلفون بعد ذلك في التفاصيل بحرية.

التسميات: «عهد جديد» اسم هذه الرؤية واسم الكتلة التي أَدْعُو إليها؛ و«سودان العهد الجديد» هو السودان الذي نريد بناءه.

19.2 ماذا تفعل الكتلة؟

- تدفع نحو حكومة تعافي وطني محددة المهام والزمن، وتدعمها وتراقبها.
- تشارك في الحوار الوطني بمواقف مدروسة وأوراق مكتوبة.
- تطوّر الأوراق التفصيلية ومشاريع القوانين المرافقة لهذه الرؤية، بمشاركة المختصين.
- تقدّم لاحقاً مرشحين يتبنون الرؤية لقيادة أول فترة منتخبة، دون أن يكون الانضمام إليها التزاماً بالتصويت لأحد.
- تمارس ما تطالب به: ديمقراطية داخلية، وشفافية مالية، ومساءلة علنية.

19.3 كيف تشارك؟

- إذا كنت حزباً أو حركة: انضم إلى الميثاق، واحتفظ ببرنامجك وهويتك، وشارك في صياغة مساحات الحوار.
- إذا كنت نقابة أو منظمة مدنية: وقّع، وشارك في الأوراق القطاعية التي تخص مجالك.
- إذا كنت شخصية عامة أو أكاديمياً: وقّع، وساهم بخبرتك في تطوير الرؤية ونقدها.
- إذا كنت رجل أعمال أو منتجاً: ساهم في خطط التعافي الاقتصادي، واجعل استثمارك جزءاً من إعادة البناء.
- إذا كنت شاباً أو شابة: شارك في لجان الكتلة، ودرّب نفسك على القيادة، فهذا مستقبلك قبل أن يكون مستقبل غيرك.
- إذا كنت نازحاً أو لاجئاً: صوتك أولاً، وقضيتك في قلب هذه الرؤية.
- إذا كنت في المهجر: كن جسراً للخبرة والاستثمار والدعم السياسي.
- إذا كنت مواطناً: اقرأ، وناقش، وأيد الميثاق، وطالب من يمثلونك بالالتزام به.

لا نطلب منك أن تتفق معنا في كل شيء. نطلب منك أن تتفق معنا على أن السودان يستحق عهداً جديداً، وأن تكون جزءاً من صنعه.

نص الميثاق كاملاً، بصيغة التوقيع، في الملحق الثامن، ويصدر أيضاً في كتيب مستقل.

الخاتمة: الرهان الكبير

الممكن والصعب والمستحيل

ليس هناك مستحيل في الطبيعة أو في السياسة، ولكن هناك ما هو ممكن وما هو صعب التنفيذ. إن ما يملكه السودان من الموارد الطبيعية والبشرية والموقع الاستراتيجي يجعل كل ما وصفته في هذه الصفحات ممكن التحقق. فالشعب السوداني أثبت خلال سنوات الحرب قدرة استثنائية على الصمود والمقاومة والتنظيم الذاتي. وتجربة لجان الأحياء وغرف الطوارئ في تأمين الحياة اليومية وسط الحرب مؤشر على طاقة اجتماعية كامنة قادرة على حمل مشروع بناء الدولة حين تتوافر القيادة الكفؤة والنزاهة. والتاريخ السوداني الطويل (قبل الاستقلال وبعده) يثبت أن هذا الشعب أنتج نخباً سياسية وفكرية وعلمية على مستوى القارة.

العائق الحقيقي

إن العائق الأكبر ليس الموارد ولا الكفاءات ولا حتى التحديات الخارجية، وإنما هو عدم توفر الإرادة السياسية الداخلية لكسر شبكات المصالح الراسخة التي تتعيش على استمرار الهشاشة.

هذه الشبكات تستفيد من الفساد المالي والسياسي، ومن ظواهر التمليش، ومن تغييب حق المواطن في اختيار قيادته بالانتخاب. وإصلاح السودان يعني بالضرورة مصادمة هذه الشبكات، وهذه المصادمة تستلزم قيادة سياسية تملك الشجاعة والرؤية والشعبية في آن واحد.

أربع رسائل

الأولى: إن الأمن ليس جيوشاً وأسلحة فقط، وإنما هو بنية دولة، وعلاقة حكومة بمواطنيها، وعدالة توزيع موارد، وكرامة إنسان في أطراف البلاد قبل مركزها. والجيش الذي لا يستند إلى هذه البنية قوة بلا جذور تنهار عند أول اختبار حقيقي.

الثانية: ما حاولناه في هذه الرؤية هو الانتقال من سؤال الأزمة إلى سؤال الدولة، أي ليس «كيف نوقف الحروب» فحسب، بل «كيف نبني دولة لا تُنتج الحروب».

الثالثة: إن السودان ليس دولة استثنائية في هشاشتها، وإنما هو حالة أفريقية نموذجية لدول ورثت حدوداً استعمارية وأنظمة ما بعد استعمارية لم تعالج جذور الإقصاء والتهميش. والحل السوداني (إن نجح) يمكن أن يلهم تجارب أفريقية أخرى.

الرابعة: الهشاشة ليست قدرًا. فالدول التي شهدت ما هو أسوأ من السودان (ليبيريا التي مزقتها الحروب الأهلية، وسيراليون التي قطعت المليشيات فيها الأيدي والأرجل، وأنغولا التي احترقت لعقود، ورواندا بعد الإبادة) أثبتت أن النهوض ممكن حين تتوافر ثلاثة عناصر: قيادات سياسية ذات رؤية ونزاهة، ومجتمع يرفض الاستسلام للهشاشة، ومشروع دولة واضح يستحق التضحية من أجله.

الخاتمة

بدأت هذه الرؤية بتشخيص، وأنهيتها برهان.

الدولة السودانية التي أسعى إليها ليست دولة لا تتعرض للتهديد — فلا توجد دولة كهذه في منطقتنا وعالمنا. هي دولة تملك ما يكفي من القوة لردع التهديد، وما يكفي من العدل لتجفيف مصادر التمردات الداخلية، وما يكفي من الحكمة لتحويل خصومها إلى شركاء أو — على الأقل — إلى مترددين عن العداء.

هذه الدولة ليست وهماً: ملامحها مرصودة في تجارب الدول التي صعدت بعد الحروب، وإمكانيتها موجودة في موارد السودان وطاقته شعبه، وجذورها مغروسة في تراث البلاد وحضارتها الممتدة من كوش إلى اليوم.

السلام امتداد للعدل بوسائل أخرى.

الملاحق

الملحق الأول: الجدول الموحد للأهداف الكمية

(تجميع لمؤشرات الفصول في جدول واحد للمتابعة والمساءلة. وتشير العلامة (ت) إلى التزام تنفيذي تملك الحكومة أن تنفذه بقرارها، كإصدار قانون أو إنشاء مؤسسة أو تخصيص نسبة من الموازنة؛ وتشير العلامة (ن) إلى نتيجة مستهدفة تعتمد على سلسلة من الشروط، كالنمو أو عودة النازحين أو خفض الوفيات. وتُسأل الحكومة عن الأولى مباشرة، وعن جهدها في الثانية.)

المجال	المؤشر المحوري	الشهر 36	الشهر 60	الشهر 96
الأمن	التشكيلات المسلحة خارج الدولة (ت)	خفض 60%	خفض 90%	صفر
	الإنفاق الدفاعي / الناتج (ت)	$\geq 5\%$ أثناء الحرب؛ 3% فور انتهائها	3%	3%
	المسرّحون أو المدمجون (DDR) (ن)	50,000	160,000	مكتمل
السلام	النازحون العائدون أو المدمجون (ن)	50%	70%	90%
	اللاجئون العائدون طوعاً (ن)	40%	60%	80%
	ملفات العدالة الانتقالية (ت)	بدء المحاكمات	تقدم	استكمال المسار
الدولة	الوحدات الإدارية العليا (ت)	6 أقاليم	6	6 بمجالس منتخبة
	الخدمات الحكومية المرقمة (ت)	40%	70%	90%
	التعيينات العليا بمسابقات معلنة (ت)	50%	70%	90%
الحوار	الميثاق الوطني (ت)	مُقر	مُترجم لقوانين	مُنقذ

المجال	المؤشر المحوري	الشهر 36	الشهر 60	الشهر 96
الاقتصاد	الناتج المحلي (الأساس): 60.2 مليار \$ في (ن) 2025	نمو موجب	≈ 85 مليار \$ أساساً للموازنة؛ الهدف ضعف الأساس	≈ 101 مليار \$ أساساً للموازنة؛ الهدف ثلاثة أضعاف (≈ 180)
	الإيرادات العامة / الناتج (ن)	9.5%	12%	15%
	التضخم (ن)	دون 30%	دون 15%	أحادي الرقم
	الفقر (ن)	55%	40%	دون 25%
	الصادرات (ن)	5 مليار \$	10 مليار \$	25 مليار \$
	الذهب الداخل للخرينة (ن)	75%	90%	+95%
	نصيب المتجددة في الطاقة (ن)	50%	75%	95%
التعليم	الأطفال خارج المدرسة (ن)	خفض 70%	قرب الصفر	صفر
	الإنفاق التعليمي من الميزانية (ت)	7%	9%	10%
	الأمية (ن)	خفض الثلث	خفض النصف	دون 10%
الصحة	الإنفاق الصحي من الميزانية (ت)	7%	9%	10%
	وفيات المواليد / ألف (ن)	خفض النصف	—	دون 10
	السكان ضمن 20 كم من مرفق صحي (ن)	70%	85%	95%
	مياه الشرب الآمنة (ن)	70%	85%	95%
المجتمع	النساء في مواقع القرار (ت)	33%	35%	+40%
	المشمولون بالحماية الاجتماعية (ن)	40%	65%	90%

المجال	المؤشر المحوري	الشهر 36	الشهر 60	الشهر 96
	الإنفاق الثقافي من الميزانية (ت)	2%	3%	5%
أفريقيا	التجارة البينية الأفريقية (ن)	20%	30%	40%
	القواعد العسكرية الأجنبية (ت)	صفر	صفر	صفر
الخارجية	السفارات الفاعلة (ت)	خطة مُقرّة	≈ 25	25 + غير مقيمين
	مسار إعفاء الديون (ت)	مُستأنف	تقدم ملموس	مُنجز

الملحق الثاني: جدول المسؤوليات والجهات المنفّذة

المهمة	الجهة الرئيسية	الجهات المساندة	الأفق
قانون القوات المسلحة الجديد	الجمعية التأسيسية / وزارة الدفاع	وزارة العدل والإصلاح القانوني + مجلس الأمن القومي	السنة 1-2
برنامج DDR الشامل	هيئة DDR الوطنية	الأجهزة الأمنية + الأمم المتحدة + الشركاء	السنة 1-5
فصل الجيش عن الاقتصاد	وزارة المالية / ديوان المراجعة	القوات المسلحة + البرلمان	السنة 1-5
الدستور الانتقالي	لجنة صياغة متعددة الأطراف	القوى السياسية والمدنية	فوري
مفوضية الدستور الدائم	مفوضية مستقلة	الحوار الوطني + الجمعية التأسيسية	الأشهر 3-28
مفوضية التعداد السكاني والانتخابات، والانتخابات العامة الأولى	مفوضية مستقلة	الداخلية + الجهاز الإحصائي + الشركاء	الأشهر 3-36
الانتخابات المحلية	مفوضية التعداد السكاني والانتخابات	حكومات الأقاليم	نحو الشهر 48
الانتقال للأقاليم الستة	وزارة الداخلية والحكم المحلي	الإصلاح المؤسسي + المالية	السنة 1-2
وزارة الإصلاح المؤسسي	رئاسة مجلس الوزراء	كل الوزارات	فوري ومستمر

المهمة	الجهة الرئيسية	الجهات المساندة	الأفق
بوابة gov.sd و SudanID	هيئة التحول الرقمي	كل الوزارات + الاتصالات	6 أشهر - سنتان
الحوار الوطني	لجنة الإشراف الوطنية	الأمانة الفنية + الأقاليم	12 شهراً
العدالة الانتقالية	مفوضية الحقيقة + المحاكم الهيئية	وزارة العدل والإصلاح القانوني + الشركاء الدوليون	السنة 1-7
صندوق إعادة الإعمار	مجلس أمناء مستقل	المالية + الشركاء الدوليون	السنة 1 وما بعدها
إصلاح قطاع الذهب	وزارة الطاقة والصناعة والتعدين	المالية + بنك السودان + الداخلية	السنة 1-3
الشركات القابضة الخمس	وزارة الاقتصاد وممتلكات الدولة	المالية + ديوان المراجعة	السنة 1-3
برنامج «لا جيل ضائع»	وزارة التعليم	المالية + اليونيسف + الشركاء	24 شهراً
المؤتمر القومي للتعليم والتقنية	وزارة التعليم	لجنة الحوار + النقابات	السنة 1-2
البرنامج الصحي العاجل	وزارة الصحة	الشركاء الدوليون + الأقاليم	24 شهراً
مسح صحي وطني	وزارة الصحة + الجهاز الإحصائي	الشركاء	السنة 1-2
التعداد السكاني	الجهاز المركزي للإحصاء	الداخلية + مفوضية الانتخابات	السنة 1-2
التجربة الرائدة للدخل الأساسي	وزارة الصحة والتنمية البشرية	المالية + جامعات + تقييم مستقل	السنة 2-4
استراتيجية السياسة الخارجية	وزارة الخارجية	مركز الأمن القومي + مجلس المتابعة	6 أشهر ثم مراجعة دورية
تحالف دول البحر الأحمر	وزارة الخارجية	الدفاع + الشركاء الإقليميون	السنة 1-3

الملحق الثالث: المؤتمرات القومية المقترحة

تقوم هذه الرؤية على مبدأ أن السياسات الكبرى تُصاغ بمشاركة أهل الاختصاص وأصحاب المصلحة لا بقرار إداري. وعليه أقترح سلسلة مؤتمرات قومية:

المؤتمر	المهمة
المؤتمر الدستوري	أسس الدستور الدائم
المؤتمر القانوني	تخطيط الإصلاح القانوني ومشروعات القوانين
المؤتمر الإداري	إصلاح الخدمة المدنية وقانون السلك المدني
المؤتمر الاقتصادي	استراتيجية وسياسات إصلاح الاقتصاد
المؤتمر القومي للتعليم والتقنية	كل قضايا التعليم بما فيها المناهج
مؤتمر الصحة القومي	المنظومة الصحية والتأمين
مؤتمر السلام الأهلي	المصالحات المجتمعية وملف الأرض
المؤتمر الوطني الجامع	الميثاق الوطني

الملحق الرابع: السيناريوهات الثلاثة وأثرها

المجال	السيناريو الأول (اتفاق شامل)	السيناريو الثاني (تقدم تدريجي)	السيناريو الثالث (استمرار الفوضى)
الأمن	دمج 60% من التشكيلات؛ GFP 40 بحلول 2034	دمج 40%؛ GFP 60	تفتت مستمر
الاقتصاد	مضاعفة الناتج 3 مرات بنهاية التحول (2034)	مضاعفة 1.5 مرة	انكماش مستمر
الدستور	دستور دائم باستفتاء نحو الشهر 28، وانتخابات قبل الشهر 36	إعلان دستوري ممتد	لا شرعية دستورية
الإعمار	برنامج شامل ممول دولياً	إعمار جزئي في المناطق الآمنة	إغاثة فقط
العودة	90% بنهاية أفق الرؤية	50%	نزوح إضافي
الخارجية	رفع العقوبات وإعفاء الديون	انفراج جزئي	عزلة وعقوبات
الأولوية البرنامجية	تنفيذ البرنامج كاملاً	تنفيذ متدرج مع إعادة ضبط الأهداف	حماية الجيوب المستقرة وبناء نموذج حكم ناجح فيها يكون قاطرة اجتذاب

الملحق الخامس: المصطلحات والمفاهيم

المصطلح (عربي)	(إنجليزي)	التعريف
الاستراتيجية الكبرى	Grand Strategy	توظيف جميع أدوات القوة الوطنية لتحقيق الأهداف العليا
الأمن الشامل	Comprehensive Security	يشمل العسكري والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والسيبراني
الدفاع المتعمق	Defense in Depth	منظومة متعددة الخطوط تُصعّب الاختراق
الردع الذكي	Smart Deterrence	قدرات ردعية مختارة بدقة دون سباق تسلح
حروب الجيل الرابع	4GW	تمزج العسكري والإعلامي والسيبراني والاقتصادي
الحرب الهجينة	Hybrid Warfare	مزيج من الأدوات العسكرية وغير العسكرية
نزع السلاح والتسريح والدمج	DDR	تحويل المقاتلين السابقين إلى حياة مدنية منتجة
إصلاح قطاع الأمن	SSR	تحويل المنظومة الأمنية لخدمة الدولة الديمقراطية
العدالة الانتقالية	Transitional Justice	آليات معالجة انتهاكات الماضي
التطهير المؤسسي	Lustration	استبعاد المدانين بانتهاكات من المناصب العامة
الحياد الذكي	Smart Nonalignment	حياد فاعل يبني علاقات مع الجميع ويرفض الاصطفاف
اقتصاد السوق الاجتماعي	Social Market Economy	السوق محركاً والدولة ضامنة للعدالة
ممرات النمو	Growth Corridors	تخطيط مكاني حول محور نقل أو هيدرولوجي
التجمعات الاقتصادية	Economic Clusters	تعاون الشركات والمنتجين ضمن قطاع أو منطقة

المصطلح (عربي)	(إنجليزي)	التعريف
الثورة الصناعية الرابعة	4IR	دمج المجالات المادية والرقمية والبيولوجية
المنتج الأولي القابل للتوسع	Scalable MVP	إطلاق نسخة أولية قابلة للتطوير بدل انتظار الكمال
العملة الرقمية للبنك المركزي	CBDC	بديل رقمي سيادي للنقد الورقي
السيادة الرقمية	Digital Sovereignty	سلطة الدولة على بنيتها وبياناتها الرقمية
التوفير الشامل	Universal Provision	ضمان الوصول للأساسيات لكل المواطنين
الدخل الأساسي المضمون	Guaranteed Basic Income	مرتب أساسي لكل بالغ بغض النظر عن العمل
الموزايكا الثقافية	Cultural Mosaic	تعايش الثقافات وتلاقحها بدل صهرها
بوتقة الانصهار	Melting Pot	صهر التعدد في نموذج واحد — نموذج أرفضه
منطقة التجارة الحرة القارية	AfCFTA	السوق التجارية القارية الأفريقية
مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية	EITI	معياري دولي لشفافية عائدات التعدين والنفط

الملحق السادس: المصادر والمراجع

أوراق حملة سودان المستقبل والمؤلف (1)

- برنامج سودان المستقبل، مختصر البرنامج الانتخابي، 2017.
- «نحو حكومة انتقالية مدنية حقيقية»، نوفمبر 2021.
- «إعادة هيكلة وتحديث القوات المسلحة في السودان»، ورقة سياسات، 2021.
- «بصدد إصلاح القوات النظامية في السودان»، مايو 2023.
- «واقع جديد وحلول جديدة»، سبتمبر 2023.
- «إصلاح الجيش الآن»، يناير 2024.
- «عن ضرورة حل لواء البراء بن مالك»، أبريل 2024.
- «ملامح أساسية للجيش الوطني المرتقب»، أبريل 2024.
- «مجلس الأمن والدفاع الوطني ودوره الدستوري»، يونيو 2024.

- سلسلة «مسارات التغيير 2025»، الأجزاء المتعلقة بالمجلس التشريعي، والأقاليم الستة، وتقصير الظل الإداري، والحكومة الرقمية، والسيادة الرقمية.
- «موت الوثيقة الدستورية والحاجة إلى دستور انتقالي جديد»، يونيو 2025.
- «أزمة الحكم الراهنة في السودان»، مايو 2025.
- «رؤية لسياسة خارجية جديدة»، مايو 2025.
- «هل ستكون حكومة كامل إدريس حكومة رشيقة وقوية؟»، يونيو 2025.
- «مقترح هيكل حكومة مدنية رشيقة».
- «القفزة الاقتصادية السودانية 2025-2035»، يوليو 2025.
- «الطفرة الاقتصادية 2025-2035: قطاع التعدين»، أغسطس 2025.
- «الإمارات والبحر الأحمر: تهديد متعدد الأبعاد»، ديسمبر 2025.
- سلسلة «نحو نظرية سودانية في الأمن الوطني الشامل» (1-10)، أبريل-مايو 2026.
- «استراتيجية الأمن والدفاع الوطني السوداني 2026-2036»، مايو 2026.
- أوراق قطاعية: الطاقة، المياه، التعليم، اللغات القومية، النازحون واللاجئون، الثورة الصناعية الرابعة، ممرات النمو الزراعي الصناعي، وزارة الإصلاح المؤسسي، الزراعة بشرق السودان، الدخل الأساسي المضمون.
- «ميثاق السودان الواحد».
- «خطة إصلاح وإعادة بناء السودان 2025-2030».

وثائق دستورية وسياسية

- دستور السودان 1956 المعدل 1964 و1986.
- دستور السودان الانتقالي 2005 (وثيقة الحقوق).
- الوثيقة الدستورية 2019 وتعديلاتها.
- مشروع حملة سودان المستقبل للدستور الانتقالي 2021؛ ومسودة الإعلان الدستوري الانتقالي 2025.
- اتفاقية سلام جوبا 2020 وملاحقها الأمنية.

تقارير ومصادر دولية

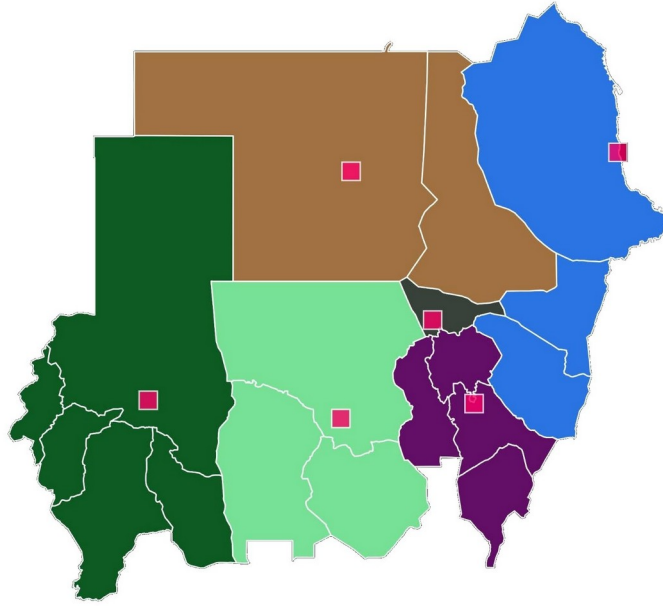
- تقارير صندوق النقد الدولي للسودان (المادة الرابعة).
- تقارير البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة (OCHA, UNHCR, IOM, UNICEF, WFP, WHO).
- تقارير لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالسودان (لجنة الجزاءات 1591).
- تقارير لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية باليمن (لجنة الجزاءات 2140).
- تقارير مجموعة الأزمات الدولية (ICG) حول السودان.
- Global Fire Power Index.
- IRENA، تقديرات طاقة الرياح والطاقة المتجددة في السودان.
- SIPRI، أوراق الوجود العسكري الأجنبي في القرن الأفريقي وأمن البحر الأحمر.
- Carnegie، الاقتصاد العسكري السوداني؛ والقواعد العسكرية الإماراتية في الخارج.

- منظمة اليونسكو، وثائق التعليم باللغة الأم.
- World Bank, *Macro Poverty Outlook: Sudan*, April 2026
- OCHA, *Sudan Humanitarian Needs and Response Plan 2026*
- OECD/AUC/ATAF, *Revenue Statistics in Africa 2025*
- UNECA, *Foreign Currency Mobilisation in Sudan*
- IOM, *DTM Sudan Displacement and Return Snapshot*, April 2026

مراجع نظرية

- Yossi Shain & Juan J. Linz, *Between States: Interim Governments in Democratic Transitions*, 1995
- Alex de Waal, *The Real Politics of the Horn of Africa*, Polity Press, 2015
- Mahmood Mamdani, *Citizen and Subject*, Princeton University Press, 1996
- Seth Jones, *Waging Insurgent Warfare*, Oxford University Press, 2017
- Stanley McChrystal, *Team of Teams*, Portfolio/Penguin, 2015
- Liddell Hart, *Strategy*, Meridian Books, 1954
- Klaus Schwab, *The Fourth Industrial Revolution*, 2016
- Thomas Paine, *Agrarian Justice*, 1795
- ممدوح محفوظ، حضارة ما بعد الإنسان، 1999.
- (1) بعض هذه الأوراق نُشرت على صفحة الحملة وصفحة المؤلف على فيسبوك وعلى موقع archive.org؛ ويُرفق بالطبعة النهائية فهرس بالروابط.

الملحق السابع: خريطة الأقاليم الستة



خريطة استرشادية للأقاليم الستة المقترحة

الإقليم	العاصمة المقترحة	الولايات المدمجة (المرجعية الحالية)
الشمالي	يُحدّد	الشمالية، نهر النيل
الشرقي	يُحدّد	البحر الأحمر، كسلا، القضارف
الأوسط	يُحدّد	الجزيرة، سنار، النيل الأبيض، النيل الأزرق
كردفان	يُحدّد	شمال وجنوب وغرب كردفان
دارفور	يُحدّد	شمال وجنوب وشرق وغرب ووسط دارفور
الخرطوم	الخرطوم	ولاية الخرطوم

ملاحظة: التوزيع أعلاه مرجعي وليس نهائياً. تحديد عواصم الأقاليم وحدودها الدقيقة وتوزيع المحليات داخلها من اختصاص الحوار الوطني والجمعية التأسيسية الانتقالية، ويُتَبَّت في الدستور الانتقالي ثم الدستور الدائم. وقد سبقت الإشارة إلى وجود صيغ بديلة بعدد أكبر من الأقاليم، وإلى أن حسم العدد قرار سوداني جماعي لا قرار ورقة سياسية.

الملحق الثامن: ميثاق العهد الجديد — نص التوقيع

الديباجة

نحن الموقعين أدناه، أحزاباً وحركات ونقابات ومنظمات وأفراداً، من داخل السودان ومن مهاجرة، ومن مرجعيات فكرية وسياسية مختلفة؛

إذ ندرك أن السودان يمر بأخطر لحظة في تاريخه منذ الاستقلال، وأن الحرب التي اندلعت في الخامس عشر من أبريل 2023 قتلت عشرات الآلاف، وشردت الملايين، ودمرت المدن والقرى، وكشفت فشل الدولة كما بُنيت منذ الاستقلال؛

وإذ نؤمن بأن إعادة إنتاج تلك الدولة ستعيد إنتاج الحرب، وبأن الخروج من الأزمة لا يكون بوقف القتال وحده، ولا بتغيير الحكام وحده، وإنما بعهد سياسي جديد يتفق فيه السودانيون على أسس دولتهم قبل أن يتفقوا على من يحكمها؛

وإذ نحترم اختلافاتنا الفكرية والسياسية، ونرى أن ما يجمعنا أكبر بكثير مما يفرقنا، وأن الاختلاف المنظم في ظل قواعد متفق عليها مصدر قوة لا ضعف؛

نتعهد بما يلي:

أولاً: المبادئ الاثنا عشر

- 1. إنهاء الحرب.** إن إنهاء الحرب أولوية وطنية عليا تتقدم على كل خلاف. ونعمل على إنهاؤها، حرباً أو تفاوضاً، بشروط تحفظ وحدة الدولة، ودون مكافأة على الجرائم، ونرفض توظيف استمرارها لأي غرض سياسي.
- 2. السودان واحد وسيد قراره.** إن السودان وطن واحد، أرضاً وشعباً. ونرفض تقسيمه، وقيام أي سلطة موازية فيه، ووجود أي قواعد عسكرية أجنبية على أرضه، ونلتزم بحياد إيجابي في صراعات الإقليم.
- 3. جيش وطني واحد.** إن للسودان جيشاً وطنياً واحداً يحتكر السلاح، مهنيّاً، خارج السياسة والاقتصاد، خاضعاً للسلطة المدنية. ولا نعترف بأي تشكيل مسلح خارجه، تحت أي مسمى أو ذريعة.
- 4. دولة مدنية.** إن الدولة التي نريدها دولة مدنية، تقف على مسافة واحدة من الأديان والمعتقدات، وتحترمها جميعاً، ولا تستخدم أيّاً منها أداةً للتمييز بين المواطنين أو للتحريض.
- 5. المواطنة المتساوية.** إن المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات. ولا تمييز بين السودانيين بسبب الجهة أو العرق أو الدين أو النوع أو الثقافة أو اللغة. ونلتزم بأن تكون للنساء ثلث مواقع القرار على الأقل، وبأن يكون للشباب مكانهم في القرار.
- 6. سيادة الدستور وحكم القانون.** إن الدستور يعلو ولا يُعلى عليه، والقانون يخضع له الحاكم قبل المحكوم، والقضاء مستقل. ونلتزم بالنزاهة والشفافية، ونعد الفساد جريمة في حق الشعب.

7. **الحقوق والحريات الأساسية.** إن حقوق الإنسان وحرياته مصونة، لا تنتقص منها سلطة: حرية التعبير والتنظيم والاعتقاد والتنقل، والأمان على الجسد والمال والبيت، وتحريم التعذيب والاحتجاز خارج القانون.

8. **العدالة والمصالحة.** لا سلام بلا عدالة. فلا عفو عن جرائم الحرب والإبادة والجرائم ضد الإنسانية، ولا عقاب جماعي، وإنما محاكمات فردية عادلة، وكشف للحقيقة، وجبر لضرر الضحايا، ومصالحات مجتمعية تعيد بناء السلم الأهلي.

9. **حكم لا مركزي.** إن الأقاليم شريك في الدولة، لا تابع للمركز. ونلتزم بحكم لا مركزي يمنح الأقاليم صلاحيات حقيقية، ونصيباً عادلاً من الثروة بمعادلة معلنة.

10. **اقتصاد منتج وعادل.** إن الاقتصاد الذي نريده يقوم على الإنتاج والاستثمار والعدالة الاجتماعية والمعرفة، ويخرج فيه المال العام والموارد من قبضة الأجهزة والفاستدين، ويحمي الأضعف، ويحفظ حق الأجيال القادمة في ثروات البلاد.

11. **انتخابات حرة وتداول سلمي للسلطة.** إن السلطة لا تُنال إلا بالانتخابات الحرة النزيفة، ولا تُحتفظ بها إلا بها. ونرفض الانقلابات، ونعدها جريمة لا تسقط بالتقادم، ونرفض الاستقواء بالسلاح أو بالخارج.

12. **فترة انتقالية محددة.** إن الانتقال لا يتجاوز ستة وثلاثين شهراً، والهدف إجراء الانتخابات في الشهر الثلاثين. ونعد أي تمديد له جريمة دستورية، ونلتزم بتسليم السلطة للمنتخبين في موعدها.

ثانياً: ما نتفق على أن نختلف فيه

نقرّ بأن قضايا كثيرة مفتوحة للحوار الوطني والتنافس الديمقراطي، ومنها: نظام الحكم الدائم، وعدد الأقاليم في الدولة الدائمة، والنظام الانتخابي، وتفاصيل العدالة الانتقالية، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التفصيلية. ويحتفظ كل موقع بحقه في طرح رؤيته فيها، والدفاع عنها سلمياً، والتنافس على أساسها في الانتخابات. ونحتكم في النهاية إلى الحوار الوطني وإرادة الشعب.

ثالثاً: قواعد العمل السياسي

نلتزم، أفراداً ومؤسسات، بأن:

1. لا نعد بما لا نملك أدوات تنفيذه، ونقول صراحة حين لا نملك الإجابة.
2. نعلن ذمماً المالية عند تولي أي منصب عام وعند تركه، ونقبل التدقيق فيها.
3. لا نستخدم المواقع العامة لمصلحة شخصية أو عائلية أو حزبية، ونفصح عن أي تضارب في المصالح.
4. نقبل نتائج الانتخابات مهما كانت، ونسلمّ المواقع في مواعيدها.
5. لا نستقوي بالسلاح ولا بالخارج في أي خلاف سياسي.
6. لا ننشئ تنظيمات مسلحة، ولا خلايا حزبية داخل القوات النظامية.
7. نرفض خطاب الكراهية العنصري والجهوي والديني، ولا نبرره.
8. نمارس الديمقراطية داخل تنظيماتنا، وننتخب قياداتنا دورياً، وننشر ميزانياتنا.

9. ننشر إنجازنا وإخفاقنا في تقارير علنية، ونقبل المساءلة.
10. نحترم حق الآخرين في الاختلاف، ونخوض خلافاتنا بالحجة لا بالتخوين.
11. لا نقبل تمويلاً من حكومات أجنبية أو أجهزة أمنية لعملائنا السياسي.
12. نضع مصلحة السودان فوق مصلحة الحزب والجماعة والشخص.

رابعاً: طريق الانتقال الذي نلتزم به

ندعو إلى انتقال مدني منظم، وملتزم بالعمل على تحقيقه، وفق الترتيب الآتي:

1. الجمعية التأسيسية الانتقالية أولاً: تُكوّن بقرار من مجلس السيادة، بعد مشاورات معن، من مئة عضو يمثلون الأقاليم والكفاءات الوطنية، ثلثهم على الأقل من النساء. وهي التي تجيز الدستور الانتقالي، وتجيز الحكومة وتراقبها طوال الانتقال، ولا يتم أي تغيير دستوري إلا بموافقتها.
 2. حكومة التعاافي الوطني: مدنية، واسعة التمثيل، من الكفاءات، محددة المهام والزمن، تتولى إنهاء الحرب، والإغاثة، والإعمار، والترتيبات الأمنية، ورعاية الحوار الوطني، وتهيئة البلاد لانتخابات حرة.
 3. الحوار الوطني السوداني-السوداني: تديره هيئة مستقلة، دون وصاية داخلية أو خارجية، وينتهي بميثاق وطني جامع.
 4. الدستور الدائم والانتخابات العامة: دستور يُجاز باستفتاء شعبي، وانتخابات حرة، وتسليم السلطة للمنتخبين.
- ونلتزم ألا يترشح أعضاء الجمعية التأسيسية ولا أعضاء الحكومة الانتقالية في الانتخابات العامة الأولى التي تليها. فمن يقود الانتقال يجب أن يعمل لإنجاحه، لا للفوز به.

خامساً: الانضمام والالتزام

1. هذا الميثاق مفتوح لكل من يقبل مبادئه وقواعده: الأحزاب والحركات، والنقابات والاتحادات، ومنظمات المجتمع المدني، والإدارات الأهلية، والأفراد، في الداخل والمهجر.
 2. الانضمام إليه لا يلغي هوية المنضم ولا برنامجه ولا استقلاله، ولا يشترط الموافقة على كل تفاصيل رؤية «عهد جديد».
 3. لا يجوز الانضمام لأي جهة لها جناح مسلح، أو لأي شخص متهم أو مدان بجرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو جرائم فساد.
 4. يكون التوقيع باسم صاحبه، ويُنشر اسم الموقع في قائمة الموقعين إذا وافق على ذلك صراحة. ويُحسب التوقيع كاملاً دون نشر الاسم لمن يعيش في ظروف غير آمنة.
 5. يحق لأي موقع الانسحاب من الميثاق بإعلان مكتوب.
 6. يُراجع هذا الميثاق عند الحاجة، بقرار من المؤتمر العام لكتلة العهد الجديد بأغلبية الثلثين، دون المساس بالمبادئ الاثني عشر.
- وبتوقيعنا على هذا الميثاق، نعلن أننا لا نوافق على رؤية سياسية فحسب، وإنما نلتزم بقواعد جديدة للعمل السياسي السوداني، ونعد أنفسنا جزءاً من عهد جديد لبلادنا.

التوقيع

الاسم / الجهة:

الصفة (فرد / حزب / حركة / نقابة / منظمة / أخرى):

مكان الإقامة:

أوافق على نشر اسمي في قائمة الموقعين: ☐ نعم ☐ لا

التوقيع: التاريخ:

الملحق التاسع: تقدير الكلفة ومصادر التمويل

لماذا هذا الملحق؟ التزمتم في الإعلان الأخلاقي في صدر الرؤية بالأعد بما لا أملك أدوات تنفيذه. والبرنامج الذي لا يقول كم يكلف ومن أين يُموّل يخالف هذا الالتزام مهما كانت فصوله محكمة. لذلك أعرض هنا الكلفة بأرقام تقريبية معلنة، وأعرض معها الفجوة التمويلية كما هي، دون تجميل.

م9.1 المنهجية وحدود التقدير

ثلاث قواعد تحكم هذا الملحق:

1. كل رقم مصنف وفق الفئات الثلاث المعتمدة في الرؤية: (م) موثق من مصدر معلن ومؤرخ؛ (هـ) مستهدف ألتزم به سياسياً؛ (ت) تقديري مع ذكر الافتراض الذي بُني عليه.
2. الأرقام بالدولار الأمريكي وبأسعار 2025 الثابتة، وعلى أفق مالي من عشر سنوات (2027-2036) يغطي أفق الرؤية (2027-2034) مضافاً إليه سنتان، لأن التزامات التمويل والصرف تمتد عادة بعد انتهاء البرامج؛ وتعادل أرقام السنوات الثماني نحو 80% من النطاقات المذكورة. لا أحسب أثر التضخم ولا تقلبات سعر الصرف.
3. النطاق لا الرقم الواحد. في بيئة حرب تنعدم فيها الإحصاءات، الرقم الواحد الدقيق ادعاء زائف. لذلك أعطي حداً أدنى وحداً أعلى لكل بند.

حدود التقدير، أقولها صراحة:

- هذا تقدير برنامجي سياسي لا دراسة جدوى. والتقدير المهني الملزم يتطلب تقييماً مشتركاً للتعافي وبناء السلام (RPBA) بمنهجية البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ومسحاً ميدانياً للأضرار في كل إقليم. وألتزم بإجرائه في الأشهر الستة الأولى من المرحلة الانتقالية، وبتعديل هذا الملحق على ضوء نتائجه.
- دارفور وكردفان مستثناتان من التقدير التفصيلي لغياب المعطيات الميدانية. وأي رقم عنهما الآن تخمين.

- لا يشمل التقدير إعادة بناء المساكن الخاصة ولا الاستثمار الخاص في الزراعة والصناعة والتعدين؛ فهذه تُموَّل أساساً من الأسر والقطاع الخاص، ودور الدولة فيها التمكين والضمان لا الإنفاق المباشر.

م.2.9 نقطة الانطلاق: القاعدة المالية الموثقة

أعتمد هنا أحدث تقدير منشور للبنك الدولي (موجز «آفاق الاقتصاد الكلي والفقر» الخاص بالسودان، أبريل 2026)، وهو يحسم التناقض في رقم الناتج المحلي الذي كان قائماً بين أوراق الرؤية، وقد اعتمدت أرقامه في فصلي الأمن والاقتصاد:

المؤشر	القيمة	الفئة والمصدر
الناتج المحلي الإجمالي 2025	60.2 مليار دولار (بالأسعار الجارية)	(م) البنك الدولي، أبريل 2026
عدد السكان 2026	53.1 مليون (2026)	(م) البنك الدولي
نصيب الفرد من الناتج	نحو 1,165 دولاراً	(م) البنك الدولي
النمو الحقيقي	29.4% (2023)، -14.0% (2024)، +3.1% (2025)، +5.5% (متوقع 2026)	(م) البنك الدولي
الإيرادات العامة	4.2% من الناتج (2025) — أي نحو 2.5 مليار دولار فقط	(م) البنك الدولي
عجز الموازنة	5.4% من الناتج (2025)	(م) البنك الدولي
الدين العام	128.5% من الناتج (2025)، دون احتساب أي إعادة هيكلة ضمن مبادرة HIPC	(م) البنك الدولي
التضخم	111.5% متوسط 2025؛ 68.2% على أساس سنوي في ديسمبر 2025	(م) البنك الدولي
الفقر المدقع (أقل من 3 دولارات يومياً)	ارتفع من نحو 48% (2023) إلى نحو 59% (2025)	(م) البنك الدولي
الاحتياج الإنساني 2026	33.7 مليون شخص؛ خطة الاستجابة تطلب 2.9 مليار دولار	(م) أوتشا، خطة الاستجابة 2026

الحقيقة المالية الأولى التي يجب أن يواجهها أي برنامج: إيرادات الدولة السودانية كلها في عام كامل (نحو 2.5 مليار دولار) أقل من طلب خطة الاستجابة الإنسانية لسنة واحدة (2.9 مليار دولار). ومتوسط نسبة الضرائب إلى الناتج في 38 دولة أفريقية بلغ 16.1% عام 2023 وفق تقرير «إحصاءات الإيرادات في أفريقيا

2025» الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأفريقي. أي أن السودان يجمع ربع المتوسط الأفريقي تقريباً. هنا (لا في المانحين) يكمن المفتاح الأول.

م9.3 حجم الاحتياج الكلي: قراءة في التقديرات المتداولة

تداول الساحة أرقاماً متباعدة جداً لكلفة إعادة الإعمار:

التقدير	القيمة	المصدر	ملاحظتي
إعادة الإعمار في كل السودان	نحو 700 مليار دولار، قرابة نصفها للعاصمة	(م) تقديرات حكومية نقلتها رويترز ووسائل أخرى (2025)	رقم لرصيد رأسمالي كامل لا لموازنة عشر سنوات
خسائر المنظومة الصحية	11 مليار دولار	(م) وزير الصحة، عبر رويترز (2025)	يشمل المعدات المنهوبة
إعادة بناء العاصمة المثلثة بمعايير حديثة	300-600 مليار دولار لنحو 9 ملايين نسمة	(ت) ورقة «إعادة بناء العاصمة المثلثة» — من أوراقى السابقة	يشمل السكن الخاص (300-150 مليار)
الأمم المتحدة	تجري تقديرها المستقل	(م) رويترز	لم يُنشر رقم شامل حتى تاريخه

موقفي من هذه الأرقام:

- رقم 700 مليار (إن صح) يعادل نحو 11.6 ضعف الناتج المحلي لعام 2025. وهو بذلك ليس رقماً يمكن أن تتبناه موازنة، بل تقدير لقيمة ما يجب أن يُبنى على مدى جيل كامل بموارد الدولة والقطاع الخاص والأسر والشركاء.
- تضخيم الرقم يخدم الخطاب السياسي لكنه يُعطل التخطيط: فحين يبدو الهدف مستحيلاً لا يبدأ أحد. والصحيح أن أسأل: ما الذي يجب أن تمّوله الدولة وشركاؤها في عشر سنوات لتعود البلاد إلى مسار نمو يتيح للمجتمع أن يبني الباقي؟
- وهذا ما يقدّره هذا الملحق: الغلاف العام للبرنامج، لا كلفة إعادة بناء السودان كله.

م9.4 تقدير كلفة الرؤية: الغلاف العام لعشر سنوات

الجدول أ: البرامج الاستثمارية والطائرة (بمليارات الدولارات، 2027-2036)

#	البند	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الفئة والافتراض
1	الإغاثة الطائرة ومكافحة المجاعة (سنتان)	5	6	(ت) مبني على طلب خطة الاستجابة 2026 (2.9 مليار سنوياً) لمدة سنتين

#	البند	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الفئة والافتراض
2	حزم العودة وإعادة الدمج للنازحين	2	5	(ت) نحو 2 مليون أسرة × 1,000-2,500 دولار للحزمة
3	العدالة الانتقالية وصندوق تعويض الضحايا	1	2	(ت) يشمل المفوضية والمحاكم الهجينة والتعويض الجماعي
4	مؤسسات الدولة: الانتخابات، التعداد، الحكومة الرقمية، الإصلاح المؤسسي	2.5	3	(ت)
5	إعادة تأهيل البنى الحيوية: المياه، شبكات الكهرباء، الطرق والجسور، المستشفيات والمدارس المدمرة	40	70	(ت) أكبر بند وأقلها يقيناً — يُثبَّت بعد التقييم المشترك RPBA
6	الطاقة: قدرات توليد جديدة ونقل وتوزيع	8	15	(ت) مبني على سقف البرنامج (دون 0.5 مليون دولار للميغاواط) مضافاً إليه الشبكات؛ يُعاد حسابه بعد حصر القدرة القائمة
7	الزراعة والري والأمن الغذائي (يشمل رأسمال البنك الزراعي لشرق السودان)	8	12	(ت) رأسمال البنك وحده 3 مليارات وفق ورقة برنامج شرق السودان
8	النقل: السكة حديد، الموانئ، الطرق القومية	10	20	(ت)
9	التعدين: المسح الجيولوجي، الهيئات، الحصة العامة في المصافي	2.5	3	(ت) الاستثمار الرئيسي خاص
10	التعليم: الطوارئ «لا جيل ضائع»، المباني، التغذية المدرسية، التعليم الفني	8	12	(ت) رأسمالي وبرامجي، دون الرواتب الجارية
11	الصحة: البرنامج العاجل، الهرم الصحي، التصنيع الدوائي، الصحة النفسية	8	12	(ت) رأسمالي وبرامجي، دون الرواتب الجارية
12	الحماية الاجتماعية: التحويلات	6	10	(ت)

#	البند	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الفئة والافتراض
	النقدية المستهدفة وتجربة الدخل الأساسي			
13	الثقافة والتراث: دار الوثائق، المتحف القومي، المواقع الأثرية	0.5	1	(ت)
	المجموع	≈ 100	≈ 171	نحو 10 إلى 17 مليار دولار سنوياً

الجدول ب: منظومة الأمن والدفاع

المرحلة	المدة	الكلفة المقدرة	المصدر
الأولى	سنتان	من 4.5 إلى 5	(ت) استراتيجية الأمن والدفاع الوطني للفترة 2026 إلى 2036
الثانية	4 سنوات	من 18 إلى 24	(ت) المصدر نفسه
الثالثة	4 إلى 5 سنوات	من 22 إلى 30	(ت) المصدر نفسه
المجموع	10 إلى 11 سنة	من 43.5 إلى 59	يشمل برنامج DDR (من 0.8 إلى 1.2 مليار في المرحلة الأولى)

لماذا جدول منفصل؟ لأن الأمن والدفاع (بخلاف بنود الجدول (أ)) إنفاق جارٍ في أغلبه (رواتب وتشغيل وصيانة)، ويُموّل من الموازنة العامة ضمن سقف دستوري، لا من التمويل الاستثماري أو المنح.

ملاحظة على الدخل الأساسي المضمون

دراسة «التوفير الشامل» المرفقة بالرؤية تقدّر كلفة البرنامج الشامل بنحو 17 مليار دولار سنوياً (50 دولاراً شهرياً لكل شخص بالغ، أي نحو 28.5 مليون بالغ). وهذا يعادل نحو 28% من الناتج المحلي لعام 2025. أي أن التطبيق الشامل غير ممكن مالياً في الأفق المنظور، وهو ما يؤكد صحة الموقف الذي تعتمده الرؤية: التجربة رائدة أولاً. وكلفة التجربة رائدة محدودة ويمكن تحملها: 10,000 أسرة × نحو 150 دولاراً شهرياً (ثلاثة بالغين في المتوسط) × 24 شهراً = نحو 36 مليون دولار على سنتين، إضافة إلى كلفة التقييم العلمي المستقل.

م9.5 القدرة التمويلية الذاتية: ما تستطيعه الدولة وحدها

مسار الإيرادات المستهدف

أستهدف رفع الإيرادات العامة من 4.2% من الناتج (2025) إلى 15% بنهاية العقد، وهو ما يبقى دون المتوسط الأفريقي. والأدوات مفصلة في الفصلين الرابع والسابع: رقمنة التحصيل، وتوسيع القاعدة، وإخضاع الشركات العسكرية والأمنية للضريبة، وإدخال الذهب في القنوات الرسمية، وتقليص الإعفاءات.

السنة	2027	2029	2031	2036
الإيرادات / الناتج (هـ)	6.5%	9.5%	12%	15%

ثلاثة سيناريوهات للنمو

السيناريو	النمو الحقيقي السنوي	الناتج 2031	الناتج 2036	مجموع الإيرادات العامة 2036-2027
الطموح (هدف البرنامج: مضاعفة ثلاث مرات)	11.6%	≈ 110 مليار	≈ 190 مليار	≈ 153 مليار
المعتدل	6%	≈ 85 مليار	≈ 114 مليار	≈ 108 مليار
المتحفّظ (قريب من توقعات البنك الدولي للمدى المتوسط)	3.5%	≈ 75 مليار	≈ 90 مليار	≈ 92 مليار

(حساباتي: نقطة البداية الناتج المتوقع لعام 2026 (≈ 63.5 مليار) بتطبيق نمو البنك الدولي المتوقع 5.5%. والبنك الدولي يتوقع نمواً بنسبة 4.4% في 2027 و2.6% في 2028).

ملاحظة صريحة على هدف المضاعفة: مضاعفة الناتج ثلاث مرات في عشر سنوات تتطلب نمواً حقيقياً متوسطه نحو 11.6% سنوياً لعشر سنوات متتالية. ومضاعفته مرتين في خمس سنوات تتطلب نحو 14.9% سنوياً. هذه معدلات عند الحد الأعلى لما عرفته تجارب التعافي بعد الحروب، وتتجاوز كثيراً توقعات البنك الدولي الحالية. أبقى الهدف طموحاً سياسياً معلناً، لكنني نبني الموازنة على السيناريو المعتدل، ونعدّ كل نمو يفوقه فائضاً يُوجّه للصندوق السيادي وتسريع الإعمار، لا العكس.

م9.6 مصادر التمويل

الجدول ج: المصادر المتوقعة على عشر سنوات (بمليارات الدولارات)

#	المصدر	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الفئة والافتراض
1	الحصة الاستثمارية من الموازنة العامة (25% من الإيرادات وفق هيكل الميزانية المقترح)	23	38	(ت) من مسار الإيرادات بين السيناريو المتحفظ والطموح
2	المنح والتمويل الميسر (البنك الدولي، بنك التنمية الأفريقي، الاتحاد الأوروبي، الصناديق العربية، الشركاء الثنائيون)	20	50	(ت) 2-5 مليارات سنوياً، مشروطة بالسلام والحكم المدني ومسار HIPC
3	صندوق إعادة إعمار وتنمية السودان (SRDF)	8	15	(ت) هدف الورقة التأسيسية: حشد 10 مليارات في السنوات الخمس الأولى
4	الاستثمار الخاص والشراكات مع القطاع الخاص في الطاقة والموانئ والنقل والتعدين والاتصالات	30	60	(ت) الجزء الذي يحل محل الإنفاق العام في بنود الجدول (أ)
5	المهجر: سندات المهجر والاستثمار المباشر	2	5	(ت)
6	الأموال المستردة وعائد تخصيص شركات الأجهزة العسكرية والأمنية	1	3	(ت) لا يمكن التعويل عليه كمصدر ثابت
	المجموع	≈ 84	≈ 171	

ما لا يُحسب مصدراً — وتوضيحه ضروري

إعفاء الديون ليس مالياً جديداً. مبادرة HIPC تخفض رصيد الدين وخدمته، فتحرر جيّزاً مالياً في الموازنة، لكنها لا تضيف دولاراً إلى خزينة الإعمار مباشرة. وقيمتها الحقيقية أنها الشرط المسبق لفتح باب التمويل الميسر من المؤسسات الدولية (البند 2 أعلاه).

قيمة الذهب المهرّب ليست إيراداً للموازنة. الخطأ الشائع أن يُقال: «التهريب يكلفنا 1-2.5 مليار سنوياً، فإذا أوقفناه دخلت الموازنة». والصحيح أن إدخال الذهب إلى القنوات الرسمية يعزز حصيلة النقد الأجنبي ويستقر به

سعر الصرف، أما الموازنة فتحصل فقط على الرسوم والإتاوات والضرائب على هذا الإنتاج، وهي نسبة منه لا كامل قيمته. والأثر كبير رغم ذلك، لكن يجب ألا يُحسب مرتين.

تحويلات المغتربين ليست تمويلاً عاماً. هي دخل للأسر يذهب أساساً للاستهلاك والتعليم والسكن. وقد قدّرت ورقة للجنة الاقتصادية لأفريقيا (2020) أن السودان يمكنه استقطاب 1.5-2.3 مليار دولار سنوياً عبر القنوات المصرفية الرسمية إذا توفرت الشروط. ودور الدولة هنا أن تجذبها للقنوات الرسمية وأن تتيح أدوات ادخار واستثمار لها (البند 5)، لا أن تحسبها مورداً للموازنة.

م9.7 الفجوة التمويلية وقاعدة الأولويات

المقارنة

الحد الأدنى	الحد الأعلى	
≈ 100	≈ 171	كلفة البرامج الاستثمارية والطارئة (الجدول أ)
≈ 84	≈ 171	المصادر المتوقعة (الجدول ج)
تتراوح بين التوازن التقريبي في السيناريو الطموح وعجز يقارب 20-50 مليار دولار في السيناريو المعتدل		الفجوة

الاستنتاج: الرؤية قابلة للتمويل في سيناريو السلام الشامل، وليس قابلاً للتمويل كاملاً في السيناريو المعتدل. وهذا يفرض قاعدة أولويات معلنة مسبقاً، لا تُقرَّر تحت ضغط الأزمة.

قاعدة الأولويات: ثلاث درجات

الدرجة الأولى، غير قابلة للتأجيل (تُمَوَّل أولاً في كل السيناريوهات): الإغاثة ومنع المجاعة؛ رواتب المعلمين والكوادر الصحية؛ برنامج DDR؛ مياه الشرب؛ التحصين والرعاية الأولية؛ «لا جيل ضائع»؛ الانتخابات والتعداد.

الدرجة الثانية، مشروطة بتوفر التمويل (تُمَوَّل بالتدرج): البنى الحيوية في مناطق العودة؛ الطاقة؛ المشاريع المروية؛ السكة حديد والموانئ؛ الهرم الصحي؛ الحماية الاجتماعية الموسعة.

الدرجة الثالثة، تُؤجَّل إذا لم يتحقق السيناريو الطموح: المشاريع التحويلية الكبرى؛ التوسع الشامل في الدخل الأساسي؛ المدن الجديدة؛ الأهداف الصناعية المتقدمة.

م9.8 قراران حُسمَا في ضوء هذا الملحق

كشف تقدير الكلفة تناقضين في متن الرؤية، وقد حُسمَا على النحو التالي:

القرار الأول: قاعدة السقف الدفاعي. كان فصل الأمن والدفاع يستهدف إنفاقاً دفاعياً قدره 5% من الناتج يُبلغ تدريجياً خلال عشر سنوات، بينما حدد فصل الاقتصاد 10% من الموازنة. والرقمان لا يجتمعان إلا إذا كانت الموازنة نصف الناتج.

القاعدة المعتمدة: سقف أعلى قدره 10% من الناتج طوال استمرار الحرب، ينخفض إلى 5% من الناتج فور إعلان انتهائها، لا تدريجياً. ويُنص على ذلك دستورياً، ويُقرأ جدول الموازنة في فصل الاقتصاد بوصفه أنصبة من الموازنة المدنية.

الأثر المالي، وأقوله صراحة: في السيناريو المعتدل يبلغ الناتج نحو 67 مليار دولار في 2027، فتكون 5% منه نحو 3.4 مليار دولار، بينما الإيرادات العامة المستهدفة لذلك العام (6.5% من الناتج) نحو 4.4 مليار. أي أن الدفاع وحده سيستهلك قرابة ثلاثة أرباع الإيرادات الذاتية في السنة الأولى بعد الحرب، وهي نسبة لا تنخفض إلى الثلث إلا مع بلوغ الإيرادات 15% من الناتج. وكلفة استراتيجية الأمن كاملة (43.5-59 مليار) تعادل 40-64% من مجموع الإيرادات العامة في السيناريو المعتدل. لذلك تقترن القاعدة بثلاثة شروط:

1. **تمويل خارجي لبرامج DDR وإصلاح قطاع الأمن** في السنوات الأولى، وهو ما افترضه فصل الأمن والدفاع أصلاً (نحو 90% تمويل دولي للمرحلة الأولى من DDR).
2. **الأولوية لبنود الدفاع التي تخفض الكلفة لاحقاً:** التسريح والدمج، وإخراج المعسكرات من المدن، والتسليح الذكي بدل الثقيل.
3. **خيارات احتياطية معلنة** إن تعذر التمويل الخارجي: (أ) إطالة الأفق الزمني لاستراتيجية الأمن؛ (ب) تقليص أهدافها العددية، وفي مقدمتها الحرس الوطني (120 ألف عنصر)؛ (ج) خفض تدريجي من 10% إلى 5% على ثلاث سنوات بدل الخفض الفوري.

القرار الثاني: هدف الناتج. كان فصل الأمن والدفاع يتحدث عن 100-120 مليار دولار، وفصل الاقتصاد عن 100-160 ملياراً. والأساس الموثق (60.2 مليار في 2025) يجعل المضاعفة ثلاث مرات تعني نحو 180-190 ملياراً.

الصيغة المعتمدة: يبقى هدف المضاعفة ثلاث مرات معلناً طموحاً سياسياً، وتُبنى الموازنة على السيناريو المعتدل (≈ 115 مليار في 2036)، ويؤجّه أي نمو يفوقه إلى الصندوق السيادي وتسريع الإعمار. وقد وُحِدَت الصياغة في فصلي الأمن والاقتصاد وفي الملحق الأول.

م9.9 ضوابط إدارة التمويل

لا قيمة لأي رقم في هذا الملحق إذا ذهب المال إلى غير وجهته. لذلك تُعد الضوابط التالية جزءاً من الكلفة لا ملحقات بها:

1. **حساب خزينة موحد:** لا حسابات حكومية خارج رقابة وزارة المالية وديوان المراجعة، ولا موارد خارج الموازنة لأي جهاز.

2. موازنة مفتوحة: نشر الموازنة وتقارير تنفيذها الربع سنوية على بوابة علينية.
3. بوابة شفافية للإعمار: كل دولار داخل ومصروف، بالمشروع والموقع ونسبة الإنجاز.
4. حظر الاقتراض المرهون بالموارد غير المعلن: لا قروض مضمونة بالنفط أو الذهب أو المعادن إلا بموافقة برلمانية ونشر كامل للعقد. ولا رهن للاحتياجات غير المستخرجة بوصفها غطاءً لعملة أو أداة مالية قبل استخراجها وتحقق قيمتها.
5. سقف دستوري للدين يُتجاوز فقط بأغلبية برلمانية مشددة.
6. تدقيق دولي مستقل على صندوق الإعمار والشركات القابضة والصندوق السيادي.
7. تحديث هذا الملحق سنوياً ونشره مع الموازنة، مع بيان الفرق بين المخطط والمنفذ.

م9.10 خلاصة

- كلفة البرامج الاستثمارية والطارئة: 100-171 مليار دولار على عشر سنوات.
- كلفة منظومة الأمن والدفاع: 43.5-59 ملياراً، من الموازنة العامة، بسقف 5% من الناتج و25% من الإنفاق العام أثناء الحرب، و3% و15% بعدها، مع تمويل خارجي لـ DDR وإصلاح قطاع الأمن في السنوات الأولى.
- المصادر المتوقعة: 84-171 ملياراً، أغلبها مشروط بالسلام.
- المفتاح الأول ليس المانحين بل الإيرادات الذاتية: من 4.2% من الناتج إلى 15%.
- الرؤية قابلة للتمويل في سيناريو السلام الشامل، ويحتاج قاعدة أولويات صارمة في غيره.
- السلام نفسه هو أكبر مصدر تمويل في هذا الجدول: كل بند فيه تقريباً (المنح، والتمويل الميسر، والاستثمار الخاص، وإعفاء الديون، ونمو الإيرادات) يتضاعف أو يتلاشى بحسب وقف الحرب.

مصادر الملحق التاسع

- World Bank, *Macro Poverty Outlook: Sudan*, April 2026
- OCHA, *Sudan Humanitarian Needs and Response Plan 2026, Summary*, March 2026
- OECD/AUC/ATAF, *Revenue Statistics in Africa 2025*, December 2025
- Reuters, «Sudan war shatters infrastructure, costly rebuild needed», 2025 (تقديرات الحكومة السودانية لكلفة الإعمار وخسائر القطاع الصحي).
- UNECA, *Foreign Currency Mobilisation in Sudan* (ملاحظة سياسات حول التحويلات).
- أوراق المؤلف: استراتيجية الأمن والدفاع الوطني 2026-2036؛ القفزة الاقتصادية السودانية 2025-2035؛ إعادة بناء العاصمة المثلى؛ برنامج تطوير الزراعة بشرق السودان؛ الوثيقة التأسيسية لصندوق إعادة إعمار وتنمية السودان (SRDF)، يونيو 2025؛ مقدمة في التوفير الشامل في السودان ما بعد النزاع، يوليو 2025.

الملحق العاشر: دارفور وكردفان — إطار خاص

لماذا ملحق خاص؟

استثنيت دارفور وكردفان من التقدير الاقتصادي التفصيلي في هذه الرؤية لغياب المعطيات الميدانية الموثوقة. والاعتراف بذلك أمانة، لكنه لا يكفي: فالإقليمان هما حيث بلغت الحرب أقصى وحشيتها، وحيث تتقرر وحدة السودان نفسها. لذلك أضع هنا إطاراً يحدد المبادئ والأولويات وطريقة جمع المعطيات، على أن يُستكمل بخطة تفصيلية بالأرقام فور توفرها.

ما نعرفه

- شهد الإقليمان أعنف موجات القتل والتهجير في هذه الحرب، بما فيها جرائم موثقة ذات طابع عرقي في دارفور، وحصارات ومعارك واسعة في كردفان.
- تتمركز فيهما النسبة الأكبر من النازحين داخلياً ومن اللاجئين إلى تشاد وجنوب السودان.
- تخضع جرائم دارفور لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية منذ إحالة مجلس الأمن الوضع إليها بالقرار 1593 لعام 2005.
- البنى الأساسية (المياه والصحة والتعليم والأسواق) مدمرة أو معطلة في مناطق واسعة، وسجلات الأراضي والملكية مهددة بالضياع أو التزوير.

ما لا نعرفه — ويجب أن نعرفه أولاً

حجم الدمار بدقة، وأعداد السكان الحاليين في كل محلية، وحالة الأراضي والحيازات، والتركيب الفعلي للتشكيلات المسلحة وانتشارها. ولن أبنى أرقاماً على التخمين.

خطة جمع المعطيات (الأشهر 1-12 من الشهر صفر)

1. تقييم سريع للاحتياجات بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة ومصفوفة تتبع النزوح (DTM).
2. رصد بالأقمار الصناعية للدمار والقرى المحروقة وتغيير أنماط الاستيطان.
3. لجان توثيق محلية تضم الإدارات الأهلية ولجان المقاومة والنساء، لحصر الأسر والملكيات.
4. تأمين سجلات الأراضي وحفظها رقمياً قبل أي عودة منظمة.

المبادئ الحاكمة

- الأمن قبل العودة: لا عودة قسرية، ولا عودة إلى مناطق غير آمنة.
- لا شرعة للتغيير الديمغرافي: الأرض تعود لأصحابها، وأي استيطان ناتج عن التهجير القسري باطل.
- العدالة شرط للسلام: التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية وآليات العدالة الانتقالية.

- الحكم الذاتي الإقليمي: حكومة إقليمية منتخبة في كل من إقليمي دارفور وكردفان بصلاحيات واسعة.
- أولوية في الإعمار: نصيب من صندوق الإعمار يعكس حجم الدمار لا الوزن السياسي.

المراحل

المرحلة	الأشهر	الأولويات
الإغاثة والحماية	1-12	ممرات إنسانية، حماية المدنيين، المياه والصحة والغذاء، التوثيق
الاستقرار والعودة	12-36	تأمين المناطق، العودة الطوعية المنظمة، استعادة الأراضي، الخدمات الأساسية
الإعمار والتنمية	37-96	البنى الأساسية، الزراعة والرعي، الطرق والممرات إلى تشاد وأفريقيا الوسطى، التعليم الفني

الالتزام: خطة تفصيلية بالأرقام لكل من الإقليمين تُنشر خلال 12 شهراً من الشهر صفر، وتُضاف إلى هذا الملحق.

الملحق الحادي عشر: الدخل الأساسي المضمون — التفاصيل

الفكرة: دفع مرتب الحد الأدنى لكل شخص بالغ، واستبدال نظام المعاشات والضمان الاجتماعي ودعم السلع والدعم العيني للأسر بهذا النظام المبسط المحفز للدورة الاقتصادية.

الجذور الفكرية: أول من طرح الفكرة كان الليبرالي توماس بين عام 1795 في كتابه «العدالة الزراعية»، أي أنها فكرة سابقة لكل المدارس الشيوعية واليسارية في إنسانيتها وعمليتها وبساطتها. وقد تطورت لاحقاً تحت مسميات عدة، ودافع عنها اقتصاديون ومفكرون ليبراليون وليبرتاريون ومن مدارس متعددة.

التجارب: جُربت في مدينة كندية ذات أغلبية من السكان الأصليين وحققت نتائج ناجحة؛ وطُبِّقت في ناميبيا في قرية أوميتارا (2008-2009) حيث كانت معدلات الفقر عالية، فأدت إلى رفع إنتاجية العمل، عكساً لما يشيعه خصوم الفكرة من أنها تشجع الكسل؛ وبدأت مدينة أوترخت الهولندية مشروعاً مماثلاً لإصلاح نظام ضمان اجتماعي تنخره البيروقراطية.

المبرر في السودان: حيث تسود البطالة ولا يتمتع المواطن بأي غطاء اجتماعي، فإن تأمين الحد الأدنى بنظام مبسط يرفع الإحباط والهم المعيشي، ويدفع نحو سوق العمل بجهد أكبر ومن وضع إنساني ونفسي واجتماعي أفضل. وأؤمن أن إخراج الناس من الفقر المدقع كفيل بتشجيعهم على العمل لا بتكسيهم.

التمويل المقترح:

- حصيلة الإتاوات (الروياتي)، أي ما تحصل عليه الدولة من الشركات العاملة في التعدين والنفط نظير حق التنقيب والإنتاج.
- دمج ميزانيات مشاريع الدعم الاجتماعي القائمة في ميزانية هذا المشروع.

- ضريبة مخصصة صغيرة إن لزم.

الصلة باقتصاد السوق الاجتماعي: يتيح هذا النظام الاقتصادي مدى من الحرية يخلق قدراً من ارتفاع تكاليف المعيشة، والمسؤولية الاجتماعية هي الجزء من المعادلة الذي يحمي ذوي الدخل المحدود من أن يمس الغلاء احتياجاتهم الأساسية.

الكلفة: تقدّر ورقة «التوفير الشامل» المرفقة كلفة التطبيق الشامل بنحو 17 مليار دولار سنوياً (50 دولاراً شهرياً لكل شخص بالغ)، أي نحو 28% من الناتج المحلي لعام 2025. أما التجربة الرائدة لعشرة آلاف أسرة لمدة سنتين فتكلف نحو 36 مليون دولار إضافة إلى التقييم العلمي المستقل (الملحق التاسع، م9.4).

تصميم التجربة الرائدة: دراسة جدوى مستقلة؛ ثم تطبيق في محلية أو محليتين لمدة سنتين؛ مع مجموعة مقارنة وقياس علمي للأثر على الإنتاجية والتعليم والصحة؛ ثم قرار علني بالتوسع أو التعديل على أساس النتائج لا على أساس الجدل الأيديولوجي.

الملحق الثاني عشر: الوثائق والمشاريع التشريعية المرافقة

تحتاج هذه الرؤية، لكي تتحول إلى برنامج حكم قابل للتنفيذ منذ اليوم الأول، إلى نصوص قانونية جاهزة. لذلك تصدر مرافقة لها (تباعاً) الوثائق والمشاريع التالية:

1. الإعلان السياسي للتعافي الوطني.
2. مشروع الدستور الانتقالي لعام 2026.
3. مشروع برنامج حكومة التعافي الوطني.
4. مشروع قرار تكوين الجمعية التأسيسية الانتقالية ولأئحتها الداخلية.
5. مشروع قانون تكوين حكومة التعافي الوطني.
6. مشروع قانون الحكم الإقليمي الانتقالي.
7. مشروع قانون تكوين وزارة الإصلاح المؤسسي.
8. مشروع قانون تكوين المكتب المركزي لمكافحة الفساد.
9. مشروع قانون تنظيم ملكية الأرض وتحويلها إلى أصول مالية (نقدنة الأرض) في السودان.
10. مشاريع قوانين تكوين المفوضيات الدائمة أو إعادة هيكلتها.

وتُطرح هذه المشاريع للنقاش العام والحوار الوطني، ولا تصبح نافذة إلا عبر المؤسسات الشرعية المختصة.

الملحق الثالث عشر: مؤشرات القياس القطاعية

يجمع هذا الملحق مؤشرات القياس التفصيلية لفصول البناء والعلاقات الخارجية، لتبقى مرجعاً للأوراق القطاعية ولبرامج الحكومات، دون أن تثقل متن الرؤية.

الاقتصاد

المؤشر	الأساس (2026)	الشهر 36	الشهر 60	الشهر 96
الناتج المحلي الإجمالي	60.2 مليار \$ (2025)	عودة لنمو موجب مستدام	≈ 85 مليار \$ (أساس الموازنة)؛ الهدف: ضعف الأساس	≈ 101 مليار \$ (أساس الموازنة)؛ الهدف: ثلاثة أضعاف (≈ 180 مليار \$)
الإيرادات العامة / الناتج	4.2%	9.5%	12%	15%
معدل التضخم (متوسط 2025)	111.5%	دون 30%	دون 15%	أحادي الرقم
نسبة الفقر	76%	55%	40%	دون 25%
الصادرات	≈ 2.4 مليار \$	5 مليار \$	10 مليار \$	25 مليار \$
الدين / الناتج	128.5%	بدء مسار الإعفاء	دون 100%	دون 50%
الاحتياطي الأجنبي	شهر واحد	3 أشهر	5 أشهر	+6 أشهر
إنتاج الطاقة	منخفض جداً	ضعف الأساس	—	ثلاثة أضعاف
نصيب المتجددة في خليط الطاقة	منخفض	50%	75%	95%
مساهمة الصناعة في الناتج	دون 6%	10%	14%	20%
الذهب الداخل للخرينة رسمياً	≈ 30%-60% من الإنتاج	75%	90%	+95%
الأراضي الزراعية المستغلة	≈ 20%	30%	40%	60%

المؤشر	الأساس (2026)	الشهر 36	الشهر 60	الشهر 96
كفاءة المشاريع المروية الحكومية	متدنية	60%	90%	+90%
العملة خارج النظام المصرفي	أكثر من 80%	50%	30%	دون 20%
نسبة البالغين بحساب مالي (شمول مالي)	منخفضة	40%	65%	85%
الوظائف المستحدثة	—	1.5 مليون	3 ملايين	6 ملايين
الانضمام لـ EITI	لا	نعم	ملتزم	ملتزم

التعليم والعلوم والتكنولوجيا

المؤشر	الأساس (2026)	الشهر 36	الشهر 96
الأطفال خارج المدرسة	ملايين	خفض 70%	قرب الصفر
نسبة الإنفاق التعليمي من الميزانية	متدنية	7%	10%
صافي الالتحاق بالتعليم الأساسي	منخفض	80%	98%
فجوة النوع في الالتحاق	كبيرة	تقلص للنصف	تكافؤ
نسبة الأمية	مرتفعة	خفض الثلث	دون 10%
نسبة المعلمين المؤهلين والمدرسين	منخفضة	60%	90%
متوسط أجر المعلم مقارنة بتكلفة المعيشة	دون الكفاف	يغطي الاحتياجات الأساسية	جاذب للمهنة
مدارس بها مياه وصرف صحي ودورات مياه للفتيات	قليلة	60%	95%
مدارس بها تغذية مدرسية	شبه معدومة	40%	80%
مدارس بها ممرض وخبير اجتماعي	شبه معدومة	30%	80%
لغات سودانية موثقة علمياً	قليلة جداً	15 لغة	معظم اللغات
محليات تُدرّس فيها اللغة الأم في	صفر	30%	80%

المؤشر	الأساس (2026)	الشهر 36	الشهر 96
السنوات الأولى			
نسبة الملتحقين بالتعليم الفني من إجمالي الثانوي	ضئيلة	20%	35%
الإنفاق على البحث العلمي من الناتج	≈ صفر	0.5%	1.5%
انعقاد المؤتمر القومي للتعليم والتقنية	لا	نعم	مخرجاته مُنفَّذة

الصحة وصحة البيئة

المؤشر	الأساس (2026)	الشهر 36	الشهر 96
المرافق الصحية العاملة في مناطق النزاع	دون 20%	70%	95%
نسبة الإنفاق الصحي من الميزانية	متدنية	7%	10%
متوسط العمر المتوقع	منخفض	تحسن ملموس	65 رجال / 70 نساء
وفيات المواليد لكل ألف	مرتفعة جداً	خفض النصف	دون 10
وفيات الأمهات	مرتفعة جداً	خفض النصف	خفض 75%
تغطية التحصين	متدهورة	90%	98%
سوء التغذية الحاد لدى الأطفال	حرج	خفض 70%	قرب الصفر
السكان ضمن 20 كم من مرفق صحي	منخفضة	70%	95%
نسبة المشمولين بالتأمين الصحي	منخفضة	40%	85%
الوصول إلى مياه شرب آمنة	منخفض	70%	95%
الوصول إلى صرف صحي محسّن	منخفض	50%	85%
الدواء الأساسي المصنّع محلياً	ضئيل	30%	60%
خدمات صحة نفسية في الرعاية الأولية	شبه معدومة	40% من المرافق	90%
تقييم أثر بيئي منشور للمشاريع الكبرى	لا يوجد	إلزامي ومنشور	إلزامي ومنشور
التحقيق الوطني في ملف الإشعاع والتفشيات	لم يبدأ	أُنجز ونُشر	متابعة دورية

القضايا الاجتماعية

المؤشر	الأساس (2026)	الشهر 36	الشهر 96
نسبة الفقر	76%	55%	دون 25%
الأسر المشمولة بحماية اجتماعية	ضئيلة	40% من الأشد فقراً	90%
الوصول إلى مياه شرب آمنة	منخفض	70%	95%
العجز السكني	حاد	خفض 30%	خفض 70%
نسبة النساء في مواقع القرار	منخفضة	33%	+40%
رفع التحفظات على سيداو	لا	نعم	مُطبَّقة
قانون أحوال شخصية مدني	لا	صدر	مُطبَّق
زواج الأطفال	منتشر	خفض النصف	قرب الصفر
ختان الإناث	منتشر	خفض 50%	قرب الصفر
الأطفال المجنَّدون سابقاً المدمجون	—	80%	100%
عمالة الأطفال	مرتفعة	خفض 50%	خفض 85%
نسبة الإنفاق الثقافي من الميزانية	≈ صفر	2%	5%
مؤشر حرية الصحافة	متدنٍ	تحسن ملموس	ضمن الأفضل أفريقياً
صحفيون محبوسون بسبب النشر	يوجد	صفر	صفر
رقمنة دار الوثائق والمتحف القومي	لم تبدأ	50%	100%
تجربة الدخل الأساسي الرائدة	لم تبدأ	مُنَفَّذة ومُقيَّمة علمياً	قرار مؤثَّق بالتوسع أو التعديل

السودان في أفريقيا

المؤشر	الأساس (2026)	الشهر 36	الشهر 96
العضوية الفاعلة في الاتحاد الأفريقي	معلَّقة/ضعيفة	مستعادة وفاعلة	دور قيادي

المؤشر	الأساس (2026)	الشهر 36	الشهر 96
التمثيل في البرلمان الأفريقي	غائب	مستعاد	فاعل
التجارة البينية الأفريقية من إجمالي تجارتنا	ضئيلة	20%	40%
الاستعداد الفعلي لـ AfCFTA	ضعيف	جمارك مرقمنة ومعايير جودة	تطبيق كامل
ممرات تجارية عاملة مع الجوار	متوقفة	2	+4
اتفاق فني على قواعد ملء وتشغيل سد النهضة	لا	مسار تفاوضي فعال	اتفاق مُطبَّق
ملف الفشقة	غير موثَّق دولياً	ملف قانوني مكتمل ومقدَّم	تسوية قانونية
تحالف دول البحر الأحمر	لا يوجد	مبادرة مُطلَّقة	إطار عامل
قواعد عسكرية أجنبية على الأرض السودانية	خطر قائم	صفر	صفر
الطلاب الأفارقة في الجامعات السودانية	قليل جداً	استعادة 50% من المستوى السابق	تجاوز المستوى السابق
مساهمة السودان في عمليات حفظ سلام أفريقية	لا	بدء المساهمة	مساهم منتظم

العلاقات الخارجية

المؤشر	الأساس (2026)	الشهر 12	الشهر 36	الشهر 96
جهة واحدة ناطقة بالسياسة الخارجية	لا	نعم بقرار ملزم	مستقر	مستقر
وثيقة استراتيجية خارجية معتمدة ومعلنة	لا	نعم	تُراجَع كل 6 أشهر	مؤسسية
مركز الأمن القومي والتحليل الجيوسياسي	لا	مؤسَّس	يصدر تقارير دورية	مرجعية إقليمية
عدد السفارات	متزهل ومشتت	خطة الترشيح مُقرَّرة	≈ 25 سفارة فاعلة	25 + سفراء غير مقيمين

المؤشر	الأساس (2026)	الشهر 12	الشهر 36	الشهر 96
التعيين الدبلوماسي بالامتحان	لا	المعهد مؤسس	60% من التعيينات	95%
ملف قانوني موثق عن التدخل الخارجي	لا	مُعدّ ومقدّم	متابع دولياً	مرجع قانوني
قواعد عسكرية أجنبية	خطر قائم	صفر	صفر	صفر
مسار إعفاء الديون	متوقف	مُستأنف	تقدم ملموس	مُنجز
التصويت في الخارج للمغتربين	غير متاح	إطار قانوني	مُطبّق	مؤسسي
تقارير دورية للبرلمان عن السياسة الخارجية	لا يوجد برلمان	—	ربع سنوية	ربع سنوية

الشباب

المؤشر	الشهر 36	الشهر 96
الملتحقون ببرنامج «الفرصة الثانية»	300,000	مليون
نسبة بطالة الشباب	خفض الثلث	خفض النصف
المجالس الشبابية المنتخبة	في كل الأقاليم	في كل المحليات
المقاتلون الشباب السابقون المدمجون	60%	100%
المشاركون في الخدمة الوطنية المدنية	50,000	250,000

(الأرقام أهداف سياسية تُضبط بعد المسح الوطني للشباب في السنة الأولى).

انتهت الرؤية

عهد جديد (السودان: من الأزمة إلى النهضة) المسودة الأولى، سبتمبر 2026